إصدار خاص
للإنكوساي الحادي والعشرين

INTOSAI

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

يناير 2014

الإنكوساي الحادي والعشرون
٢٠١٣

January 2014

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

يناير/كانون ثاني ٢٠١٤

المجلد ٤١، العدد ١

حقوق الطبع ٢٠١٤، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

هيئة التحرير:

جوزيف موزر، رئيس محكمة المحاسبات، النمسا

مايكل فيرجسون، المراجع العام، كندا

عبد القادر الزقلي، الرئيس الأول لديوان المحاسبات، تونس

جين دودارو، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية

أديلينا جونزاليس، القائم بأعمال المراقب العام، فنزويلا

الرئيس:

هيلين هـ. هسنج (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحرر:

موريل فورستر (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعدا رئيس التحرير:

ايمي كوندرا (الولايات المتحدة الأمريكية)

ليندا ج. سيلفآج (الولايات المتحدة الأمريكية)

ميلاني باباسيان (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون:

مكتب المراجع العام (كندا)

جاجبانس سينج (الأسوساى، الهند)

باتريك زاكتشيني (الباساى، ياب، ميكرونيزيا)

أمانة الكاروساى (سانت لوتشيا)

الأمانة العامة للأوروساى (أسبانيا)

خميس حسني (تونس)

باسيليو جاوريجوي (فنزويلا)

الأمانة العامة للإنتوساي (النمسا)

مكتب مساءلة الحكومة الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإدارة:

سابرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

بول ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء المجلس التنفيذى للإنتوساي:

الرئيس	ليو جيانى	الصين
النائب الأول للرئيس	الدكتور حارب سعيد العميمي	الإمارات العربية المتحدة
النائب الثاني للرئيس	الدكتور أسامة جعفر فقيه	المملكة العربية السعودية
الأمانة العامة	جوزيف موزر	النمسا
الأعضاء:	تيرانسي باستيان	جزر الباهاما
	الدكتور كارلوس رامون بوليت فاجيوني	الإكوادور
	هشام جنينة	مصر
	جيلبرت نجولاكيا	الجابون
	تيريوهيكو كاواتو	اليابان
	جوان مانويل بورتال مارتينز	المكسيك
	لين بروفوست	نيوزلندا
	جورجن كوسمو	النرويج
	رانا محمد اختار بولاند	باكستان
	كريستوف كويتكووسكي	بولندا
	تاتيانا أ. جوليكوفا	روسيا الاتحادية
	كيمي ماكويتو	جنوب أفريقيا
	جين دودارو	الولايات المتحدة الأمريكية
	درا. أديلينا جونزاليس	فنزويلا

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية كل ثلاثة شهور (يناير/كانون ثاني، أبريل/نيسان، يوليو/تموز، وأكتوبر/تشرين أول) بالعربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة "إنتوساى". وقد كرست المجلة – التي تعتبر المجلة الرسمية لإنتوساي – لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة الحكومية. وتعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن أولئك المحررين أو المساهمين فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

ويرحب المحررون بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير على العنوان التالي:

US Government Accountability Office, 441 G Street, NW, Room 7814, Washington, D.C, 20548, USA (Phone: 202-512-4707; Fax: 202-512-4021, e-mail: intosaijournal@gao.gov).

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن المقالات التي يزيد احتمال قبولها هي التي تعالج جوانب عملية للرقابة على القطاع العام، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة، هذا، ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساسا جوانب نظرية مناسبةً للنشر في المجلة.

وتوزع المجلة على جميع الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم، والذين يشاركون في أعمال الإنتوساي، دون تحمل أية تكاليف. وتتوفر أيضاً الكترونياً على:

http://intosaijournal.org
http://www.intosai.org أو

وبالاتصال بالمجلة على: **spel@gao.gov**.

وتوضع مقالات المجلة بفهرس المحاسبين القانونيين، كما تدرج في محتويات الإدارة.وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات الآتية:

Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilms International, Ann Arbor, Michigan, USA.

المحتويات

كلمة التحرير..... ١

نبذة عن الإنكوساي الحادي والعشرين..... ١٠

أضواء علي المجلس التنفيذي الرابع والستين.. ١٣

قائمة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وإرشادات الإنتوساي للحوكمة الجيدة، والمستندات الرسمية التي أقرها الإنكوساي الحادي والعشرين

..... ١٤

الهيكل التنظيمي للإنتوساي ١٥

صور من الإنكوساي الحادي والعشرين ١٦

الجلسة العامة المكتملة الأولى: التركيز على الحوكمة الرشيدة ٢١

الجلسة العامة المكتملة الثانية: موضوعات مؤتمر الإنكوساي الحادي والعشرين

..... ٢٤

الجلسة العامة المكتملة الثالثة: الموافقة على إعلان بكين ٢٦

الفائز بجائزة إلمر بي ستاتس لسنة ٢٠١٣.... ٢٨

خطاب قبول جائزة إلمر بي ستاتس الحادية عشر ٢٩

تقرير الهدف الأول: المساءلة والمعايير المهنية ٣٠

تقرير الهدف الثاني: بناء القدرات المؤسسية.. ٤٤

تقرير الهدف الثالث: تبادل المعرفة..... ٥١

تقرير الهدف الرابع: اللجنة المالية والإدارية... ٦٥

إعلان بكين..... ٧٠

دعوة إلى الإنكوساي الثاني والعشرين..... ٨٥

أضواء علي المجلس التنفيذي الخامس والستين . ٨٦

أحداث الإنتوساي سنة ٢٠١٤..... ٨٧

http://www.intosaijournal.org

أفكار من رئيسي المجلس التنفيذي:

أربعة أسئلة يطرحها رئيسا المجلس التنفيذي السابق والحالي

قام مراجع عام جنوب أفريقيا تيرينس نومبيمبي رئيس المجلس التنفيذي المنتهية ولايته، في الإنكوساي الحادي والعشرين المنعقد فى بكين فى أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣، والذي يظهر يمين الصورة، بتسليم المطرقة، التي تمثل رئاسة المجلس التنفيذي للإنتوساي، إلي مراجع عام الصين ليو جيايي.

ما هي في رأيك أهم التحديات والفرص التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في الوقت الحاضر؟

مراجع عام الصين ليو جيايي، رئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي الحالي

ليو جيايي: الحوكمة الرشيدة والأمن الوطني هما التطلعات المشتركة للناس في جميع أنحاء العالم، ويشكلان مهمة مشتركة لجميع الأجهزة العليا للرقابة. وفي الوقت الحاضر، مع تطور العولمة الاقتصادية من حيث العمق، زادت حدة قضايا عالمية — تغير المناخ، وأمن الطاقة والموارد، والأمن الاقتصادي، والأمن البيئي، والأمن الغذائي، والصدق والكفاءة الحكومية، والجهود المبذولة لمكافحة الفساد، مما يطرح متطلبات أعلي بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ويجعلها تتصدى لتحديات جديدة. وأعتقد أن التحدي الأكبر، بالنسبة للجميع، يتمثل في تعزيز وخدمة حوكمة وطنية رشيدة.

أولاً: حيث تفترض حقبة التنمية الجديدة هذه دوراً متزايد الأهمية في الحوكمة الوطنية، فإنها تدعو إلى التعميق المستمر لمهام المراجعة الوطنية. وباعتبار المراجعة الوطنية قوة حيوية في الحفاظ على الديمقراطية وسيادة القانون، فإنها تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز كفاءة الحكومة، والنهوض بإدارة نظيفة، والحفاظ على الأمن الوطني، وتحسين معيشة الشعب. ومع ذلك، يوجد حالياً تقييدات علي الأجهزة العليا للرقابة فيما يخص توجيه أفكارها، ومناهجها، وتأثيراتها من أجل تلبية كافة احتياجات حوكمة وطنية رشيدة.

ثانياً: وعصر التحول الجديد هذا يعلن علي الملأ توسيع نطاق المراجعة. وتقوم الدول، في سياق عالم يعاني من أزمة مالية، بالاستكشاف والبحث عن سبل جديدة للتنمية. وتتطلب الأوضاع والتدابير والمطالب المتغيرة من الأجهزة العليا للرقابة أن تواكب العصر. وسوف يصبح من الأمور الطبيعية بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة أن تقوم باستمرار باستيعاب تحديات جديدة، وإجراء تغييرات، واتخاذ تدابير استباقية لدفع الحوكمة الوطنية الرشيدة إلى الأمام.

ثالثاً: يشجع هذا المسعى الجديد تطوير نظريات مراجعة وطنية. ويجب تعميق البحوث حول نظريات المراجعة الوطنية التي تقوم بتعزيز وخدمة الحوكمة الوطنية، حيث لا توجد خبرة ناضجة نقوم من خلالها باستخلاص دروس. ويلزم، في الممارسة العملية، إثراء نظريات المراجعة من خلال استكشاف آلياتها، ومضمونها الأساسي، ومسار تحقيقها، ومنهج تقييمها.

تذهب الفرص دائماً يداً بيدٍ مع التحديات. ونحتاج، في سبيل التصدي للتحديات المذكورة أعلاه، إلى اتخاذ أساليب مبتكرة في عمل مراجعتنا وخلق بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية، التي من شأنها، في المقابل، تقديم فرص جديدة أمام الأجهزة العليا للرقابة للقيام بدور أكثر وضوحاً في تعزيز مصالحها الوطنية. يمكن أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة في جعل الحكومة خاضعة للمساءلة عن استخدام الموارد العامة من خلال الكشف عن المخالفات والممارسات الخاطئة وتعزيز المساءلة والشفافية. ويمكن أن تيسّر الأجهزة العليا للرقابة التوزيع والاستخدام المنتظم للموارد العامة من خلال تنفيذ عمليات مراجعة في مجالات ذات صلة. وتستطيع الأجهزة العليا للرقابة، في التعامل مع العجز المالي وأزمة الديون العامة، من خلال التركيز على العوامل الكلية أو النظامية التي تؤثر بشكل خطير في تنفيذ السياسات وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل، أن تساهم في صياغة سياسات مالية ونقدية عامة سليمة. وتستطيع الأجهزة العليا للرقابة، في التعامل مع قضايا تغير المناخ وأمن الطاقة والموارد والأزمة البيئية، أن تقدّم معلومات موضوعية وأن تكشف عن مشكلات قائمة، وأن تقدّم توصيات من أجل التحسين.

ويتضح الوضع والدور الهام للمراجعة الوطنية في تعزيز وتحسين الحوكمة الوطنية الرشيدة في تقاريرها الفعالة وقيامها بنزع فتيل الأزمات المختلفة. ويجب أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة، في الوقت الحاضر وفي المستقبل — تمشياً مع مفهوم "المراجعة الوطنية التي تخدم الحوكمة الوطنية" — باغتنام هذه الفرصة الأساسية، والوفاء بجدية بمسئولياتها عن المراجعة، وتكثيف بناء القدرات. وسيمكنها هذا من القيام بدور أكبر في تعزيز الاستدامة طويلة الأجل للسياسات المالية، وتحسين الحوكمة الوطنية، والمشاركة بنشاط في الحوكمة رفيعة المستوى على الصعيد العالمي، وتحقيق، على وجه الخصوص، الأهداف الإنمائية الألفية للأمم المتحدة.

مراجع عام جنوب أفريقيا تيرنس نومبيمبي، رئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي الحالي

تيرنس نومبيمبي: أعتقد أنه يوجد فرص عديدة أكثر من التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في الوقت الحاضر. وتتمثل إحدى الفرص الأساسية للأجهزة العليا للرقابة في البناء على الخطوات الكبيرة التي حققناها بالفعل في تعزيز التعاون داخل الإنتوساي — على حد سواء بين هياكلها المختلفة وبين الأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة — وكذلك مع المنظمات الشريكة وأصحاب المصالح الرئيسيين. ونحتاج للحفاظ على هذا الزخم من خلال الاستمرار في التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة وبين أقاليم الإنتوساي، وذلك باستخدام نقاط قوتنا المختلفة وتقاسم ابتكارات كل منا لفائدة الجميع. وبينما يتعين على الأجهزة العليا للرقابة الأقوى عمل المزيد لدعم ورفع قدرات نظرائها الأكثر هشاشة، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة الأقل حظاً إدراك أنها، أيضاً، تستطيع دعم بعضها البعض إلى حد كبير من خلال تبادل المعرفة.

كما تمتلك الأجهزة العليا للرقابة الفرصة لمواصلة الاستجابة لحاجة الإنسانية العظيمة من أجل الأمانة، والصدق، والنزاهة. ومن خلال الإظهار المتزايد لتأثيرنا كصوت مصداقية العقل، سيقوم مراجعو القطاع العام بتعزيز الشفافية وضمان المساءلة، وسيساعدون الحكومات على تحسين الأداء، ومحاربة الفساد، وتعزيز ثقة الشعب، وحماية مصالح المواطنين الذين يخدمونهم. وتقدم المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة مجموعة عالمية المستوى من المعايير التي تضمن مصداقية عملنا. وتستكمل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بواسطة الخطة الإستراتيجية للإنتوساي فضلاً عن العديد من الإرشادات الأخرى التي تمكن الأجهزة العليا للرقابة من الاستجابة بثقة للتحديات التي تواجه القطاع العام. وحيث أننا نواصل السعي نحو التميز في كل جانب من جوانب عملنا، يجب علي جميع الأجهزة العليا للرقابة، كجزء من المهنية، أن تستفيد من الفرصة التي يتيحها إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأن تسارع في تنفيذ هذه المعايير. وينبغي أن تواظب الأجهزة العليا للرقابة أيضاً علي التدريب المكثف للحفاظ على تفوقها في بيئة مراجعة القطاع العام. وسيزود مثل هذا التدريب العاملين بالجهاز الأعلى للرقابة بصلاحيات التفكير والتحليل المستقل والقدرة على صياغة مسار لتميز المراجعة لجميع أقاليم الإنتوساي.

كيف تستطيع الإنتوساي أن تستجيب بشكل أفضل للتغيرات العالمية بوصفها صوت مستقل، وما نوع الدور الذي ترى إمكانية تأدية المنظمة له؟

ليو جيايي: يجب مواجهة الإنتوساي لتأثيرات العولمة على الأجهزة العليا للرقابة، وتحديدها لتوقعات الجهات المعنية، وتقييمها ومعالجتها للتحديات المتعددة. وينبغي أن تراعي الإنتوساي، في تمثيل الأجهزة العليا للرقابة في الساحة الدولية، تقديم صوت موحد بشأن القضايا الدولية والعابرة للحدود، مما يفسح المجال كاملاً لدورها باعتبارها طرف هام لمساءلة القطاع العام ونظام الحوكمة العالمي.

يجب قيام الإنتوساي بما يأتي:

- المشاركة في وضع قواعد الحوكمة الدولية

ربما تقوم الإنتوساي بتوثيق أواصر علاقاتها بأشكال معينة (مثل كونها عضواً، مشاركاً في مؤتمر، مراقباً، مستشاراً، أو منظمةً تعمل بالتنسيق) مع منظمات دولية، ومنتديات، ومجامع علمية، ومؤسسات (مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والبنك الدولي، ومجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، ومنظمات إقليمية (مثل الاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأفريقي). وسيجعل هذا الوضع الإنتوساي قادرةً علي ممارسة كامل نفوذها في وضع قواعد دولية، وتعزيز وتحسين قواعد اقتصادية دولية، بما في ذلك معايير الرقابة المالية الدولية، وتعزيز المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وزيادة تحسين نظام معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في القطاع العام، وإنشاء نظام تقييم للتقدم الاجتماعي يقوم على مؤشرات وطنية رئيسية.

- المشاركة في ممارسات الحوكمة الدولية

يجب تشجيع الأجهزة العليا للرقابة الإنتوساي للقيام بما يأتي:

- o المشاركة في ممارسات الحوكمة مثل تقييم التقدم الاجتماعي، ومتابعة القضايا الإقليمية والعالمية، وتعزيز التعاون الاجتماعي–الاقتصادي الدولي.
- o المشاركة في أحداث المنظمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.
- o تشكيل مجموعة عمل لتعزيز الحوكمة الرشيدة على الصعيد العالمي بهدف بحث المسائل العملية للأجهزة العليا للرقابة والمنظمات ذات الصلة المشاركة في الحوكمة على الصعيد العالمي بحيث تؤدي الإنتوساي دوراً في تعزيز الانضباط المالي، واكتشاف المخاطر الاقتصادية والإفصاح عنها في الوقت المناسب، ومكافحة الفساد.

- تقديم خدمات مراجعة مستقلة للمنظمات الدولية وفوق الوطنية والشروع في مراجعة تنسيقية دولية في مجالات متنوعة. ويجب أن تواصل الإنتوساي دراسة أعمال المراجعة الخارجية المستقلة للمنظمات الدولية (مثل المنظمات الإقليمية والمؤسسات المماثلة التي تقبل اشتراكات مالية من أعضاء). ويمكن أن تأخذ كنقطة مرجعية وسائط المراجعة الخارجية لمجلس مراجعي الأمم المتحدة وفريق المراجعين الخارجيين للأمم المتحدة لدراسة الترتيبات التي تسمح للأجهزة العليا للرقابة بالعمل كمراجعين خارجيين مستقلين لمنظمات دولية؛ وحشد منظمات دولية لقبول اقتراح تعيين رؤساء الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الإنتوساي مراجعين خارجيين لها، والاعتراف بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة معاييراً للمراجعة.

تيرنس نومبيمبي: يعتبر إنشاء اللجنة الإشرافية الدائمة للقضايا الناشئة دلالة واضحة على اعتزام الإنتوساي توسيع دورها الذي يحقق قيمة مضافة علي الساحة العالمية. وهو اعتراف باعتزام الإنتوساي إحداث تأثير إيجابي واستباقي نحو الاتجاهات العالمية والتقدم إلى وضع يمكّن من مشاركة رؤي عالمية للقطاع العام مع أصحاب المصالح في القطاع العام لتعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة.

لكن جهود الإنتوساي يمكن أن تنجح فقط إذا بذلنا جهداً للمشاركة في محافل عالمية مؤثرة ومناقشاتها الرئيسية. فالإنتوساي منظمة تحظى باحترام كبير، وتضم أفراداً من ذوي المهارات التقنية المتطورة والخبرات الواسعة. وكي تستجيب الإنتوساي للتغيرات والتحديات العالمية، فعلى قادتها أن يظهروا على منابر عالمية محددة بعناية لتحقيق التأثير الأمثل. على الرغم من أنه من المهم والسهل نسبياً للإنتوساي أن ترصد التطورات العالمية الرئيسية، يجب أن تكون الإنتوساي قادرةً على التأثير في هذه التطورات من خلال الانخراط مع منتديات ذات صلة وثيقة بتوجيه الاتجاهات العالمية.

ونمتلك الفرصة لتوصيد الارتباطات القائمة لدينا، والتي ثبت تاريخياً أنها لا تقدر بثمن في توجيه الاتجاهات العالمية. وأشير في هذا السياق إلى هيئات مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومعهد المراجعين الداخليين، والأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وشركائنا الرئيسيين من الجهات المانحة، والذين وضعنا معهم مستوى عال من المصداقية والثقة فيما يخص وضع المعايير وكذلك تنفيذ هذه المعايير والأطر.

وتمشياً مع روح الندوة المشتركة الثانية والعشرين للأمم المتحدة / الإنتوساي، التي اعترفت وعززت دور الأجهزة العليا للرقابة كمستشارين يمكن الاعتماد عليهم، يمكن أن تمد الإنتوساي هذا الدور فيما وراء النطاق المحدد للجهاز الأعلى للرقابة إلي منتديات حيث يمكن أن يجتمع أولئك الذين نقدم لهم المشورة مع شركائهم العالميين للتأثير في الأحداث والاتجاهات العالمية. وستشمل هذه المنتديات مجموعة الثمانية، ومجموعة العشرين، ومجموعة دول البريكس، والمنتدى الاقتصادي العالمي؛ ومحافل التنمية رفيعة المستوى، والمحافل الإقليمية الرئيسية.
إنني أقدّر كثيراً أن الإنتوساي قد تقدمت إلى هذا الحد عن طريق إنشاء اللجنة الإشرافية الدائمة للقضايا الناشئة. ومن المهم أن هذه اللجنة قد أنشئت على مستوى السلطة المناسب من خلال تولي رئيس الإنتوساي مهمة رئاستها. وليس لدي شك في أنه، في السنوات الثلاث المقبلة، سيستجيب السيد ليو جيابي واللجنة الإشرافية، بدعم من القيادة الإقليمية في الإنتوساي، من خلال إظهار القيادة الناضجة، واللباقة، والتأثير الإستراتيجي، للتغيرات العالمية كصوت العقل المستقل على المستويات العالمية للحوكمة.

ما مدى تأثير الإنتوساي، من وجهة نظرك، فيما يأتي: (أ) تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، و(ب) تعزيز التعاون مع أولئك الشركاء المكلفين بالحوكمة؟

ليو جيابي: تؤدي الإنتوساي، كمنظمة شاملة للأجهزة العليا للرقابة، وكذلك كمحور ومحفل رئيسي لاتخاذ القرارات من أجل تبادل المعلومات، والتعاون التقني، والتدريب والحلقات الدراسية في مجال المراجعة الوطنية في جميع أنحاء العالم، دوراً إيجابياً في تعزيز كل من استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وتفعيل التعاون مع أولئك الشركاء المكلفين بمسئولية الحوكمة الرشيدة.
وقد اتخذت الإنتوساي التدابير الآتية لتعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة:

- أولاً، تم توضيح مبادئ الاستقلالية من خلال اعتماد إعلانات ليما والمكسيك وبكين، وتسهيل الموافقة على القرار رقم أ/٢٠٩/٦٦ "تعزيز الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية في الإدارة

العامة من خلال تعزيز الأجهزة العليا للرقابة"، بواسطة الجمعية العامة السادسة والستين للأمم المتحدة.

- ثانياً، شجعت الإنتوساي – من خلال نشر المستندات المذكورة آنفاً ومبادئ استقلالية المراجعة في مختلف المؤتمرات الدولية، والمنتديات، والندوات – الهيئات التشريعية والإدارية الوطنية علي التأكد من تطبيق مبادئ الاستقلالية، وأرست أساساً متيناً لتحسين مكانة الأجهزة العليا للرقابة في دولها المعنية.
- ثالثاً، قامت الإنتوساي، وفقاً للأدلة الإرشادية للاتصال، ومن خلال آلياتها للتنسيق والاتصال، بتشجيع وتعزيز الأجهزة العليا للرقابة لتوسيع تفاعلها وتعاونها مع الشركاء المكلفين بمسئوليات الحوكمة وضمان استقلاليتها في نفس الوقت.

وقد اتخذت، في الممارسة العملية، الإجراءات الآتية:

- إيلاء الإنتوساي أهمية كبيرة لبناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة وقيامها بنشر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإرشادات الإنتوساي للحوكمة الجيدة، التي تزوّد الأجهزة العليا للرقابة بمجموعة من المعايير والأدلة الإرشادية المتعارف عليها دولياً بشأن المراجعة المالية، ومراجعة المطابقة، ومراجعة الأداء، ومراجعة الغش، والمراجعة البيئية، ومراجعة تكنولوجيا المعلومات والحوكمة الداخلية، ومساعدتها على مشاركة أفضل المفاهيم والممارسات الجيدة للمراجعة لتعزيز جودة ونتائج عملية المراجعة.
- تقدير الإنتوساي لأنشطة تبادل المعرفة مثل الندوات وورش العمل، وتناولها الموضوعات ذات الصلة الوثيقة من خلال اللجنة الإشرافية الدائمة للقضايا الناشئة. وقد مكنت هذه الإستراتيجيات الأجهزة العليا للرقابة من التكيف بشكل أفضل مع التغيرات والتطورات الخارجية وكذلك الطلبات المتزايدة من أصحاب المصالح، والتعاون بكفاءة أكثر مع المواطنين والهيئات التشريعية والإدارية.
- تعزيز الإنتوساي للتعاون وتبادل المعرفة بين أعضائها من خلال الاستخدام الجيد للجان الإنتوساي المختلفة ومجموعات العمل واللجان الفرعية ومجموعات المشروعات. وتقوم الإنتوساي، بالاشتراك مع المنظمات الدولية ذات الصلة الوثيقة، في الحوكمة العالمية بتشجيع التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة والشركاء الخارجيين بما في ذلك الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد الدولي للمحاسبين، ومعهد المراجعين الداخليين. وتشارك الإنتوساي أيضاً في مجموعة تنقيح الحوكمة بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، لتقييم الحوكمة والإجراءات الإشرافية من أجل إعداد هذه المعايير والآراء المهنية الأخرى، من خلال المشاركة في تطوير معايير المراجعة الدولية بواسطة الاتحاد الدولي للمحاسبين.

تيرنس نومبيمبي: (أ) كان اعتماد قرار الأمم المتحدة رقم أ/٢٠٩/٦٦ معلماً بالغ الأهمية في تاريخ الإنتوساي والقطاع العام علي المستوى العالمي. تمكّن الاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة من التكيف مع أي وضع وتطبيق هذا الامتياز البارز والقوي لإثبات أهميتنا وفائدتنا لمجتمعنا. ولقد

ذكرت، في عدد من المناسبات، اعتقادي أن الأجهزة العليا للرقابة يمكنها النمو لتكون صوت العقل الراقي في دولنا وفي القطاع العام علي المستوى العالمي، شريطة ألا نتهاون أبداً عن المبادئ والقيم الأساسية التي وضعها كل من إعلان ليما وإعلان المكسيك. ومع ذلك، ما زال يوجد الكثير الذي يتعين القيام به للتأكد من أن جميع الأجهزة العليا للرقابة تحقق الاستقلالية الكاملة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف تستمر الإنتوساي، وبصفة خاصة هياكلها الإقليمية، في استخدام كل منصة متاحة لتعزيز مبدأ الاستقلالية. وأعتقد، على الرغم من ذلك، أن الأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لدعم وتشجيع بعضهم البعض في سعيهم لنجاح استكمال الرحلة إلى الاستقلالية الكاملة.

(ب) وفيما يتعلق بتعزيز التعاون مع أولئك الشركاء المكلفين بالحوكمة، ادركت الإنتوساي، من خلال اعتماد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٢ في بكين في الخريف الماضي، قيمة الاتصالات الهيكلية المستمرة وإشراك أصحاب المصالح. ويحث هذا المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة الأجهزة العليا للرقابة لبناء شراكات من شأنها أن تمكن القائمين على حوكمة القطاع العام من الوفاء بمسئولياتهم في الاستجابة لنتائج وتوصيات المراجعة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة من أجل تعزيز تقديم الخدمات للمواطنين، وبناء الثقة العامة.

ويجب أن تستخدم الأجهزة العليا للرقابة امتيازها الفريد من نوعه للانخراط مع قادة الحكومة بدولهم لخلق الظروف التي تنتج باستمرار معلومات موثوقة تتعلق بالإشراف على الأموال العامة، وتقديم الخدمات للمواطنين، واحترام سيادة القانون في إدارة موارد الدولة.

وكي تنجز الأجهزة العليا للرقابة القيمة المثلى من هذه الشراكات، يجب أن يوجد لدينا عمليات مستمرة ومنتظمة وهيكلية نبني من خلالها مكانة مرموقة كأجهزة قادرة علي الاستجابة وتطوير علاقات مهنية مع اللجان التشريعية وثيقة الصلة بالإشراف، والسلطات التنفيذية، وإدارة الهيئات الخاضعة للمراجعة. إن معايير المراجعة تعرّف بوضوح الشروط والالتزامات التي ينبغي لنا أن نستخدمها من أجل خلق علاقة ناجحة مع أولئك القائمين على الحوكمة.

وسيتطلب هذا المثابرة والإقناع والتواضع من جانبنا كأجهزة عليا للرقابة، لكنها رحلة مفيدة بالتأكيد، وتعتبر في مصلحتنا، بل أكثر من ذلك، في مصلحة أولئك الذين نخدمهم، وهم —— في نهاية المطاف —— المواطنون.

يعتبر إعلان بكين إنجازاً كبيراً للإنتوساي. ما هي – من وجهة نظرك – الآثار المترتبة على الإعلان بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة؟

ليو جيابي: كمستند رئيسي آخر "يلخص التاريخ، ويتصدى للتحديات ويبني التوافق في الآراء"، بعد إعلان ليما وإعلان المكسيك، اعتقد أن إعلان بكين بشأن تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال الأجهزة العليا للرقابة ويؤثر، في اعتقادي، بدرجة عميقة وبعيدة المدى على ضمان استقلالية الأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة والأدوار التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الحوكمة الرشيدة الوطنية، والحفاظ على الاستدامة الطويلة الأجل للسياسات المالية، وضمان الحوكمة الرشيدة على الصعيد العالمي.

أولاً، يتضمن إعلان بكين الإنجازات والخبرات الرئيسية للإنتوساي منذ تأسيسها رسمياً قبل ٦٠ سنة ويؤكد من جديد علي الأدلة الإرشادية الواردة في إعلاني ليما والمكسيك وقرار الأمم المتحدة رقم

أ/٢٠٩/٦٦، ولا سيما القواعد الأساسية للمراجعة الوطنية ومبدأ الاستقلالية. وجرى العرف، بالنسبة لجميع الأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة، أنه يدعو إلى تنفيذ هذه المبادئ بواسطة كل سلطة تشريعية وهيئة حكومية.

ثانياً، يحدد إعلان بكين تعزيز حوكمة وطنية جيدة وحوكمة عالمية كهدف مشترك لجميع الأجهزة العليا للرقابة وتطوير تفويضات الأجهزة العليا للرقابة من منظور مستقبلي. ووفقاً لإعلان بكين، ينبغي أن تقترح الأجهزة العليا للرقابة، باعتبارها جزء لا يتجزأ من الحوكمة الوطنية، توصيات بنّاءة لمتخذي القرارات من أجل دعم الديمقراطية وسيادة القانون، وزيادة كفاءة الحكومة، ومنع الفساد ومكافحته، وضمان الأمن القومي، وتعزيز مستوى معيشة الشعب، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وبناء أجهزة عليا للرقابة جديرة بالثقة، وصادقة، وتعتبر أجهزة نموذجية للنزاهة. ويناشد إعلان بكين الأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة أن تقوم بتحمل مسئولياتها المشتركة، ومقاومة المخاطر المشتركة، واتخاذ إجراءات مشتركة، والتحدث بصوت واحد. ونستطيع – من خلال تعزيز التعاون الدولي، والقيام بدور حيوي في إيجاد حلول للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم في الوقت الحاضر، مثل الأزمات المتصلة بالديون السيادية، والبيئة، والأمن المالي العالمي، ومكافحة الفساد – أن نشجّع الحكومات كل علي حدة على الوفاء بالتزاماتها من خلال مراجعة مجالات مثل التصدي لتغير المناخ، والقضاء على الحواجز التجارية، وضمان الاستدامة المالية وتشجيع جهود مكافحة غسل الأموال. ويمكن أيضاً قيام الأجهزة العليا للرقابة بتعزيز المساءلة والشفافية، والأداء الأفضل من أجل ضمان التطور المناسب للاقتصاد العالمي. ويمكن إنجاز هذا الهدف من خلال المشاركة في أنشطة الحوكمة مثل تقييم التقدم الاجتماعي، عن طريق إجراء مراجعة خارجية للمنظمات الدولية والإقليمية، والمساهمة في تحقيق المهام المحددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والتشاور مع الهيئات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والانخراط في تحسينات مستمرة للحوكمة علي الصعيد العالمي.

ثالثاً، في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف بالعالم في بداية القرن الحادى والعشرين، يدعو إعلان بكين جميع الأجهزة العليا للرقابة، في ضوء ظروفها الوطنية وتفويضاتها القانونية، إلي تنفيذ مراجعة مستقلة ودقيقة للقوائم المحاسبية الحكومية والدين العام لضمان الاستدامة طويلة ومتوسطة الأجل للسياسات المالية، وضمان المصلحة العامة، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويدعو إعلان بكين أيضاً الأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة لتحسين تفويضاتها وذلك لإجراء عمليات المراجعة بشأن استدامة السياسات المالية.

وأخيراً، يدعو إعلان بكين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء، وفقاً للخطة الإستراتيجية للإنتوساي، إلي تعزيز بناء القدرات وتبادل المعرفة، لإنشاء وإتباع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، والقيام، بناء على ما سبق، بالحفاظ على الاستقلالية وتحسين الأداء لجعل الإنتوساي منظمة نموذجية. واعتمد الإنكوساي الحادي والعشرين الموضوع العملي لسنة ٢٠١٤ بأنه "تنفيذ إعلان بكين، وخصوصاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم أ/٢٠٩/٦٦ بشأن تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وإطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لضمان التنمية المستدامة للمالية العامة". وقد زاد هذا من إبراز أهمية إعلان بكين.

تيرنس نومبيمبي: يؤكد إعلان بكين أن الإنتوساي تؤمن الآن إيماناً راسخاً بمبادئ قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة ويحدد نغمة تلهم جميع الأجهزة العليا للرقابة كي تظل ملتزمة التزاماً راسخاً بتعزيز مساءلة ونزاهة وشفافية الحكومات التي نقوم بمراجعتها. ويدفعنا إعلان بكين إلي المواظبة علي تحقيق النتائج والاستجابة لصالح المواطنين وجميع الهيئات الإشرافية المختصة بمساءلة حكوماتنا، مع الاستمرار في بناء واستدامة أجهزة نموذجية تقدّم مثالاً يحتذى به، حتى نحظى باحترام أولئك الذين يعتمدون على عملنا. والأمر الآن متروك لنا كأجهزة عليا للرقابة كل علي حدة لوضع تدابير لضمان المواءمة مع الأهداف والمبادئ الواردة في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٢ والاستعداد للقياس من حيث إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة الذي يجري تجريبه في الإنتوساي.

ويعترف إعلان بكين أيضاً بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الحوكمة الوطنية. يجب أن تزيد مراجعة القطاع العام الاستخدام الكفء والفعال والاقتصادي والعادل من جانب الحكومة للموارد العامة، وبالتالي خلق أساس للتنمية المستدامة، وضمان "حياة كريمة" للمواطنين، والعمل على تحسين معيشة الشعب. وأود شحذ همة الأجهزة العليا للرقابة للتأكد من أن أنها تتخذ وضعاً إستراتيجياً لتحقيق هذا الدور المشرف بامتياز. وينبغي أن يشمل هذا اعتماد وتنفيذ إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بأكمله، وخصوصاً المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المعتمدة في الإنكوساي الحادي والعشرين، وضمان استمرار أنشطة بناء القدرات منسقة تنسيقاً جيداً في جميع تخصصات المراجعة في الجهاز الأعلى للرقابة، بما في ذلك الاستفادة الكاملة من الدعم المتاح في الإنتوساي، والأمانات الإقليمية، والأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة، وزيادة تبادل المعرفة في القطاع العام داخل الجهاز الأعلى للرقابة، بما في ذلك تطوير قدرات مواجهة التحديات المالية والاقتصادية، لضمان استمرارية الجهاز الأعلى للرقابة في القيام بالدور المنوط به.

وأود، في الختام، أن نتذكر جميعاً كأجهزة عليا للرقابة أن دورنا هو جلب الأمل إلى المواطنين في جميع أنحاء العالم. وأثق أنه إذا واصلنا السير في الاتجاه الذي شرعنا فيه منذ ٦٠ سنةً — وهو الاتجاه الذي قمنا بالتأكيد عليه وتنقيته في بكين — سنجلب نحن الأجهزة العليا للرقابة في الواقع الأمل إلى المواطنين في جميع أنحاء العالم.

وباعتبار أننا الإنتوساي، قد حان الوقت لدينا للتألق، ويجب أن نتألق في الواقع.

نبذة عن الإنكوساي الحادي والعشرين

ملحوظة للمحرر:

يكرس هذا العدد من المجلة للمؤتمر الدولي الحادي والعشرين للأجهزة العليا للرقابة (الإنكوساي)، الذي استضافته ليو جيايي ومكتب المراجعة الوطني لجمهورية الصين الشعبية في بكين، خلال الفترة من ٢٢ إلي ٢٦ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣.

افتتح المؤتمر الدولي الحادي والعشرين للأجهزة العليا للرقابة (الإنكوساي) رسمياً يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣، في بكين. ويظهر في الصورة مراجع عام الصين ليو جيايي، مضيف الإنكوساي الحادي والعشرين، حيث يرحب بالوفود القادمة إلى الصين.

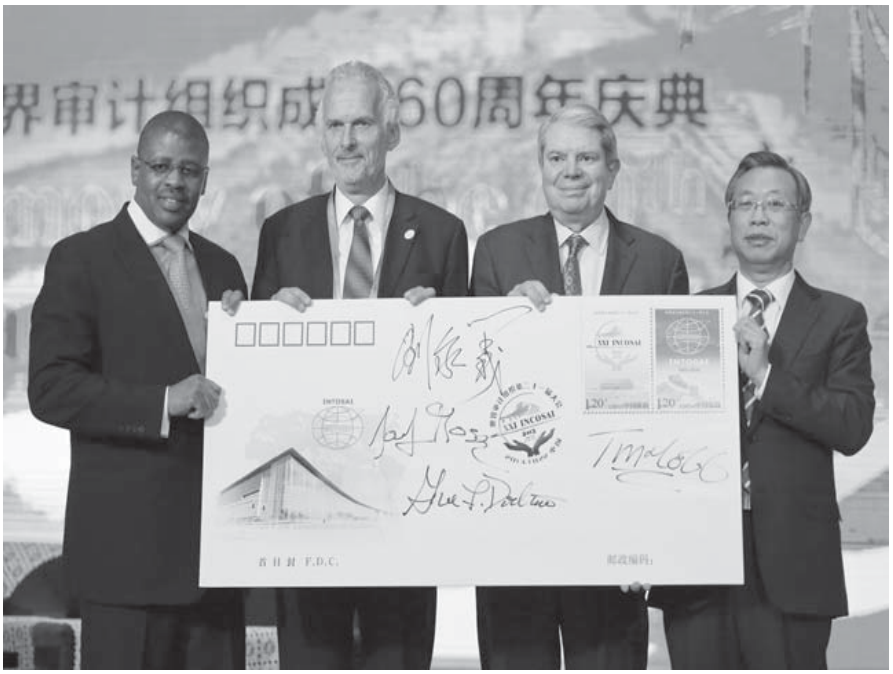

تكريماً للذكرى الستين للإنتوساي، تم الإعلان عن سلسلة طوابع تذكارية. ويظهر في الصورة، من اليسار، تيرنس نوميبمبي، مراجع عام جنوب أفريقيا؛ جوزيف موسر، أمين عام الإنتوساي؛ جين دودارو، مراقب عام الولايات المتحدة، ليو جيايي، مراجع عام الصين، حيث يعرضون طابع الإنكوساي الحادي والعشرين.

نبذة عن الإنكوساي الحادي والعشرين

- اجتذب الإنكوساي الحادي والعشرين أكثر من ٥٤٦ موفداً يمثلون ١٥٨ جهازاً أعلى للرقابة، و١٩ موفداً يمثلون ثلاثة أعضاء زملاء للإنتوساي، و٣٣ مراقباً يمثلون ٢٢ منظمةً.

- وأعلن، تكريماً للذكرى الستين للإنتوساي، منشور خاص بعنوان: الإنتوساي ٦٠ سنةً – الأمانة العامة ٥٠ سنةً: الشفافية، والمساءلة، والحوكمة الرشيدة، وسلسلة من الطوابع التذكارية.

- وافق الإنكوساي الحادي والعشرين علي تقارير موضوعات المؤتمر، التي ركزت على دور الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الحوكمة الرشيدة، وكانت على النحو التالي:
  - الموضوع الأول: المراجعة الوطنية والحوكمة الوطنية.
  - الموضوع الثاني: دور الأجهزة العليا للرقابة في حماية الاستدامة طويلة الأجل للسياسات المالية.

- أشار الدكتور/ جوزيف موسر، مشرف وأمين عام الإنتوساي، في كلمته التي ألقاها في حفل الافتتاح، إلى أهمية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم أ/٢٠٩/٦٦، الذي يعزز كفاءة وفعالية وشفافية الإدارة العامة من خلال تعزيز الأجهزة العليا للرقابة. وأعرب سيادته عن أهمية هذا القرار لمستقبل عمل الإنتوساي ومشاركتها في جدول أعمال الأمم المتحدة بعد سنة ٢٠١٥.

- واعتمد إعلان بكين، الذي يدعو إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة بواسطة الأجهزة العليا للرقابة.

- نمت العضوية الكاملة للإنتوساي إلى ١٩٢ عضواً كامل العضوية بقبول الجهاز الأعلى للرقابة لطاجيكستان. وتبلغ العضوية الزميلة خمسة أعضاء زملاء بعد قبول الجهاز الأعلى للرقابة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

- قدمت جائزة جورج كاندوتش هذه السنة للخدمات الجليلة في المراجعة الحكومة إلي الدكتور/ جوزيف موسر بصفته رئيس محكمة المراجعة النمساوية تقديراً لتدابير الإصلاح الوطنية الناجحة لمحكمة المراجعة النمساوية ونشاطاتها فيما يتعلق باعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم أ/٢٠٩/٦٦. صرح جوزيف موسر، في كلمات الشكر التي ألقاها، أن الجائزة مهداة الى جميع أعضاء الإنتوساي وكذلك أعضاء محكمة المراجعة النمساوية، بالنظر إلي الدعم النشط من أعضاء الإنتوساي إلي محكمة المراجعة النمساوية لأداء مهامها بنجاح في السنوات الماضية.

- وقدمت جائزة إلمر بي ستاتس، التي تمنح — بموجب قرار هيئة تحرير هذه المجلة — لأفضل مقالة نشرت منذ الإنكوساي الماضي في المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، إلي ينينج تشو من كلية التجارة والإدارة، جامعة "ساوثيرن كروس"، وجانجيينج تشو، متقاعد، من مكتب المراجعة لمدينة هوازهوو، جوانجدونج، الصين، عن مقالتهم بعنوان: "تأسيس الحكم المهني بشأن الأهمية النسبية في المراجعة الحكومة: خبرات مراجعي الحكم المحلي الصيني".

سور الصين العظيم يلهم بشعار الإنكوساي

يمتد سور الصين العظيم مسافة تزيد عن ٨,٠٠٠ كيلومتراً متعرجاً في مساره عبر الصين منذ أكثر من ٢,٥٠٠ سنة، ويعتبر بمثابة رمز لحماية أمن البلاد وشعبها. وهذا الدور الذي يؤديه سور الصين العظيم، باعتباره حامياً ضد التهديدات الخارجية ومحققاً لصلابة وتماسك الرفاهية الوطنية، يشبه وظيفة المراجعة، وكان بالتالي مصدر إلهام لشعار الإنكوساي الحادي والعشرين. ويعكس سور الصين العظيم رؤية بعيدة النظر من التبصر الإستراتيجي لإنشاء سلسلة من التحصينات والجدران وأعمال الحفر التي أصبحت مرتبطة بخلق كيان هائل.

وفضلاً عن بناء خط دفاع، قد سهّل سور الصين العظيم – من الناحية التاريخية – الاتصالات والتجارة، وخلق مسار بين ثقافات مختلفة. وبالتالي تتكامل صورة سور الصين العظيم في شعار الإنكوساي بطريقة ملائمة مع تصوير الكرة الأرضية، ويجسد الاقتصاد وشبكة المعلومات التي تتسم بالعولمة على نحو متزايد. وهنا، تشير الكرة الأرضية أيضاً إلى شعار الإنتوساي، وتقر بوضع المنظمة في مجال تيسير التعاون والتنمية بين الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم.

وتمثل اليدان "الرافعتان والساندتان" الموجودتان بالجزء الأدنى من الشعار التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة والمواطنين لتعزيز المراجعة والتصدي معاً لتحديات الاقتصاد المتنامية في جميع أنحاء العالم.

نبذة عن الإنكوساي الحادي والعشرين

الإجراءات المتخذة في الإنكوساي الحادي والعشرين

- **انتخاب ممثلين جدد عن الأوروساي، والأفروساي، والآسوساي في المجلس التنفيذي للإنتوساي: الأجهزة العليا للرقابة لكل من بولندا وروسيا للأوروساي، والأجهزة العليا للرقابة لكل من الجابون ومصر للأفروساي، والأجهزة العليا للرقابة لكل من اليابان وباكستان للآسوساي.**

- **انضمام الجهاز الأعلى للرقابة لدولة الإمارات العربية المتحدة بدائرة أعضاء المجلس التنفيذي بصفتها الدولة المضيفة للإنكوساي الثاني والعشرين المنعقد سنة ٢٠١٦.**

- **إعادة انتخاب الأجهزة العليا للرقابة لكل من النرويج والولايات المتحدة الأمريكية لتولي المسئولية عن كل من مبادرة تنمية الإنتوساي والمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، على التوالي.**

- **نقل رئاسة الهدف الثاني لجنة بناء القدرات من الجهاز الأعلى للرقابة للمغرب إلي الجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا.**

- **إنشاء نائب رئيس للجنة بناء القدرات والموافقة علي الجهاز الأعلى للرقابة للسويد باعتباره نائب رئيس لجنة بناء القدرات.**

- **حل اللجنة الفرعية الأولى للجنة بناء القدرات، "تشجيع زيادة أنشطة بناء القدرات بين أعضاء الإنتوساي"، ونقل مهامها إلى اللجنة المحفزة للجنة بناء القدرات.**

- **إنشاء مجموعة عمل جديدة لمراجعة الصناعات الاستخراجية برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة لأوغندا ولجنة مهام خاصة جديدة لمراجعة عقود المشتريات برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة للاتحاد الروسي، وكل منهما في إطار الهدف الثالث.**

- **حل مجموعة عمل الإنتوساي للمساءلة ومراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث.**

- **نقل رئاسة مجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة البيئة من الجهاز الأعلى للرقابة لإستونيا إلى الجهاز الأعلى للرقابة لإندونيسيا.**

- **نقل رئاسة مجموعة عمل الإنتوساي لقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، في إطار الهدف الثالث، من الجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا إلى الجهاز الأعلى للرقابة للمكسيك.**

- **انتخاب الأجهزة العليا للرقابة لكل من الصين والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج والإكوادور كأعضاء، وجنوب أفريقيا والأمانة العامة كأعضاء بحكم المنصب، باللجنة المالية والإدارية في إطار الهدف الرابع.**

أضواء علي المجلس التنفيذي الرابع والستين

اجتماع المجلس التنفيذي الرابع والستين للإنتوساي
بكين، الصين
٢١ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣

اجتمع المجلس التنفيذي الرابع والستين يوم الاثنين الموافق ٢١ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣، بمدينة بكين، الصين. ويظهر في الصورة، من اليسار إلى اليمين، رشاد محمد قاسم، ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية؛ أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية؛ روبرت ساتلر، مدير بمحكمة محاسبات النمسا؛ جوزيف موسر، الأمين العام للإنتوساي، النمسا؛ تيرنس نومبيمبي، مراجع العام جنوب أفريقيا؛ ليو جيابي، مراجع عام الصين؛ تشو ويبيبي، مدير عام إدارة العلاقات الخارجية، مكتب المراجعة الوطني لجمهورية الصين الشعبية؛ مونيكا جونزاليس–كوس، مدير التخطيط الإستراتيجي للإنتوساي، النمسا.

عقد الاجتماع الرابع والستين للمجلس التنفيذي للإنتوساي بمركز الصين الوطني للمؤتمرات عشية الإنكوساي الحادي والعشرين.

وافق المجلس التنفيذي علي الإجراءات الآتية:

١– إنشاء منصب نائب رئيس للجنة الإشرافية الدائمة للقضايا الناشئة، وموافقة الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة علي العمل في هذا الدور.

٢– اعتماد التقارير السنوية والقوائم المالية التي روجعت عن الفترة من ٢٠١٠ إلي ٢٠١٢ للأمانة العامة.

٣– اعتماد موازنة الإنتوساي عن الفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٦.

٤– نقل رئاسة اللجنة الفرعية للمراجعة المالية من الجهاز الأعلى للرقابة للسويد إلي الجهاز الأعلى للرقابة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٥– الموافقة على الخطة الإستراتيجية لمبادرة تنمية الإنتوساي عن الفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٨ والتفويض المنقح مبادرة تنمية الإنتوساي.

قائمة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وإرشادات الإنتوساي للحوكمة الجيدة، والمستندات الرسمية التي أقرها الإنكوساي الحادي والعشرين

المعيار / الإرشاد	العنوان	إعداد
المعيار ١٢	قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة – إحداث فرق في حياة المواطنين	مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة
المعيار ١٠٠	المبادئ الأساسية لمراجعة القطاع العام	مشروع تنسيقي
المعيار ٢٠٠	المبادئ الأساسية للمراجعة المالية	مشروع تنسيقي
المعيار ٣٠٠	المبادئ الأساسية لمراجعة الأداء	مشروع تنسيقي
المعيار ٤٠٠	المبادئ الأساسية لمراجعة المطابقة	مشروع تنسيقي
المعيار ٥٥٠٠	مقدمة لإرشاد لعمل المراجعة للمساعدات المتعلقة بالكوارث	مجموعة عمل الإنتوساي للمساءلة ومراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث
المعيار ٥٥١٠	مراجعة التأهب للكوارث	مجموعة عمل الإنتوساي للمساءلة ومراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث
المعيار ٥٥٢٠	مراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث	مجموعة عمل الإنتوساي للمساءلة ومراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث
المعيار ٥٥٣٠	مواءمة إجراءات المراجعة لمراعاة زيادة مخاطر الغش والفساد في مرحلة الطوارئ في أعقاب الكوارث	مجموعة عمل الإنتوساي للمساءلة ومراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث
المعيار ٥٥٤٠	استخدام المعلومات الجغرافية في مراجعة إدارة الكوارث والمساعدات المتعلقة بالكوارث	مجموعة عمل الإنتوساي للمساءلة ومراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث
الإرشاد ٩٢٥٠	إطار المساءلة المالية المتكاملة: توجيهات بشأن تحسين المعلومات عن التدفقات المالية للمساعدات الإنسانية	مجموعة عمل الإنتوساي للمساءلة ومراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث

المستندات الرسمية التي أقرها الإنكوساي

المستند الرسمي	العنوان	إعداد
	الاتصال وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة – إرشاد للإنتوساي	مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة

الهيكل التنظيمي للإنتوساي

ل ف = لجنة فرعية

م ع = مجموعة عمل

ل م خ = لجنة مهام خاصة

الهيكل التنظيمي للإنتوساي
أكتوبر (تشرين أول ٢٠١٣)

الإنكوساي

المجلس التنفيذي
(١٨ عضواً يتمتعون بحق التصويت)

لجنة إشرافية بشأن القضايا الطارئة
الصين (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأمين العام – النمسا

مدير التخطيط الاستراتيجي | النمسا

مجموعات العمل الإقليمية

لجنة المعايير المهنية
(الدنمارك)

- ل ف للمراجعة المالية – الإمارات العربية المتحدة
- ل ف لمراجعة المطابقة – النرويج
- ل ف لمراجعة الأداء – البرازيل
- ل ف لمعايير الرقابة الداخلية – بولندا
- ل ف للمحاسبة وإعداد التقارير – كندا

مسئول الاتصال للهدف الأول:
المعايير المهنية،
اليابان

لجنة بناء القدرات،
جنوب أفريقيا (السويد)

- ل ف لتطوير الخدمات الاستشارية والإرشادية – بيرو
- ل ف لتعزيز أفضل الممارسات وضمان الجودة من خلال مراجعات النظراء التطوعية – سلوفاكيا

مبادرة تنمية إنتوساي
النرويج

مسئول الاتصال للهدف الثاني:
بناء القدرات،
الولايات المتحدة الأمريكية

لجنة تبادل المعرفة
(الهند)

- م ع الدين العام – المكسيك
- م ع مراجعة تكنولوجيا المعلومات – الهند
- م ع مراجعة البيئة – إندونيسيا
- م ع تقييم البرامج – فرنسا
- م ع مكافحة الفساد وغسل الأموال – مصر
- م ع المؤشرات الوطنية الرئيسية – روسيا الاتحادية
- م ع قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة – المكسيك
- م ع التحديث المالي للإصلاح التنظيمي – الولايات المتحدة الأمريكية
- م ع مراجعة الصناعات الاستخراجية – أوغندا
- ل م خ لمراجعة عقود الشراء – روسيا الاتحادية

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
الولايات المتحدة الأمريكية

مسئول الاتصال للهدف الثالث:
تبادل المعرفة،
روسيا الاتحادية

اللجنة المالية والإدارية،
المملكة العربية السعودية

- الولايات المتحدة الأمريكية (نائب الرئيس)
- الصين
- الاكوادور
- النرويج
- عضوان سابقان
  - الأمانة العامة
  - جنوب أفريقيا

- اللجنة المحفزة لتعاون الإنتوساي – الجهات المانحة
  - المملكة العربية السعودية

- ل م خ للجنة المالية والإدارية
  - الولايات المتحدة الأمريكية

مسئول الاتصال للهدف الرابع:
نحو منظمة دولية نموذجية،
المملكة العربية السعودية

منبر الإنتوساي للتعاون مع الأمم المتحدة
كوريا

صور من الإنكوساي الحادي والعشرين

افتتاح الإنكوساي الحادي والعشرين يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣، بقاعة الشعب الكبرى، بكين، الصين.

قبل المراسم الاحتفالية يوم الأربعاء الموافق ٢٣ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣، تجمع موفدون ومراقبون من أجل التقاط صورة المؤتمر الرسمية بمركز المؤتمرات الوطني الصيني في بكين.

استخدام مركز المؤتمرات الوطني الصيني في بكين كمقر رئيسي للإنكوساي الحادي والعشرين

ممثلون عن الإنتوساي والجهات المانحة يقومون بإجراء مداولات أثناء الاجتماع الذي عقد قبل المؤتمر للجنة المحفزة للتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة.

ليو جيايي، مراجع عام الصين ومضيف الإنكوساي الحادي والعشرين، يرحب بالسادة الحضور في الاحتفال الرسمي الذي عقد يوم الأربعاء الموافق ٢٣ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣.

أقيمت مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٣ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣ احتفالية وأمسية ثقافية لإحياء الذكرى الستين للإنتوساي

لقاءات جانبية بين ممثلين من مختلف الدول والأقاليم مما أدي إلي إثراء النقاش أثناء المؤتمر.

مراسم احتفالية إحياء الذكرى الستين للإنتوساي

قدم تيرنس نوميبيمبي مراجع عام جنوب أفريقيا (يسار الصورة)، خلال المؤتمر، جائزة جورج كاندوتش إلي جوزيف موسر، أمين عام الإنتوساي ورئيس محكمة المراجعة النمساوية.

عقد المجلس التنفيذي الخامس والستين بعد الإنكوساي الحادي والعشرين يوم السبت الموافق ٢٦ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣. ورحب ليو جيايي، مراجع عام الصين والرئيس الجديد للمجلس التنفيذي للإنتوساي، بالمجلس التنفيذي الجديد، الذي يضم ١٨ عضواً: جزر البهاما، والصين، والإكوادور، ومصر، والجابون، والأمانة العامة للإنتوساي (النمسا)، واليابان، والمكسيك، ونيوزيلندا، والنرويج، وباكستان، وبولندا، وروسيا الاتحادية، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وفنزويلا، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

الجلسة العامة المكتملة الأولى: التركيز على الحوكمة الرشيدة

استضاف ليو جيايي، رئيس المؤتمر ومراجع عام الصين، الجلسة العامة المكتملة الأولى حيث انتخب السيد/ أوجوستو ناردیس، رئيس المحكمة المحاسبات الاتحادية للبرازيل، بمنصب نائب رئيس المؤتمر.

عقدت الجلسة العامة المكتملة الأولى للإنكوساي الحادي والعشرين يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ أكتوبر ٢٠١٣ بمركز المؤتمرات الوطني الصيني. وشملت هذه الجلسة العامة سلسلة من التقارير، مثل تقرير كل من الأمين العام للإنتوساي، ومدير التخطيط الإستراتيجي، واللجنة المالية والإدارية، ولجنة المهام الخاصة للتخطيط الإستراتيجي، ومجموعات العمل الإقليمية السبع للإنتوساي، والمراجعين الخارجيين للإنتوساي، ولجنة بناء القدرات، ومبادرة تنمية الإنتوساي.

وكانت القرارات الرئيسية للجلسة على النحو الآتي:

- قبول الجهاز الأعلى للرقابة لطاجيكستان كعضو كامل العضوية والجهاز الأعلى للرقابة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا كعضو زميل بالإنتوساي.
- إنشاء منصب نائب رئيس اللجنة الإشرافية الدائمة للقضايا الناشئة وموافقة الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة علي تولى هذا الدور.
- اعتماد التقارير السنوية والقوائم المالية التي روجعت عن الفترة من ٢٠١٠ إلي ٢٠١٢ للأمانة العامة.
- اعتماد موازنة الإنتوساي عن الفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٦.

- إعطاء أولوية لموضوع الاتصالات سنة ٢٠١٤ "تنفيذ إعلان بكين، وخاصةً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم أ/٢٠٩/٦٦ بشأن تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وإطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من أجل ضمان التنمية المستدامة للمالية العامة."
- عرض تسعة مقترحات بواسطة اللجنة المالية والإدارية:
  - تزويد الإنتوساي بالمزيد من المرونة المالية للحفاظ على مواردها المالية وتحصيل اشتراكات مالية اختيارية.
  - توضيح توقعات عقد اجتماعات الإنتوساي.
  - مراجعة رسوم العضوية الحالية.
  - تشجيع أعضاء الإنتوساي لدفع اشتراكات مالية اختيارية.
  - إخطار الأمانة العامة بشأن كل تمويل خارجي جاري.
  - إعادة النظر في عملية العضوية الزميلة.
  - إعداد خطة تمويل على مستوى عال بالتزامن مع الخطة الإستراتيجية الجديدة للإنتوساي.
  - إعادة النظر في إمكانية الشروع في عملية إصدار شهادات للمراجعين.

- نقل رئاسة اللجنة الفرعية للمراجعة المالية من الجهاز الأعلى للرقابة للسويد إلي الجهاز الأعلى للرقابة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

- نقل رئاسة لجنة بناء القدرات، الهدف الثاني، من الجهاز الأعلى للرقابة للمغرب إلي الجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا.

- تأسيس منصب نائب رئيس لجنة بناء القدرات وموافقة الجهاز الأعلى للرقابة السويد علي شغل هذا الدور.

- نقل رئاسة اللجنة الفرعية الثالثة للجنة بناء القدرات، " تشجيع أفضل الممارسات وضمان الجودة من خلال مراجعات النظراء التطوعية"، من الجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا إلي الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية السلوفاك (بمناسبة اجتماع المجلس التنفيذي الثالث والستين سنة ٢٠١٢).

- حل اللجنة الفرعية الأولى للجنة بناء القدرات، "تشجيع زيادة أنشطة بناء القدرات بين أعضاء الإنتوساي"؛ ونقل مهامها إلى لجنة بناء القدرات.

- الموافقة على الخطة الإستراتيجية عن الفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٨ لمبادرة تنمية الإنتوساي والتفويض المنقح للمبادرة.

وعرض عدد من المنشورات والأدلة الإرشادية والأدلة الإرشادية، مثل الآتي:

- منشور ذكرى مرور ٦٠ سنةً علي إنشاء الإنتوساي – ٥٠ سنةً علي إنشاء الأمانة العامة: الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة.
- إصدار طبعة جديدة من كتيب على إعلان ليما وإعلان المكسيك، بما في ذلك النص الكامل لقرار الأمم المتحدة رقم أ/٢٠٩/٦٦.

- خلاصة وافية بشأن ممارسات مبتكرة لمشاركة المواطنين في المساءلة العامة من خلال الأجهزة العليا للرقابة.

- مجموعة مؤلفات وثيقة الصلة بتعزيز قدرة الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد.
- ورقة تعبر عن موقف الأمانة العامة وإدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية بشأن الندوة المشتركة الثانية والعشرين للأمم المتحدة / الإنتوساي.

وقد وزعت هذه المنشورات علي الموفدين المشاركين، وتتاح أيضا على موقع الإنتوساي http://www.intosai.org تحت عنوان "منشورات".

وأعد "تعاون الإنتوساي–الجهات المانحة" تقريراً عن إعادة إطلاق النداء العالمي لتقديم مقترحات ٢٠١٣، استناداً إلى النجاح الكبير للنداء السابق سنة ٢٠١١. ويوجد ٢٥ مشروعاً جارياً يتم تمويلها، ويحرز إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة تقدماً كبيراً. وكذلك، مع التوقيع من جانب وزارة الشئون الخارجية الفرنسية، ازداد عدد الجهات المانحة التي وقعت على مذكرة تفاهم بين الإنتوساي ومجتمع الجهات المانحة إلى ٢١ جهةً.

وقدمت مبادرة تنمية الإنتوساي استعراض موجز لأنشطة بناء القدرات، مثل برنامج تنفيذ المعايير (ثري آي) وبرنامج إدارة "ثري آي".

الجلسة العامة المكتملة الثانية: موضوعات مؤتمر الإنكوساي الحادي والعشرين

ناقش مؤتمر الإنكوساي الحادي والعشرين موضوعات تركز على دور الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الحوكمة الرشيدة.

وخصص يوم كامل من الإنكوساي الحادي والعشرين لمناقشات بشأن الموضوعين اللذين تم تناولهما في المؤتمر، علي النحو الآتي:

- **الموضوع الأول: المراجعة الوطنية والحوكمة الوطنية.**
- **الموضوع الثاني: دور الأجهزة العليا للرقابة في حماية الاستدامة طويلة الأجل للسياسات المالية**

وسلطت المناقشات التي دارت حول الموضوع الأول الضوء على حقيقة أن الأجهزة العليا للرقابة تحتاج إلي تفويض شامل للمراجعة من أجل أداء مهامها. وليس هذا هو الحال حتى الآن في العديد من المجالات، مما يضفي أهمية شديدة علي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم أ/٦٦/٢٠٩ وندائها من أجل تنفيذ مبادئ الاستقلالية كما هو منصوص عليه في إعلاني ليما والمكسيك.

أوصى المؤتمر بأن تتولى الأجهزة العليا للرقابة مسئولية المراجعة والتكيف مع المتطلبات المتغيرة باستمرار في بيئة معقدة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تدافع الأجهزة العليا للرقابة عن تعزيز وجود إطار قانوني مناسب للمراجعة، وأن تنهض ببناء القدرات في الأجهزة الرقابية، وتقوم بتحسين الممارسات الوطنية للمراجعة. وينبغي أن تعزز، في نهاية المطاف، فعالية عمليات المراجعة الوطنية بشأن الحوكمة الوطنية والإبلاغ عن النتائج المحققة.

ومن هذا المنطلق، ينبغي أيضاً أن تتبنى الإنتوساي فرصة تحسين الحوكمة العالمية، وتقوم بتحسين الحوكمة الخاصة بها، وتدعو الأجهزة العليا للرقابة للقيام بدور أكثر فعالية على المستوى الوطني.

وأظهرت المناقشات التي دارت حول الموضوع الثاني أن الأجهزة العليا للرقابة تحتاج إلى تنفيذ عمليات المراجعة على الدين العام وعلى تخطيط الموازنة في الأجلين المتوسط والطويل للقيام بدور فعال في التنمية المستدامة. لكن هذا غير ممكن بالنسبة لبعض الأجهزة العليا للرقابة، نظراً لعدم وجود إطار قانوني.

يرى المشاركون في المؤتمر أنه من الأمور ذات الأهمية الخاصة ترسيخ قواعد الموازنة قانوناً والاستفادة من المؤشرات المالية. ويعتبرون أن وجود نظام محاسبي سليم، بصفة خاصة نظام محاسبة الاستحقاق، ذا أهمية كبيرة من أجل التسريع بشفافية الأموال العامة. وتفضي مراجعة التنسيق الفعال بين السياسة المتعلقة بالموازنة والسياسة المالية، إلى جانب تحليل المخاطر الاقتصادية الشاملة، إلى فعالية عمليات المراجعة.

ويعتبر تحديد قواعد الموازنة — مع توجيه اهتمام خاص إلى التوازن الهيكلي للموازنة وكذلك إلي تنفيذ نظم للتخطيط، والموازنة الموجهة بالأثر، والرقابة على الأداء، والشفافية، والمساءلة — ذات أهمية خاصة من أجل ضمان الاستدامة متوسطة وطويلة الأجل للأموال العامة والدين العام. ويجب، بالاتساق مع الهياكل القانونية الوطنية، أن يشمل تفويض الأجهزة العليا للرقابة أيضاً مراجعة الجهات المنظمة للنواحي المالية، بما يكفل تقديم المعلومات في الوقت المناسب لمتخذي القرار والجمهور بشأن إمكانيات المراجعة بصورة ملموسة وفي حدود ما يتعلق بالاستدامة المالية. وينبغي أيضا أن تتم عمليات مراجعة الأداء في هذا المجال.

وستدرج الموضوعات التي نوقشت بالكامل، والتي تمت الموافقة عليها، في شكل "اتفاقات بكين"، كملحق بإعلان بكين.

قراءة موضوعات مؤتمر الإنكوساي الحادي والعشرين (اتفاقات بكين)

http://www.intosai.org

الجلسة العامة المكتملة الثالثة: الموافقة على إعلان بكين

وقد خلص الإنكوساي الحادي والعشرين في بكين يوم ٢٦ أكتوبر ٢٠١٣، باعتماد إعلان بكين.

تمت الموافقة على إعلان بكين في الجلسة العامة المكتملة الثالثة. وافق المجلس التنفيذي الجديد للإنتوساي أيضاً علي استضافة الجهاز الأعلى للرقابة لدولة الإمارات العربية المتحدة للإنكوساي الثاني والعشرون سنة ٢٠١٦. وستكون دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقاً لذلك، بمثابة النائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي. وسيستمر الجهاز الأعلى للرقابة للمملكة العربية السعودية النائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي ورئيس اللجنة المالية والإدارية، وانتخبت الأجهزة العليا للرقابة لكل من سلطنة عمان وغانا مراجعين خارجيين للمجلس.

ويشمل الأعضاء المنتخبين حديثاً أو الذين تم تجديد انتخابهم بالمجلس التنفيذي أيضاً مصر والجابون من الأفروساي، واليابان وباكستان من الآسوساي، وبولندا وروسيا الاتحادية من الأوروساي. وجدد تفويض كل من الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج، على التوالي، لرئاسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية ومبادرة تنمية الإنتوساي.

إصدار الإنكوساي الحادي والعشرون لإعلان بكين

نادى المشاركون في المؤتمر، في إعلان بكين، علي وجه الخصوص بتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم أ/٢٠٩/٦٦ بشأن تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وأعربوا عن تأييدهم لخطط تكثيف التعاون مع الأمم المتحدة في إطار جدول أعمال التنمية لما بعد سنة ٢٠١٥.

وأشار المؤتمر إلى اعتماد قرار الأمم المتحدة "تعزيز الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة من خلال تعزيز الأجهزة العليا للرقابة" بطريقة إيجابية للغاية، ودعا الأعضاء ومنظمات التنمية وغيرها من أصحاب المصالح لتنفيذ مبادئ إعلاني ليما والمكسيك على المستوى الوطني.

وفيما يتعلق باعتماد معايير مراجعة جديدة، كان التركيز على ثلاثة مجالات كما يتضح فيما يأتي:

- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٢ "قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة – إحداث فرق في حياة المواطنين"
- مبادئ المراجعة الأساسية بشأن المراجعة المالية ومراجعة الأداء ومراجعة المطابقة المنقحة بواسطة مشروع المواءمة (المستوى ٣، أربعة معايير دولية للأجهزة العليا للرقابة: ١٠٠، ٢٠٠، ٣٠٠، ٤٠٠)
- إرشادات المراجعة فيما يتعلق بمراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث (المستوى ٤، خمسة معايير دولية للأجهزة العليا للرقابة: ٥٥٠٠، ٥٥١٠، ٥٥٢٠، ٥٥٣٠، ٥٥٤٠، وإرشاد للإنتوساي للحوكمة الجيدة: ٩٢٥٠).

وأوصى المؤتمر بأن تتولى الأجهزة العليا للرقابة مسئولية المراجعة والتكيف مع المتطلبات المتغيرة باستمرار في بيئة معقدة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تدافع الأجهزة العليا للرقابة عن تعزيز وجود إطار قانوني مناسب للمراجعة، وأن تنهض ببناء القدرات في الأجهزة الرقابية، وتقوم بتحسين الممارسات الوطنية للمراجعة. وينبغي أن تعزز، في نهاية المطاف، فعالية عمليات المراجعة الوطنية بشأن الحوكمة الوطنية والإبلاغ عن النتائج المحققة.

الفائز بجائزة إلمر بي ستاتس لسنة ٢٠١٣

ملاحظة المحرر: في كل مؤتمر للإنتوساي، تمنح "المجلة" جائزة إلمر بويد ستاتس لصاحب أفضل مقالة نشرتها المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على مدى السنوات الثلاث السابقة.

ويسر "المجلة" أن تعلن الفائز في مسابقة هذه السنة، مقالة من تأليف ينينج تشو من كلية التجارة والإدارة، جامعة ساوثرن كروس، أستراليا، وجانجيينج تشو، متقاعد، من مكتب المراجعة لمدينة هوازهوو، جوانجدونج، الصين.

عنوان المقالة الفائزة، الذي اختارته هيئة تحرير "المجلة" كأفضل مقالة نشرت في مجلة خلال الفترة من ٢٠١٠ إلي ٢٠١٢، هو: "الحكم المهني بشأن الأهمية النسبية في المراجعة الحكومية: خبرات مراجعي الحكومة المحلية الصينية".

وتمثلت هيئة تحكيم هذه المسابقة في الأجهزة العليا للرقابة الذين يخدمون كأعضاء في هيئة تحرير "المجلة" وكمحررين مساعدين. وراعت هيئة تحكيم المعايير الآتية عند تقييم المقالات: المساهمة في المعرفة، والأصالة، وأدلة الإثبات من الأبحاث، والإبداع، والابتكار، ومادة الموضوع.

ظهرت المقالة في النسخة المطبوعة في يوليو (تموز) ٢٠١١ وتتاح كذلك بموقع المجلة على الإنترنت وهو: http://www.intosaijournal.org.

يظهر ينينج تشو، يمين الصورة، وهو يتسلم جائزة إلمر بويد ستاتس لسنة ٢٠١٣، المقدمة من جين دودارو، مراقب عام الولايات المتحدة، عن المقالة المنشورة "بالمجلة" للسيد تشو بالاشتراك مع جانجيينج تشو.

خطاب قبول جائزة إلمر بي ستاتس الحادية عشر

ألقاه ينينج تشو، جامعة ساوثيرن كروس أستراليا، في الإنكوساي الحادي والعشرين، يوم ٢٣ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣، نيابةً عن مؤلفي المقالة الفائزة بالجائزة ينينج تشو وجانجيينج تشو

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

مساء الخير

بصفتنا مؤلفي المقالة، فإننا نعرب عن خالص امتناننا للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية لتقديم الجائزة. يعتبر السيد/ إلمر ستاتس علامة بارزة في تاريخ مراجعة القطاع العام. لم نتصور أبداً، قبل هذه اللحظة، أن يرتبط مؤلفنا المتواضع يوماً ما بهذا الشخص العظيم. نشعر بالدهشة، والتواضع، والتكريم. ونبدي خالص تقديرنا للمحررين والمراجعين ومساعدي التحرير "بالمجلة" لما قدموه لنا من مشورة بناءة ومساعدة ممتازة. ونحن نقدر الدعم الفني من مكتب المراجعة لمدينة هوازهوو مقاطعة جوانجدونج الصينية، وجامعة ساوثرن كروس بأستراليا، فضلاً عن المساعدة الكبيرة من مكتب المراجعة الوطني الصيني ومكاتب المراجعة المحلية. إننا لا ننظر إلى هذه الجائزة باعتبارها تقدير للإنجاز الطفيف الذي حققته هذه الدراسة. ولكن ننظر إليها باعتبارها تعزيز الحاجة إلى تضافر ممارسة ونظرية المراجعة الحكومية، وتسليط الضوء على قيمة التعاون وتبادل المعرفة في سياق هذا التآزر. ومن وجهة النظر هذه، لا بد من تقاسم هذه الجائزة بين جميع الممارسين والباحثين في مجال المراجعة الحكومة.

و يقول مثل صيني: تأتي الحكمة من الممارسة. من سنوات طويلة من الممارسة، أنشأ المراجعون الحكوميون من مختلف الدول مخزوناً غنياً من الخبرات العملية. لكن لا يكفي مجرد تراكم الخبرات لإنشاء نموذج عميق للحكمة. يجب أن يذهب كل منا أبعد من المعرفة التجريبية المبسطة والسطحية والمنحازة إلى حد ما، كي يقترب من منهجية متعمقة ومعرفة ومعلومات رشيدة شاملة. وعن طريق هذه المعرفة، يمكننا فحص دقة التشغيل، ودراسة طبيعة الظاهرة الناشئة من ممارسة المراجعة، في سعينا إلي "الحكمة". ستحقق الحكمة، من حيث معايير ونظريات المراجعة الحكومية، إرشاد ممارستنا وتحسينها إلى مستوى جديد. وعلى حد تعبير الفيلسوف الصيني القديم تشو تسو "كلما زاد فهمك، كلما تحسنت ممارستك، وكلما تحسنت ممارستك، كلما زاد فهمك".

ويتفق الرأي القائل بوجود علاقة وثيقة بين "الممارسة الحكيمة" مع اقتراح إلمر ستاتس بأن تنمية المعرفة وسيلة لتحسين الممارسات لحل المشكلات المعقدة. ألقى إلمر ستاتس، في المؤتمر الدولي للمحاسبين سنة ١٩٨٢، خطاباً شهيراً حيث حدد أن محور تركيز مهنة المراجعة يحتاج إلى تحسين الممارسات، والبحث عن طرق يمكن أن تساعد في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة. ولمعالجة هذه المسألة، دعا إلمر ستاتس مهنة المراجعة كلها إلى "تطوير معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وتحسين المساءلة من جانب المنظمات الدولية، وتحسين فرص التدريب والتطوير للمراجعين الحكوميين".

وباسم جائزة إلمر ستاتس، نستخدم مقتبسات مما قاله إلمر ستاتس، ونتحدث إلى كل مجتمع الرقابة الحكومية. اسمحوا لنا جميعاً بأن نعمل معاً كمجتمع، كفريق، كأسرة، لتبادل تجاربنا ومشاركة معرفتنا وتبادل إنجازاتنا النظرية والعملية. ونعتقد أن عملنا الجماعي من مختلف الخلفيات سيدفع عجلة تقدم المراجعة الحكومية ويساهم، في نهاية المطاف، في تنمية جميع المجتمعات. ونؤمن أن تعاوننا سيؤدي إلى التآزر بين النظرية والتطبيق من منظور دولي، ويحقق في نهاية المطاف توقعات إلمر ستاتس وطموحه بالنسبة لمهنة المراجعة الحكومية.

ونهدي هذه الجائزة لجميع الممارسين والباحثين في المراجعة الحكومية.

شكراً جزيلاً.

تقرير الهدف الأول: المساءلة والمعايير المهنية

اعترفت بيتينا جاكوبسن، نائبة مراجع عام الدنمارك ورئيسة لجنة المعايير المهنية بالإنتوساي، في تقريرها المرفوع للإنكوساي الحادي والعشرين أن المهمة الرئيسية للجنة المعايير المهنية هي تطوير وصيانة وتعزيز المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وذكرت أنه خلال السنوات الثلاث الماضية، قد عمل أعضاء لجنة المعايير المهنية الذين يبلغ عددهم ٧١ عضواً لرفع الوعي بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وضمان أن يتم استخدامها بواسطة الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم.

وأفادت السيدة جاكوبسن أن مشروع مواءمة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، والذي يسعى إلى مواءمة إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، قد كان الشاغل الرئيسي في فترة التفويض من ٢٠١١ إلي ٢٠١٣، ويركز المشروع على القضايا الآتية:

- تعرّف مبادئ المراجعة الأساسية المنقحة (المستوى ٣ من إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة) جوهر مراجعة القطاع العام وتخلق أرضية مشتركة لجميع الأجهزة العليا للرقابة.
- وتحدد المعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠، ٢٠٠، ٣٠٠، ٤٠٠ المفاهيم الأساسية في مراجعة القطاع العام وستكون بمثابة لغة مشتركة لمجتمع الإنتوساي. وأوضحت رئيسة لجنة المعايير المهنية أن اللجنة تفخر بتقديم هذه المعايير الدولية لإقرارها بواسطة المؤتمر علي النحو الآتي:
  - المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠: المبادئ الأساسية لمراجعة القطاع العام
  - المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٢٠٠: المبادئ الأساسية للمراجعة المالية
  - المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٣٠٠: المبادئ الأساسية لمراجعة الأداء
  - المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٤٠٠: المبادئ الأساسية لمراجعة المطابقة

وتتاح هذه المعايير علي شبكة الإنترنت بالموقع الآتي:
http://www.issai.org/3-fundamental-auditingprinciples/.

وقالت السيدة/ جاكوبسن أن إنجاز هدف مواءمة إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة قد أصبح ممكناً فقط من خلال جهد تعاوني في لجنة المعايير المهنية. على سبيل المثال، كان سد الفجوات بين تقاليد، وأنواع المراجعة، والاختلافات الوطنية لها بمثابة تحدي يتعين التغلب عليه لضمان أن ينتج عن المشروع مجموعة من المعايير المتماسكة. وقالت السيدة/ جاكوبسن أن مشاركة خبراء من أعضاء اللجان الفرعية للجنة المعايير المهنية أدى دوراً أساسياً في نجاح المشروع.

أعربت رئيسة لجنة المعايير المهنية أيضا عن شكرها للجهاز الأعلى للرقابة للسويد، الذي قرر التنحي عن منصبه كرئيس للجنة الفرعية للمراجعة المالية بعد تسع سنوات، لما قدمه من عمل في وضع الأدلة الإرشادية للمراجعة المالية ومساهماته في مشاريع أخرى للجنة المعايير المهنية.

وتلخص الأقسام الآتية التقدم الذي أحرزته لجنة المعايير المهنية في إنجاز أهدافها الإستراتيجية، وعمل اللجان الفرعية للجنة المعايير المهنية، والمنشورات التي أقرها المؤتمر، والأهداف الإستراتيجية للجنة المعايير المهنية عن الفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٦.

لجنة المعايير المهنية

الدنمارك

- ل ف للمراجعة المالية – الإمارات العربية المتحدة
- ل ف لمراجعة المطابقة – النرويج
- ل ف لمراجعة الأداء – البرازيل
- ل ف لمعايير الرقابة الداخلية – بولندا
- ل ف للمحاسبة وإعداد التقارير – كندا

مسئول الاتصال للهدف الأول: المعايير المهنية، اليابان

لجنة المعايير المهنية ٢٠١١-٢٠١٣

يتم تنظيم أنشطة لجنة المعايير المهنية بشأن مراجعة وتطوير المعايير في مشاريع تقوم بها احدى اللجان الفرعية أو مجموعة مشروع شاملة. ويتم حالياً تنظيم لجنة المعايير المهنية في خمس لجان فرعية دائمة علي النحو الآتي:

- اللجنة الفرعية للمراجعة المالية
- اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء
- اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة
- اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية
- اللجنة الفرعية للمحاسبة وإعداد التقارير

كما عملت مجموعات مشروع شاملة عدة علي تطوير مواد إرشادية مختلفة في الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٣. وقامت لجنة المعايير المهنية في سنة ٢٠١١ بحل مجموعة المشروع بشأن الشفافية والمساءلة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٢٠)، وفي سنة ٢٠١٣ تم حل مجموعة المشروع بشأن مراجعة رقابة الجودة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠). وفي ضوء تفويض لجنة المعايير المهنية عن الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٣، ركزت لجنة المعايير المهنية في السنوات الثلاث الماضية جهودها على مشروع رفع الوعي ومشروع مواءمة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠، ٢٠٠، ٣٠٠، ٤٠٠). وبحلول نهاية سنة ٢٠١٣ تكتمل أيضاً مهام هذه المجموعات وسوف يتم حلها.

ويجتمع أعضاء لجنة المعايير المهنية كل ثلاث سنوات فيما يتصل بالإنكوساي. ويتم تخصيص الإدارة اليومية للجنة المعايير المهنية إلى اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية، التي تشمل مهامها تنسيق عمل اللجان الفرعية والمشاريع. وتضم اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية ١٩ عضواً يمثلون الأجهزة العليا للرقابة لكل من البحرين والبرازيل والكاميرون وكندا والصين والدنمارك وفرنسا والهند وإيطاليا وليبيا والمكسيك والمغرب ونيوزيلندا والنرويج وبولندا وجنوب أفريقيا والسويد والولايات المتحدة وزيمبابوي. وقد اجتمعت اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية ثلاث مرات منذ الإنكوساي العشرين في جنوب أفريقيا: يونيه (حزيران) ٢٠١١ في نيوزيلندا ومايو (أيار) ٢٠١٢ في جنوب أفريقيا ويونيه (حزيران) ٢٠١٣ في السويد.

مشروع مواءمة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

وضع الصيغة النهائية لمشروع مواءمة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة يشير إلي نهاية الخطوة الثالثة نحو خلق مجموعة مشتركة وذات مصداقية، ومتسقة من معايير مراجعة القطاع العام.

وقد اتخذت الخطوة الأولى سنة ٢٠٠٧ في الإنكوساي المنعقد في المكسيك، عندما تم جمع كافة المستندات الرسمية القائمة والمخطط لها المتصلة بالإنتوساي وتسعة معايير دولية جديدة للأجهزة العليا للرقابة للمراجعة المالية في إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

واتخذت الخطوة الثانية سنة ٢٠١٠ في الإنكوساي المنعقد في جنوب أفريقيا، عندما وافق المؤتمر علي ٣٧ معياراً جديداً من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وبالتالي أطلقت المجموعة الشاملة الأولى من هذه المعايير. وتم تشجيع جميع أعضاء الإنتوساي لاستخدام هذه المعايير كإطار مرجعي

مشترك لمراجعة القطاع العام، لقياس أدائها وإرشاد المراجعة الخاص بها إزاء المعايير الدولية للأجهزة

العليا للرقابة، وتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وفقاً لتفويضها وتشريعها الوطني.

وحدثت الخطوة الثالثة في سنة ٢٠١٣ عندما أيد الإنكوساي الحادي والعشرين المنعقد في الصين المبادئ المحاسبية الأساسية المنقحة في المعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠، ٢٠٠، ٣٠٠، و٤٠٠. وبهذا التأييد، سيكون مشروع المواءمة قد حقق هدفه العام لتوفير أساس مفاهيمي لمراجعة القطاع العام يكفل الاتساق في إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ولغة مشتركة لمجتمع الإنتوساي. كما تقدم المعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة أيضاً لكل عضو بالإنتوساي أساساً أكثر وضوحاً لقراراته الفردية بشأن كيفية التنفيذ الأفضل للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة واستخدامها ضمن السياق الوطني. وللتأكد من استخدام المعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة كأساس للمراجعات المستقبلية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة على مستوى ٤ سيتم بذل جهد مستمر في هذا الشأن من جانب لجنة المعايير المهنية واللجان الفرعية.

يحدد المعيار الدولي الجديد للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠ المبادئ الأساسية لمراجعة القطاع العام

المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠: من المتوقع أن تكون المبادئ الأساسية لمراجعة القطاع العام الرائد الجديد للإنتوساي في تعزيز مراجعة القطاع العام والممارسة الجيدة للمراجعة. ويغطي هذا المعيار جميع أنواع المراجعة في القطاع العام، ويوفر المفاهيم الأساسية، والعناصر، والمبادئ التي تنطبق على جميع عمليات المراجعة في القطاع العام. ولذلك يمكن استخدامه بواسطة جميع الأجهزة العليا للرقابة، بغض النظر عن مهامها وتفويضها.

ويؤكد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠ أن مراجعة القطاع العام تساهم في الحوكمة الرشيدة من خلال تعزيز المساءلة والشفافية، وتوفير معلومات يمكن الاعتماد عليها وخلق حوافز من أجل التغيير، وتشجيع التحسين المستمر والثقة المستدامة في الاستخدام المناسب للأموال والأصول

العامة وأداء الإدارة العامة. ويميز المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠ بين المراجعة المالية، ومراجعة الأداء، ومراجعة المطابقة، لكن قد ينطبق أيضاً على أنواع أخرى من عمليات المراجعة.

كما تحسن مبادئ المراجعة الأساسية الجديدة التماسك والاتساق بين المستويات في إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وتشير المعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة باتساق إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة على المستويات ١ و٢ بحيث يتم تجنب التداخل بينهم.

يتم تعريف سلطة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في المعيار ١٠٠، الذي يفسر أيضاً كيف يستطيع المراجعون الرجوع إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

توفر مبادئ المراجعة الأساسية الجديدة قاعدة مهنية مشتركة لأعمال مراجعة الجهاز الأعلى للرقابة. ويوضح الباب بعنوان "غرض وسلطة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة" في المعيار ١٠٠ ما تعنيه المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ويشرح كيف يمكن رجوع الأجهزة العليا للرقابة إليها، ويقدم بالتالي وسيلة تشير إلى التنفيذ؛ لم تكن هذه المعلومات تشكل فيما مضى جزءاً من إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

يعترف المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠ بأن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإجراء عمليات المراجعة وفقا لمعايير مراجعة وطنية أو إقليمية أو دولية مختلفة. وتم تشجيع كل عضو بالإنتوساي لتحديد معايير المراجعة الخاصة به على أساس المبادئ والتفويض الموكل إليه. يمكن استخدام المبادئ كأساس لتطوير المعايير الموثوقة بثلاث طرق:

- وضع أساس يتم من خلاله تطوير المعايير من قبل الجهاز الأعلى للرقابة.
- وضع أساس يتم من خلاله اعتماد معايير وطنية منسقة.
- وضع الأساس لاعتماد الأدلة الإرشادية العامة للمراجعة (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠٠ – ٤٩٩٩) كمعايير.

واعتماداً على اختيار الجهاز الأعلى للرقابة، يمكن الإشارة إلي المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بطريقتين رئيسيتين:

١– قد تذكر تقارير المراجعة أن المراجعة قد أجريت وفقاً لمعيار وطني يستند إلي أو يتفق مع مبادئ المراجعة الأساسية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

٢– قد تذكر تقارير المراجعة أن المراجعة قد أجريت وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ويتم في الحالة الأخيرة، تطبيق الأدلة الإرشادية للمراجعة على المستوى ٤ للمراجعة المالية، أو مراجعة الأداء، أو مراجعة المطابقة باعتبارها المعايير الموثوقة.

من خلال توفير هذين الخيارين، يسمح المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠ بدرجة عالية من المرونة حيث يمكن أن يحدد كل جهاز أعلى للرقابة منهجه واستخدام المعايير وثيقة الصلة به في حدود موقعه وتفويضه.

تعرّف المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة العناصر المشتركة لمحاسبة القطاع العام

يشمل المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠ باباً بعنوان "عناصر مراجعة القطاع العام"، وهو يعكس فكرة إعلان ليما بأن المراجعة متأصلة في إدارة المالية العامة، حيث أن إدارة الأموال العامة تمثل الثقة. وبالتالي تنطوي المراجعة على وجود علاقة بين ثلاثة أطراف: المراجع، والطرف المسئول،

والمستخدمين المستهدفين، والذين قد يكونون الهيئات التشريعية أو الهيئات الإشرافية التي ترفع لها تقارير الجهاز الأعلى للرقابة.

يعرّف المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠ كيف يمكن تصنيف المراجعة المالية، ومراجعة الأداء، ومراجعة المطابقة، وعمليات المراجعة الأخرى على أنها إما ارتباطات تصديق أو ارتباطات إعداد تقارير مباشرة. وينص المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠ أيضاً علي أن مراجعة القطاع العام أمر أساسي في توفير معلومات مستقلة وموثوق بها إلى الهيئات التشريعية، والهيئات الإشرافية، والهيئات المكلفة بالحوكمة، والشعب.

تعتبر العناصر المبينة في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠ مفاهيم أساسية يمكن استخدامها عند كتابة المعايير ووصف أنواع المراجعة المختلفة التي تؤديها الأجهزة العليا للرقابة. وتسهّل هذه اللغة المهنية المشتركة زيادة كفاءة تبادل المعرفة والتعاون وإضافة المزيد من المصداقية لتقارير المراجعة التي تصدرها الأجهزة العليا للرقابة.

تعرّف المعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة ٢٠٠، ٣٠٠، ٤٠٠ أساس المراجعة المالية، ومراجعة الأداء، ومراجعة المطابقة في القطاع العام

بينما يحدد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠ المبادئ الأساسية لمراجعة القطاع العام بشكل عام، يكون للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ٢٠٠، ٣٠٠، ٤٠٠ نطاق أكثر استهدافاً للتطبيق وتحتوي على المبادئ الأساسية للمراجعة المالية، ومراجعة الأداء، ومراجعة المطابقة. كما أنها توفر جوهر الأدلة الإرشادية الأكثر تفصيلاً للمراجعة المالية، ومراجعة الأداء، ومراجعة المطابقة على المستوى ٤. وجنباً إلى جنبٍ مع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠، توفر المبادئ الأساسية الموصوفة في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ٢٠٠، ٣٠٠، ٤٠٠ الأساس لأي تطوير مستفيض للأدلة الإرشادية على المستوى ٤.

- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٢٠٠: المبادئ الأساسية للمراجعة المالية
- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٣٠٠: المبادئ الأساسية لمراجعة الأداء
- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٤٠٠: المبادئ الأساسية لمراجعة المطابقة

تطوير الأدلة الإرشادية العامة للمراجعة تجاه مجموعة محسنة من معايير المراجعة

تسمح المعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠، ٢٠٠، ٣٠٠، ٤٠٠ للأجهزة العليا للرقابة، إذا كانت تريد القيام بذلك، بأن تعتمد الأدلة الإرشادية العامة للمراجعة (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠٠–٤٩٩٩) باعتبارها معايير المراجعة لديها والرجوع إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في تقارير المراجعة. ويعتبر هذا بالفعل ممارسة راسخة إلى حد ما داخل مجتمع الإنتوساي. ومع ذلك، سيفضل أيضاً العديد من الأجهزة العليا للرقابة اعتماد أو وضع معايير وطنية أخرى مبنية على أساس المبادئ الأساسية للمراجعة.

توفر المبادئ الأساسية للمراجعة أساسا هاما لتطوير المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة على المستوى ٤ بشكل يشبه إلي حدٍ كبير الطريقة التي توفر بها الأساس لتطوير معايير المراجعة بواسطة الأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة. ولذلك ينبغي أن تدعم الأدلة الإرشادية على المستوى ٤ المتطلبات العامة التي تم تعريفها على المستوى ٣ من الإطار، وينبغي التمييز بين متطلبات المراجعة وأية إرشادات إضافية يتم تقديمها.

يوجد للمبادئ الأساسية الجديدة للمراجعة تأثير على التنقيحات المستقبلية للمستوى ٤ من إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة — بالنسبة لكل من الأدلة الإرشادية العامة للمراجعة (١٠٠٠-٤٩٩٩) والأدلة الإرشادية بشأن موضوعات محددة (٥٠٠٠-٥٩٩٩). وقد قامت مجموعة المشروع، للتأكد من استمرار المواءمة على المستوى ٤ من الإطار، بوضع مجموعة من الاتفاقيات التمهيدية التي ينبغي تطبيقها على نص جميع الأدلة الإرشادية على المستوى ٤. وتستهدف الاتفاقيات التمهيدية التأكد من استخدام موحد للمفاهيم وأسلوب الكتابة في المستويين ٣ و٤.

فرص جديدة لأدلة إرشادية أكثر عملية في المراجعة على المستوى ٤ (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠٠-٤٩٩٩)

تخلق مبادئ المراجعة الأساسية الجديدة فرصة لتطوير الأدلة الإرشادية لمراجعة الأداء ومراجعة المطابقة نحو سلسلة من الأدلة الإرشادية الأكثر تركيزاً وعمليةً. وتقدّم المبادئ وصفاً عاماً للأنشطة المختلفة لعملية المراجعة، والتي يمكن الاعتماد عليها في التطوير المستقبلي لأدلة إرشادية.

ينبغي أن تعمل لجنة المعايير المهنية ولجنة تبادل المعرفة معاً نحو تحسين الأدلة الإرشادية للمراجعة

تنقسم المسئولية عن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة على المستوى ٤ حاليا بين اللجان الفرعية في لجنة المعايير المهنية (عن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠٠-٤٩٩٩) واللجان الفرعية في لجنة تبادل المعرفة (عن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ٥٠٠٠-٥٩٩٩). يتم الاعتراف بهذا التقسيم في الخطة الإستراتيجية للإنتوساي ٢٠١٠-٢٠١٦. ويشمل تفويض مجموعة المشروع مراعاة إلي المدى الذي يمكن أن تتماشى فيه الأدلة الإرشادية المحددة للمراجعة (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ٥٠٠٠-٥٩٩٩) مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠٠-٤٩٩٩ والمصطلحات العامة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

عمل مجموعة المشروع

تم تطوير المعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة بواسطة مجموعة مشروع مواءمة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في الفترة من مارس (آذار) ٢٠١١ إلى نوفمبر (تشرين ثاني) ٢٠١٢. ركزت مجموعة المشروع على وجه الخصوص على التأكيد علي أن المعايير الدولية الجديدة المنقحة للأجهزة العليا للرقابة تعكس الدور الخاص والوظائف المتخصصة الأجهزة العليا للرقابة، وأن تكون هذه المعايير مفيدة لجميع أعضاء الإنتوساي.

تم تغطية جميع تكاليف المشروع بواسطة الأجهزة العليا للرقابة المشاركة. وبناء على ردود فعل أعضاء مجموعة المشروع، قام رئيس المشروع بتقييم حجم الموارد والعمل الذي ساهم به أعضاء مجموعة المشروع باعتبارهما في الحدود التي يمكن توقعها بدرجة معقولة كمساهمة طوعية لجهاز أعلى للرقابة.

شارك ثلاثة عشر جهازاً أعلى للرقابة في مجموعة المشروع. شملت المجموعة، بالإضافة إلى رئيس المجموعة (الدنمارك)، أعضاءً من اللجنة الفرعية للمراجعة المالية (السويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، واللجنة الفرعية لمراجعة الأداء (البرازيل، والسويد، والنمسا)، واللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة (النرويج، محكمة المراجعين الأوربية، وجمهورية سلوفاكيا)، وكذلك رئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي (جنوب أفريقيا)، ونائب رئيس المجلس التنفيذي (الصين)، ورؤساء لجنة تبادل المعرفة (الهند) ولجنة المهام الخاصة لقاعدة بيانات معلومات الأجهزة العليا للرقابة (المكسيك).

عقدت مجموعة المشروع خمسة اجتماعات لجميع الأعضاء، وتمت مناقشة المشروع ومسودة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة على نطاق واسع في اجتماعين للجنة المحفزة لجنة المعايير المهنية (نيوزيلندا ٢٠١١، وجنوب أفريقيا ٢٠١٢).

تم نشر المسودات الأربعة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة جميعها بموقع الإنترنت الآتي: http://www.issai.org، للعرض خلال الفترة من ١٥ نوفمبر (تشرين ثاني) ٢٠١٢ إلي ١٥ فبراير (شباط) ٢٠١٣. وبعد هذه الفترة، استعرضت مجموعة المشروع جميع التعليقات التي وردت، وأخذت بعين الاعتبار التعليقات الهامة، وقامت بتنقيح المعايير وفقاً لذلك.

وتعكس التعليقات الواردة على مسودات المناقشة الأربعة مستوى مشاركة عال ومطمئن من جانب أعضاء الإنتوساي مع هذه المرحلة الرئيسية من الإجراءات القانونية لوضع المعايير. تلقى مشروع المواءمة ١,٢١٦ تعليقاً من ٤٧ جهازاً أعلى للرقابة أو غيره من المنظمات، مما ساهم بشكل كبير في تحسين المسودات. وأعربت التعليقات الواردة عموماً عن تأييد واسع للطموحات العامة للمشروع وأظهرت أن العديد من الأجهزة العليا للرقابة درست المسودات دراسة متأنية. وافقت اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية علي الإصدارات المعتمدة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠، ٢٠٠، ٣٠٠، ٤٠٠ خلال اجتماعها الذي عقد في ستوكهولم في يونيه (حزيران) ٢٠١٣. وتتاح لمحة كاملة للتعليقات غير متاحة بموقع الإنترنت الآتي: http://www.issai.org.

رفع مستوى الوعي بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

تم إنشاء فريق العمل الخاص لرفع مستوى الوعي بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في كوبنهاجن في يونيه (حزيران) ٢٠١٠. واستهدف فريق العمل الخاص تطوير عدة مواد لخلق الوعي بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأفضل السبل لتنفيذها.

ويعتبر تنفيذ إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أحد الأولويات الرئيسية للإنتوساي في خطتها الإستراتيجية في الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٦. وتعتمد كيفية اختيار الأجهزة العليا للرقابة لتنفيذ إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة علي ما يراه الجهاز الأعلى للرقابة منفرداً، لكن قد اتفق رؤساء الهدف الأول، والهدف الثاني، ومبادرة تنمية الإنتوساي على نموذج نشر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة للحفاظ على زخم الأنشطة الحالية لرفع مستوى الوعي. يصف نموذج النشر المراحل الثلاثة لتنفيذ المعايير ويحدد أدوار ومسئوليات لجنة المعايير المهنية، ولجنة بناء القدرات، ومبادرة تنمية الإنتوساي. تم عرض نموذج نشر المعايير علي المجلس التنفيذي للإنتوساي ووافق عليه في أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١١. وقد تم تمويل البرنامج بواسطة البنك الدولي بمبلغ ٢,٨ مليون دولار أمريكي تقريباً.

وقد أطلق فريق العمل الخاص، خلال سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢، عدداً من الأنشطة التي تهدف إلى خلق الوعي بإطار المعايير وتعزيز تنفيذ الأجهزة العليا للرقابة لها، بما في ذلك تطوير وتوزيع المجلدات والعروض التقديمية والمقالات المنشورة في المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، وصفحة جديدة لتسهيل تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة علي الموقع http://www.psc-intosai.org. وقد أظهرت تحليلات جوجل وجود إقبال متزايد لزيارة الموقع: http://www.issai.org.

وقررت لجنة المعايير المهنية بحل فريق العمل الخاص سنة ٢٠١٢ بعد الاعتراف بأن العملية قد انتقلت من رفع مستوى الوعي إلى مرحلة التنفيذ

مشروع رقابة الجودة

كلف مشروع رقابة الجودة سنة ٢٠٠٧ بصياغة مقترح لمعايير دولية جديدة للأجهزة العليا للرقابة بشأن مراجعة رقابة الجودة للمصادقة عليه بحلول سنة ٢٠١٠ وخصصت لذلك الغرض المعايير أرقام ٤٠– ٤٩. تم تصميم المعيار رقم ٤٠ لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة في إنشاء وصيانة نظام ملائم لرقابة الجودة يغطي جميع أعمالها، بدلاً من الارتباطات الفردية.

وتمت لاحقاً المصادقة علي المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠ في الإنكوساي العشرين الذي عقد في جنوب أفريقيا، في أعقاب الإجراءات القانونية العادية. وقد وضع فريق المشروع منذ ذلك الوقت، لتكملة المعيار الدولي رقم ٤٠، الإرشادات الآتية:

- أداة تحليل الانحراف للأجهزة العليا للرقابة للتقييم الذاتي لموقفهم بالنسبة للمعيار رقم ٤٠
- تفسير للأعمدة المختلفة في أداة تحليل الانحراف
- مثال باستخدام أداة تحليل الانحراف على أساس جهاز أعلى افتراضي للرقابة

ويتاح هذا الإرشاد التنفيذي علي الموقع الآتي:

http://www.issai.org/implementationguidance/.

وحيث أن مهمة مجموعة المشروع انتهت بمصادقة الإنكوساي علي المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠ وتطوير الأدلة الإرشادية الداعمة له، قررت اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية حل المجموعة بناء على توصية مجموعة المشروع.

إنجازات اللجنة الفرعية

اللجنة الفرعية للمراجعة المالية (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠٠– ٢٩٩٩)

يوجد للجنة الفرعية للمراجعة المالية هدفان إستراتيجيان: (١) صيانة وتطوير المزيد من الأدلة الإرشادية عالية الجودة والمقبولة عالمياً لمراجعة القوائم المالية في القطاع العام، و(٢) جعل تلك الأدلة الإرشادية معروفة، ومقبولة، ومتاحة لمجتمع الإنتوساي.

ركزت اللجنة الفرعية للمراجعة المالية على خطة عمل ٢٠١١–٢٠١٣ التي بنيت على المهام الرئيسية التي تم تحديدها بواسطة اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية خلال سنة ٢٠١٠ كما يأتي:

- صيانة واستمرارية تطوير المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة للمراجعة المالية.
- خلق الوعي بالمعايير والأدلة الإرشادية والمساهمة بمعرفة خبرائها بشأن الأدلة الإرشادية في الجهود التنفيذية.
- المساهمة في الاتساق في إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- استكشاف مزايا وإمكانيات إدراج معايير أخرى صادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد كجزء من الأدلة الإرشادية للمراجعة المالية للإنتوساي.
- تلخيص الدروس المستفادة طوال العملية، بأمل أن تسهم الاستنتاجات في مزيد من التحسينات لعمل اللجنة الفرعية للمراجعة المالية وتكون مصدراً قيماً لهيئات الإنتوساي الأخرى.
- رصد تنفيذ الأدلة الإرشادية بين أعضاء الإنتوساي.

عقدت اللجنة الفرعية للمراجعة المالية اجتماعاتها السنوية في ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣. ويضم الأعضاء الحاليون للجنة الفرعية للمراجعة المالية: الكاميرون وكندا والصين، ومحكمة المراجعين

الأوربية وفرنسا والهند والكويت والمكسيك وناميبيا ونيوزيلندا والنرويج وجمهورية كوريا وروسيا الاتحادية وجنوب أفريقيا والسويد والإمارات العربية المتحدة (رئيس اللجنة الفرعية) والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويكون مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد عضواً مراقباً.

وستقوم اللجنة الفرعية للمراجعة المالية، بمساعدة من خبراء بالإنتوساي، بمواصلة المساهمة في تطوير المعايير الدولية للمراجعة وصياغة مذكرات الممارسة المناظرة للتأكد من استمرارية إطلاع أعضاء الإنتوساي على أحدث الأدلة الإرشادية للمراجعة المالية. وستواصل اللجنة الفرعية للمراجعة المالية أيضاً مراعاة الحاجة إلي وأهمية ترشيح خبراء الإنتوساي لمبادرات تنقيح أو تطوير جديدة داخل مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد.

وقامت الأمانة الفنية للجنة الفرعية للمراجعة المالية، خلال سنة ٢٠١٢، بإجراء مسح لتحديد احتياجات أعضاء الإنتوساي بخصوص إدراج معايير أخرى لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد تتعلق بالمراجعة المالية في هيكل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وقد وجه المسح إلى ٧٥ جهازاً أعلى للرقابة. وقد قررت اللجنة الفرعية للمراجعة المالية أنه لا يزال من السابق لأوانه تحديد أي حاجة إلى معايير إضافية.

وقد شاركت اللجنة الفرعية للمراجعة المالية في أنشطة رفع مستوى الوعي للجنة المعايير المهنية واتخذت مبادرات مثل إنشاء لجنة خبراء في مجتمع الإنتوساي تهتم بالأدلة الإرشادية للمراجعة المالية اهتماماً خاصاً.

وشاركت اللجنة الفرعية للمراجعة المالية في عدد من الفعاليات والندوات لتقديم الأدلة الإرشادية في سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢ ؛ ولم تكن الحاجة إلى أنشطة رفع مستوى الوعي على نفس المستوى خلال سنة ٢٠١٣، مما يعكس حقيقة أن عمل مبادرة تنمية الإنتوساي في التنفيذ قد بدأ. وقد دعمت اللجنة الفرعية للمراجعة المالية، خلال سنة ٢٠١٣، مبادرة تنمية الإنتوساي في أعمال التطوير التي تقوم بها من خلال الجهود التطوعية من جانب كل من أعضاء اللجنة الفرعية للمراجعة المالية وممثلين معينين عن لجنة الخبراء المنبثقة عن اللجنة الفرعية للمراجعة المالية.

كما شاركت الأمانة الفنية للجنة الفرعية للمراجعة المالية مشاركة نشطة في مشروع مواءمة لجنة المعايير المهنية خلال الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٣.

اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ٣٠٠٠–٣٩٩٩)

تستهدف اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء تحقيق ما يأتي: (١) تعزيز أدلة إرشادية لتنفيذ مراجعة الأداء، و(٢) تطوير ونشر إرشادات أخرى قد يحتاج مجتمع الإنتوساي إليها لوضع اللمسات الأخيرة لتطوير الأدلة الإرشادية للإنتوساي لمراجعة الأداء (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ٣٠٠٠–٣٩٩٩).

رحبت اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء بثلاثة أعضاء جدد سنة ٢٠١٣ وهم: الأجهزة العليا للرقابة لكل من المجر وإيران والولايات المتحدة. وتتكون اللجنة الفرعية حالياً من أستراليا والنمسا والبرازيل (رئيس اللجنة الفرعية) وكندا والدنمارك وفرنسا وغيانا والمجر والهند وإيران وكيريباتي والمكسيك وهولندا والنرويج والمملكة العربية السعودية وسلوفينيا وجنوب أفريقيا والسويد وتونس والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومحكمة المراجعين الأوربية. ويعمل معهد المراجعين الداخليين كعضو مراقب.

واصل ممثلو اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء من الأجهزة العليا للرقابة لكل من النمسا والبرازيل العمل في مشروع المواءمة حتى الاجتماع الأخير في أبريل (نيسان) ٢٠١٣ في الهند. وتلقى المعيار الدولي

للأجهزة العليا للرقابة ٣٠٠: المبادئ الأساسية لمراجعة الأداء ٢٦٥ تعليقاً خلال فترة مسودة العرض للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠-٤٠٠. وبمجرد انتهاء فترة العرض في فبراير (شباط) ٢٠١٣، عمل فريق اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء في المشروع بشأن التعديلات المقترحة للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٣٠٠ من أجل إعداد النسخة النهائية التي قدمت إلى لجنة المعايير المهنية للموافقة عليها.

وقد شاركت اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء أيضا في برنامج "ثري آي" وقد خلقت مجتمع للممارسة.

وتعرض خطة عمل اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء عن الفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٦ الإجراءات الآتية:

- تنقيح المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المستوى ٤ من خلال إنتاج مجموعة من المتطلبات تتماشى مع المستوى ٣ يمكن استخدامها بواسطة الأجهزة العليا للرقابة باعتبارها معاييرها الموثوقة.
- تطوير مواد موجودة إلي إرشاد لمراجعة الأداء يمكن أن يدعم المعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة ٣٠٠ و٣٠٠٠.
- التعاون مع لجنة تبادل المعرفة، ولجنة بناء القدرات، ومجموعة عمل تقييم البرامج، بما في ذلك التعاون مع بوابة المجتمع "ثري آي" من خلال إشراك خبراء للمساهمة في الأنشطة المجتمعية والمساعدة على تطوير نتائج "ثري آي".
- اختبار وتقييم المجتمع الإلكتروني لأعضاء اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء.

عقد الاجتماع السادس للجنة الفرعية لمراجعة الأداء في مايو (أيار) ٢٠١٣ في أوتاوا، كندا. وتضمن جدول الأعمال تقييم خطة العمل عن الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٣، وبرامج قيد التطوير، ومناقشات لخمسة إرشادات لمراجعة الأداء نشرتها اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء سنة ٢٠١٢.

اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ٤٠٠٠-٤٩٩٩)

أنشئت في اجتماع لجنة معايير المراجعة في بودابست، المجر، في أكتوبر (تشرين أول) ٢٠٠٤، مجموعة عمل مراجعة المطابقة لتطوير الأدلة الإرشادية للإنتوساي لمراجعة المطابقة. وأعيدت تسميتها إلي اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة بعد تشكيل لجنة المعايير المهنية.

وتضم اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة الأعضاء الآتي بيانهم: البرازيل والصين والدنمارك ومحكمة المراجعين الأوربية وجورجيا والهند وليتوانيا والمكسيك وناميبيا والنرويج (رئيس اللجنة الفرعية) والبرتغال ورومانيا والمملكة العربية السعودية وجمهورية سلوفاكيا وجنوب أفريقيا وتونس.

ومنذ آخر اجتماع للجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية في مايو (أيار) ٢٠١٢، عقدت اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة اجتماع واحد في فيلنيوس، ليتوانيا، في سبتمبر (أيلول) ٢٠١٢.

وقد شارك أعضاء اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة في مشروع المواءمة، حيث عملوا على وضع اللمسات الأخيرة للمعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة المستوى ٣ للمصادقة عليها في الإنكوساي الحادي والعشرين. وقد شارك فريق مواءمة اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة في تطوير المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، لوضع حلول كردود للتعليقات الواردة علي مسودة عرض المستوى ٣ للإنتوساي، ووضع اللمسات الأخيرة للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٤٠٠: مبادئ مراجعة المطابقة.

وقد شاركت اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة، منذ إقرار سلسلة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ٤٠٠٠، في عدد من أنشطة رفع مستوى الوعي المتصلة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. واصلت مجموعة فرعية منبثقة عن اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة العمل على مواءمة قضايا محكمة المحاسبات وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وناقشت اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة، خلال اجتماعها

سنة ٢٠١٢، مسودة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٤٣٠٠ بشأن محاكم المحاسبات، وارتأت ملائمة مواصلة دراسته من قبل لجنة المعايير المهنية.

وتكون اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة مسئولة، في الفترة الإستراتيجية ٢٠١٢-٢٠١٦، عما يأتي:

- التنفيذ: إنشاء شبكة من خبراء المطابقة علي المستوى الإقليمي لمتابعة تنفيذ سلسلة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ٤٠٠٠ في الأجهزة العليا للرقابة
- المواءمة: المشاركة في مشروع المواءمة للجنة المعايير المهنية وإنتاج المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٤٠٠: المبادئ الأساسية لمراجعة المطابقة
- الصيانة: صيانة وتحديث المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ٤٠٠٠، ٤١٠٠، ٤٢٠٠

اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية (إرشادات الإنتوساي للحوكمة الجيدة ٩١٠٠-٩١٩٩)

تعمل اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية عن كثب مع معهد المراجعين الداخليين، وتركز على العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة والمراجعين الداخليين، واستقلالية هؤلاء المراجعين في القطاع العام.

وتضم اللجنة الفرعية، التي اجتمعت في بولندا سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢، الأجهزة العليا للرقابة الآتية: النمسا وجزر البهاما وبنجلاديش وبلجيكا وبوليفيا والبرازيل وتشيلي وجزر كوك وكوستاريكا وكوبا ومصر والسلفادور وفرنسا وجورجيا والمجر وجامايكا وليبيا وليتوانيا وهولندا وعمان وبولندا (رئيس اللجنة الفرعية) ورومانيا وروسيا الاتحادية وجنوب أفريقيا وأسبانيا وتنزانيا وأوكرانيا والولايات المتحدة. ويكون معهد المراجعين الداخليين عضواً مراقباً

أجرت اللجنة الفرعية، في سنة ٢٠١٢، مسحين بشأن القطاع العام، يخص أحدهما إدارة مخاطر الجهة ويخص الأخر إرشادات إعداد التقارير عن الرقابة الداخلية. وتم، على أساس نتائج المسح، وضع أوراق بحثية للجنة الفرعية تشير إلي الحاجة لإعادة النظر في الأدلة الإرشادية لإدارة المخاطر (إرشاد الإنتوساي للحوكمة الجيدة ٩١٣٠) وبشأن إعداد التقارير عن الرقابة الداخلية (إرشاد الإنتوساي للحوكمة الجيدة ٩١١٠).

وستركز خطة عمل اللجنة الفرعية للفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٦ على إعادة النظر في إرشادات الإنتوساي للحوكمة الجيدة بشأن الرقابة الداخلية علي النحو الآتي:

- وضع مسودة أدلة إرشادية منقحة بشأن إعداد التقارير عن الرقابة الداخلية (إرشاد الإنتوساي للحوكمة الجيدة ٩١١٠)، على أساس نتائج المسح الذي أجري سنة ٢٠١٢.
- وضع مسودة أدلة إرشادية منقحة بشأن إدارة المخاطر (إرشاد الإنتوساي للحوكمة الجيدة ٩١٣٠)، على أساس نتائج المسح الذي أجري سنة ٢٠١٢.
- فحص إرشادات الإنتوساي للحوكمة الجيدة ٩١٠٠، ٩١٢٠، ٩١٤٠، ٩١٥٠ وتقديم اقتراح بشأن تنقيحها.
- العمل بنشاط على تعزيز إرشادات الإنتوساي للحوكمة الجيدة للرقابة الداخلية (٩١٠٠-٩١٥٠).
- تطوير منبر إلكتروني للجنة الفرعية.

اللجنة الفرعية للمحاسبة وإعداد التقارير

تتولى اللجنة الفرعية للمحاسبة وإعداد التقارير المسئولية عن الحضور بصفة مراقب والمشاركة في اجتماعات وضع معايير المحاسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المنبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

وتضم اللجنة الفرعية الأعضاء الآتي بيانهم: كندا (رئيس اللجنة الفرعية) وكوبا وفرنسا وغانا وإيطاليا وكينيا وليبيا وليتوانيا وماليزيا ومالطا والمغرب ونيوزيلندا وبيرو والسويد وترينيداد وتوباجو وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة.

وأصدرت اللجنة الفرعية، بناء على طلب من الأمانة العامة للإنتوساي، التماس التعبير عن اهتمام أعضائها للانضمام إلى مجموعة الإنتوساي لاستعراض الحوكمة بمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، والتي تتمثل مهمتها في تقييم الترتيبات الحالية للحوكمة والإشراف من أجل وضع المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام وغيرها من الآراء المهنية، وتقديم توصيات وثيقة الصلة في هذا الشأن. وقد حدد الجهاز الأعلى للرقابة لفرنسا باعتباره ممثل الإنتوساي فيما يخص الإشراف.

صادق مؤتمر الإنكوساي العشرون علي الورقة البحثية المقدمة من اللجنة الفرعية بعنوان: أهمية وجود عملية مستقلة لوضع المعايير؛ وقد صدر المستند بعد ذلك باعتباره إرشاد الإنتوساي للحوكمة الجيدة ٩٢٠٠، ويمكن الاطلاع عليه بموقع الإنترنت الآتي:
http://www.issai.org/intosai-guidance-for-goodgovernance-(intosai-gov)/

أهداف لجنة المعايير المهنية للفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٦

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة المعايير المهنية للسنوات الثلاث المقبلة في الحفاظ على النتائج التي أنجزها أعضاء لجنة المعايير المهنية ولجانها الفرعية، ومشروعها، ومجموعات عملها، وفرق عملها الخاصة فيما يخص إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وستقوم الإنتوساي ولجنة المعايير المهنية بمواصلة التعاون مع غيرها من واضعي المعايير، وستعمل على تطوير المعايير التي تلبي احتياجات مجتمع الإنتوساي.

ويبرز تفويض لجنة المعايير المهنية للسنوات الثلاث المقبلة تعهدها المستمر بالحفاظ على تحديث إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ومواكبته للتطورات في مراجعة القطاع العام. وستركز لجنة المعايير المهنية ولجانها الفرعية الخمسة على أربعة مجالات خلال الفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٦ علي النحو الآتي:

١- تقييم وتحسين عمليات وضع المعايير في تعاون وثيق مع فريق العمل الخاص للإنتوساي للتخطيط الإستراتيجي من أجل كفالة وتطوير معايير الإنتوساي لمراجعة القطاع العام.

٢- إجراء مراجعة دورية لجميع الأدلة الإرشادية العامة للمراجعة على المستوى ٤ من إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لتحديد الحاجة لإجراء تنقيحات لكفالة الاتساق مع مبادئ المراجعة الأساسية الجديدة على المستوى ٣ وتطويرها نحو مجموعة معايير المراجعة أكثر وضوحاً.

٣- تنقيح وتطوير المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإرشادات الإنتوساي للحوكمة الجيدة وفقاً للإجراءات القانونية للإنتوساي.

٤- دعم تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

تحسين عملية وضع المعايير لدى لجنة المعايير المهنية

تعتبر كفالة الشفافية والمصداقية والكفاءة المهنية لأنشطة الإنتوساي في المستقبل في مجال وضع المعايير من الأمور التي تحظى بأهمية بالغة. ويتطلب تحديد نطاق وطبيعة الأنشطة التي يمكن أن تزيد من دعم دور الإنتوساي كجهة لوضع المعايير، بالإضافة إلى اللجان الفرعية الخمس للجنة المعايير المهنية، تعاون وثيق مع ممثلي لجنة بناء القدرات، ولجنة تبادل المعرفة، ومبادرة تنمية الإنتوساي، وفريق العمل الخاص التابع للجنة المالية والإدارية فيما يخص التخطيط الإستراتيجي، وغيرها من جهات وضع المعايير.

وسوف يكون التركيز في البداية على تقييم وتحديد نقاط القوة والضعف، والتكاليف والعوائد، الناجمة عن التحسينات الممكنة لموقف الإنتوساي الحالي في مجال وضع المعايير. وستعرض نتيجة الأنشطة المتبعة في هذا الصدد، فضلاً عن المقترحات بشأن هياكل جديدة، على المجلس التنفيذي للإنتوساي سنة ٢٠١٤، وستوجه أنشطة لجنة المعايير المهنية في سنتي ٢٠١٥ و٢٠١٦.

المراجعة الدورية

سلَّط مشروع المواءمة الضوء على الحاجة إلى كفالة التماثل بين المبادئ الأساسية الجديدة للمراجعة والمبادئ العامة للمراجعة. وفقاً لما اتفق عليه من تكرار حدوث المراجعة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ستقوم لجنة المعايير المهنية بإعادة النظر في المبادئ العامة للمراجعة لتحديد الحاجة إلى تنقيحات. وستقوم لجنة معايير الرقابة الداخلية واللجنة الفرعية للمحاسبة وإعداد التقارير بالتعامل مع مراجعة دورية لإرشادات الإنتوساي للحوكمة الجيدة.

تنقيح وتطوير معايير دولية وثيقة الصلة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة وفقاً للإجراءات القانونية للإنتوساي

ستطلق لجنة المعايير المهنية، اعتماداً على نتائج المراجعات الدورية، مشاريع لمراجعة وتطوير المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة للتحقق من توضيح متطلبات المراجعة واستناد الأدلة الإرشادية إلي المبادئ الأساسية الجديدة للمراجعة (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠-٤٠٠).

دعم تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

اكتسبت تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة زخماً عندما أطلقت مبادرة تنمية الإنتوساي مبادرة تنفيذ المعايير "ثري آي") سنة ٢٠١٢. وكانت لجنة المعايير المهنية قد ركزت سابقاً على رفع مستوى الوعي بشأن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، لكن انتقل التركيز، مع إنشاء "ثري آي"، إلى المساهمة في تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ويوجد أعضاء لجنة المعايير المهنية في وضع جيد يسمح لهم بالمساهمة في هذا العمل،وسيواصلون، بالتعاون مع الجهات المعنية في الإنتوساي، القيام بذلك طوال فترة التفويض المقبلة.

وسيتم عقد اجتماع اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية المقبل في البحرين خلال الفترة من ٢٠ إلي ٢٢ مايو (أيار) ٢٠١٤.

تقرير الهدف الثاني: بناء القدرات المؤسسية

أكد السيد/ إدريس جطو، رئيس لجنة بناء القدرات والرئيس الأول لمحكمة محاسبات المغرب، في تقريره المرفوع للمؤتمر، علي الدور المحوري الذي يؤديه بناء القدرات في الخطة الإستراتيجية للإنتوساي لتعزيز الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم.

عملت لجنة بناء القدرات، بمشاركة أعضائها الذين يبلغ عددهم ٤٢ عضواً، من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

- تعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة
- تشجيع التأهيل المهني للمراجعين
- مساعدة الأجهزة العليا للرقابة لإدارة مواردها البشرية على نحو فعال
- زيادة استخدام تقارير المراجعة وزيادة تأثيرها
- تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة
- وضع خطة للاستمرارية في حالة الكوارث
- تطوير وتنفيذ عمليات المراجعة التعاونية
- تشجيع ونشر برامج التدريب الداخلي
- إنشاء ونشر إرشادات ومعلومات عملية تتعلق بمراجعات النظراء
- إنشاء وصيانة قاعدة بيانات بناء القدرات
- وضع قاعدة بيانات خبراء المالية العامة

واعترف السيد/ جطو أن بناء القدرات يعتبر بمثابة تحدي للأجهزة العليا للرقابة، ومهمة تتطلب الالتزام، والرؤية، وكل من الموارد المالية والبشرية. وأشار إلي أن أعضاء الإنتوساي قد أحرزوا تقدماً في هذا المجال من خلال تبادل المعرفة والخبرة، وتعبئة الموارد المالية في مجتمع الجهات المانحة.

وقال جطو أن هذه الجهود يجب دعمها بشكل مستمر، وتعزيزها، وتكييفها من أجل إنجاز تأثيرات دائمة.

واختتم رئيس لجنة بناء القدرات تقريره بإعلان أنه بعد تسع سنوات من رئاسته للجنة بناء القدرات، وبما يتفق مع ممارسات الإنتوساي الموصى بها، يشعر المغرب أن الوقت قد حان لتمرير عصا القيادة إلي جهاز أعلى آخر للرقابة. وسيتولى جنوب أفريقيا رئاسة لجنة بناء القدرات، وسيصبح السويد نائب رئيس اللجنة.

وسيتم عقد الاجتماع المقبل للجنة المحفزة للجنة بناء القدرات في ليما، بيرو، خلال الفترة من ٨ إلي ١٠ سبتمبر (أيلول) ٢٠١٤

اللجنة الفرعية الأولى: تشجيع زيادة أنشطة بناء القدرات بين أعضاء الإنتوساي

صممت لجنة فرعية أولى تستهدف، من خلال إرشادات ومصادر معلومات أخرى، تحديد وتقديم وأفضل ممارسات لبناء القدرات في جميع أنحاء مجتمع الإنتوساي. وقد اجتمعت اللجنة ثلاثة مرات منذ الإنكوساي العشرين، وظلت تعمل لكفالة أن يشرك اجتماعها السنوي جميع العناصر الأساسية لمجتمع بناء قدرات الإنتوساي، بما في ذلك الوفود الإقليمية.

لجنة بناء القدرات،
جنوب أفريقيا (السويد)
- ل ف لتطوير الخدمات الاستشارية والإرشادية – بيرو
- ل ف لتعزيز أفضل الممارسات وضمان الجودة من خلال مراجعات النظراء التطوعية – سلوفاكيا

مبادرة تنمية إنتوساي
النرويج

مسئول الاتصال للهدف الثاني:
بناء القدرات،
الولايات المتحدة الأمريكية

منبر الإنتوساي للتعاون مع الأمم المتحدة
كوريا

وتضم اللجنة الفرعية الأولى الأعضاء التاليين: النمسا وأذربيجان وبنجلاديش وبوتان وكندا وكرواتيا والدنمارك وإستونيا ومحكمة المراجعين الأوربية وفيجي وفرنسا وألمانيا والمجر وإيران والعراق وإيطاليا واليابان والأردن وكازاخستان وجمهورية كوريا والكويت وقيرغيزستان وليبيا والمغرب والنرويج وعمان وباكستان وبيرو وبولندا والمملكة العربية السعودية وسلوفينيا وجنوب أفريقيا (رئيس اللجنة الفرعية) وأسبانيا وسريلانكا والسويد وتايلاند وتونس وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليمن.

وينبثق بعض الموضوعات الرئيسية لبناء القدرات من أقاليم الإنتوساي هي كما يأتي:

- استمرار نمو وتطور اللجان الإقليمية لبناء القدرات
- استمرار عدم إتاحة قيادة قوية وموارد في بعض الأقاليم
- نطاق تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات لتخفيض التكاليف مع إدارة وتنفيذ الأنشطة التدريبية
- نطاق لمزيد من تجميع تكاليف تطوير دورات ومواد تدريبية
- أهمية الملكية المحلية من أجل مواءمة الأطر والإرشادات والأدلة ووضعها في السياق المناسب على مستوى الأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة
- الحاجة لتشجيع بعض قيادات الأجهزة العليا للرقابة كي تنظر للتعاون باعتباره يحقق منفعة متبادلة
- نطاق تطوير ملف مراجعة نموذجي لمراجعة المنشآت الصغيرة
- تكريس مساحة أكبر بجدول الأعمال لتبادل المعلومات بين الأقاليم

وقد تولت مبادرة تنمية الإنتوساي مسئولية إدارة قاعدة البيانات بناء قدرات الإنتوساي، التي يمكن الاطلاع عليها بالموقع الآتي: http://www.saidevelopment.org/default.aspx.

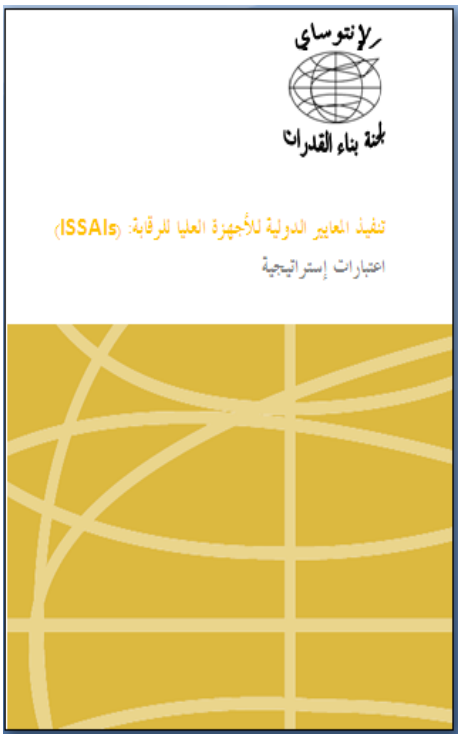

وما زالت تنمو قائمة الإرشادات التي أنتجتها اللجنة الفرعية الأولى، وقد ترجم عدد من تلك الإرشادات إلى لغات الإنتوساي الرئيسية. وتم، منذ الإنكوساي العشرين، إنتاج إرشادين جديدين ونشرهما علي النحو الآتي:

١– إدارة الموارد البشرية: إرشاد للأجهزة العليا للرقابة (الجهاز الأعلى للرقابة لهولندا)
٢– تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: اعتبارات إستراتيجية (الجهاز الأعلى للرقابة للسويد)

وتتاح هذه الإرشادات بموقع لجنة بناء القدرات: http://cbc.courdescomptes.ma.
وقد عرضت اللجنة الفرعية الأولى حل نفسها من أجل تجنب ازدواجية التكاليف والموارد مع اللجنة المحفزة للجنة بناء القدرات، وتحرير الموارد المالية التي من شأنها تمكين عدد أكبر من الدول المستفيدة من المشاركة في أنشطة لجنة بناء القدرات. وصوّت المجلس التنفيذي الرابع والستون بالموافقة على هذا الحل.

اللجنة الفرعية الثانية: تطوير الخدمات الإرشادية والاستشارية

تتألف اللجنة الفرعية الثانية من الأعضاء الآتي بيانهم: فيجي وكازاخستان والمغرب وباكستان وبيرو (رئيس اللجنة الفرعية) وسلوفينيا. وتهدف اللجنة الفرعية لتطوير الخدمات الإرشادية والاستشارية.

وتدعم أنشطة اللجنة الفرعية الثانية الأهداف الآتية:

■ وضع قاعدة بيانات لخبراء وباحثي المالية العامة

طوّر الجهاز الأعلى للرقابة لبيرو، لتعزيز هذه المهمة، منبراً افتراضياً لقاعدة بيانات الخبراء والمتخصصين، التي تم إطلاقها سنة ٢٠١٠. وقد ارتفع عدد المسجلين لقاعدة البيانات هذه من ٢٧ إلي ١١٤ مسجلاً. وقد دعت اللجنة الفرعية الثانية أعضاء الإنتوساي لتسجيل الخبراء في قاعدة بيانات، وقد زاد عدد الخبراء من ٤١ إلي ٧٥ خبيراً. وتخطط اللجنة الفرعية الثانية لتنسيق دمج قاعدة بيانات الخبراء مع قاعدة بيانات معلومات الأجهزة العليا للرقابة.

■ تشجيع برامج المراجعة المشتركة والمنسقة أو المتوازية

وافقت اللجنة الفرعية على اقتراح تحويل إرشادها لعمليات المراجعة التعاونية إلى معيار دولي للأجهزة العليا للرقابة، وتلقت مسودة عرض المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٥٨٠٠ الناتجة تعليقات من ٢٥ جهازاً أعلى للرقابة. وستقدم المسودة النهائية للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٥٨٠٠ لإقرارها بشكل نهائي في الإنكوساي المنعقد سنة ٢٠١٦.

■ تشجيع برامج التدريب الداخلي وبرامج الزائرين

طوّر الجهاز الأعلى للرقابة لباكستان نسخة أولية من إرشاد للتدريب الداخلي. وتخطط اللجنة الفرعية الثانية لتنسيق الموافقة علي هذا الإرشاد ونشره علي الإنترنت، وتحديد وبث عروض التدريب الداخلي المتاحة داخل المنظمات الإقليمية.

اللجنة الفرعية الثالثة: تعزيز أفضل الممارسات وضمان الجودة من خلال مراجعات النظراء التطوعية

تتألف اللجنة الفرعية الثالثة من الأعضاء الآتي بيانهم: النمسا وبنجلاديش وكرواتيا وإستونيا ومحكمة المراجعين الأوربية وألمانيا والمجر والمغرب وبولندا والجمهورية السلوفاكية (رئيس اللجنة الفرعية) والولايات المتحدة. وتسعى اللجنة الفرعية لتحقيق الأهداف الآتية:

- تقييم وتوثيق الترتيبات القائمة لمراجعة النظراء في مجتمع الإنتوساي
- تعزيز بيئة ينظر فيها إلى هذه المراجعات التطوعية باعتبارها تحقق منفعة متبادلة
- تحديث الأدلة الإرشادية للجنة بناء القدرات وأفضل الممارسات بشأن مراجعات النظراء
- نشر نتائج هذه المراجعات

وافق المجلس التنفيذي للإنتوساي، في سنة ٢٠١٢، علي نقل رئاسة اللجنة الفرعية الثالثة من الجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا إلي الجهاز الأعلى للرقابة للجمهورية السلوفاكية.

وتضم مستندات اللجنة الفرعية الثالثة حالياً أوراق بحثية عن ٢٩ تمريناً لمراجعة النظراء وتتاح هذه المستندات على شبكة الإنترنت بالموقع الآتي: a/http://cbc.courdescomptes.m.

وستوزع اللجنة الفرعية الثالثة، في أوائل سنة ٢٠١٤، مسحاً لجميع أعضاء الإنتوساي، حيث تطلب منهم توفير معلومات يمكن استخدامها لتوثيق مشاريع مراجعة النظراء. وسيتم تقييم نتائج هذا المسح في مارس (آذار) ٢٠١٤.

واتخذت اللجنة الفرعية الثالثة، لتعزيز ونشر مراجعات النظراء التطوعية بين أعضاء الإنتوساي والجمهور على نطاق أوسع، الإجراءات الآتية:

- تقديم مقالة نشرت في عدد أبريل (نيسان) ٢٠١٣ من المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية التي تصدرها الإنتوساي
- إعداد مقالة من مجموعة الجمعية الألمانية للتعاون الدولي بعنوان الأجهزة العليا للرقابة – المساءلة من أجل التنمية
- تقديم عرض في الاجتماع السنوي الخامس للمسئولين البرلمانيين عن الموازنة والمؤسسات المالية المستقلة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي عقد في فبراير (شباط) ٢٠١٣
- تقديم عرض في مؤتمر الأوروساي – الأرابوساي الرابع الذي عقد في أبريل (نيسان) ٢٠١٣
- المشاركة في ندوة نظمها الجهاز الأعلى للرقابة لإندونيسيا في أبريل (نيسان) ٢٠١٣

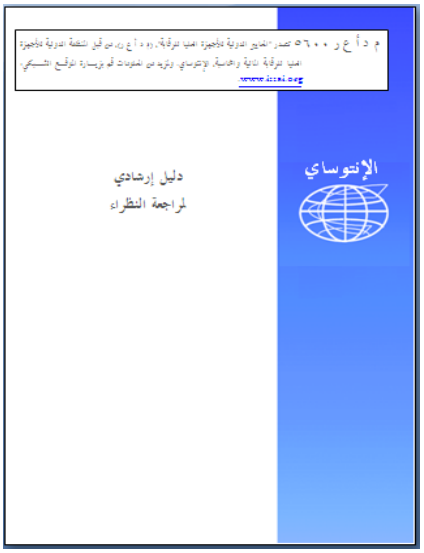

اعتمد الإنكوساي العشرون إرشاد مراجعة النظراء والقائمة المرجعية الذي وضعته اللجنة الفرعية الثالثة سنة ٢٠١٠ باعتباره المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٥٦٠٠. ومنذ ذلك الحين ترجم هذا المستند إلى جميع اللغات الرسمية للإنتوساي. وتتم حالياً ترجمات للغات أخرى، مثل: البنغالية والمجرية والبرتغالية والسلوفاكية. وسعى فريق عمل مراجعة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٥٦٠٠ للحصول علي ردود فعل سنة ٢٠١٢؛ ودرس، سنة ٢٠١٣، مقترحاً لإعادة هيكلة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٥٦٠٠. وستعرض اللجنة الفرعية الثالثة معياراً دولياً منقحاً للأجهزة العليا للرقابة ٥٦٠٠ علي الإنكوساي الثاني والعشرين سنة ٢٠١٦.

وتريد اللجنة الفرعية الثالثة إضافة أعضاء جدد، وخاصة ممثلين عن الأفروساي والأولاسافس، من أجل التوصل إلى تمثيل أوسع لأقاليم الإنتوساي.

ومن المقرر عقد الاجتماع القادم للجنة الفرعية الثالثة في سبتمبر (أيلول) ٢٠١٤.

مبادرة تنمية الإنتوساي

تدعم مبادرة تنمية الإنتوساي تعزيز قدرات المراجعة لأعضاء الإنتوساي من خلال أنشطة مثل برامج التدريب الإقليمية طويلة الأجل، وبرامج الأقمار الصناعية والشراكة الإقليمية، والندوات التدريبية وورش العمل في المجالات الرئيسية للمراجعة الحكومية.

ويتولى رئيس المجلس النرويجي للمراجعين العموميين رئاسة مجلس مبادرة تنمية الإنتوساي.

مصادقة الإنكوساي علي التفويض المنقح لمبادرة مبادرة تنمية الإنتوساي وخطتها الإستراتيجية للفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٨

صادق الإنكوساي الحادي والعشرون علي التفويض المنقح لمبادرة تنمية الإنتوساي وخطتها الإستراتيجية للفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٨. يبرز التفويض المنقح الدور الموسع لمبادرة تنمية الإنتوساي في العمل عبر جميع أهداف الإنتوساي، ويحل محل التفويض الممنوح لمبادرة تنمية الإنتوساي بواسطة الإنكوساي الثاني عشر سنة ١٩٨٦.

كما ستقوم مبادرة تنمية الإنتوساي، بالإضافة إلى دعم تنمية القدرات التنظيمية والمهنية للعاملين، في فترة هذه الخطة الإستراتيجية، بدعم تنمية القدرات المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة. وقد وصفت مبادرة تنمية الإنتوساي نموذج تقديم خدماتها ونموذج تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة في مستند الخطة الإستراتيجية هذه. يصف نموذج تقديم الخدمات منهج الشراكة لمبادرة تنمية الإنتوساي، ومناهجها الرامية إلى تنمية القدرات، وتوفير الموارد، والتمويل، ومبادئها الأساسية. ويوضح نموذج تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة فهم مبادرة تنمية الإنتوساي لجوانب وإطار تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة. كما تم دمج أهداف ونتائج الأمانة الفنية المشتركة للإنتوساي–الجهات المانحة التي استضافتها مبادرة تنمية الإنتوساي منذ سنة ٢٠١٠ في إطار النتائج المشتركة المحددة لمبادرة تنمية الإنتوساي. وتتاح الخطة الإستراتيجية بالموقع الآتي: **http://www.idi.no**.

اجتماع اللجنة الاستشارية لمبادرة تنمية الإنتوساي في بكين

عقد اجتماع اللجنة الاستشارية لمبادرة تنمية الإنتوساي في بكين يوم ١٩ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣، عشية الإنكوساي الحادي والعشرين. وتتألف اللجنة الاستشارية لمبادرة تنمية الإنتوساي من أعضاء يمثلون المجموعات الإقليمية للإنتوساي والأجهزة العليا للرقابة التي قد ساهمت بشكل كبير في برامج وأنشطة مبادرة تنمية الإنتوساي، والأجهزة العليا للرقابة للدول المانحة لمبادرة تنمية الإنتوساي، والأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بمجلس مبادرة تنمية الإنتوساي، والجهاز الأعلى للرقابة المسئول عن المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية. ودعيت أيضاً الجهات المانحة لمبادرة تنمية الإنتوساي. نوقشت أنشطة مبادرة تنمية الإنتوساي خلال الخطة الإستراتيجية المنتهية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلي ٢٠١٣. وشملت المناقشات الأخرى ملامح الخطة الإستراتيجية الجديدة عن الفترة من ٢٠١٣ إلي ٢٠١٨، وتقييم خارجي لمبادرة تنمية الإنتوساي، وتمويلها.

اجتماع اللجنة المحفزة للتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة في بكين

عقد الاجتماع السادس للجنة المحفزة للتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة في بكين يومي ١٨ و١٩ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣. وحضر الاجتماع ٧٦ ممثلاً للإنتوساي والجهات المانحة. وأطلق في الاجتماع النداء العالمي ٢٠١٣ لتقديم مقترحات، وأوصت اللجنة المحفزة بإنشاء مجموعة عمل لمراجعة الصناعات الاستخراجية. واعتمدت خطة عمل التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة سنة ٢٠١٣. وكان إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة والتدريب بالنسبة للجهات المانحة المشاركة مع الأجهزة العليا للرقابة اثنين من القضايا الأخرى التي نوقشت.

ملتقى التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة لمبادرة تنمية الإنتوساي بالتعاون مع لجنة بناء القدرات في الإنكوساي

كما هو الحال في الإنكوساي السابق، أنشأت لجنة بناء القدرات للإنتوساي ومبادرة تنمية الإنتوساي، في الإنكوساي الحادي والعشرين، ملتقى مشترك خلال الفترة من ٢١ إلي ٢٦ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣. ووزعت في الحجيرة مؤلفات هامة متعلقة بتنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة، مثل تفاصيل إصدارات مبادرة تنمية الإنتوساي ولجنة بناء القدرات وأقراص مدمجة تحتوي على مواد مرجعية. ونظمت بلغات مختلفة محادثات خبراء وجلسات لقاء الخبير بشأن مجموعة متنوعة من الموضوعات: المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، والنداء العالمي لتقديم مقترحات، وإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، والمراجعة التعاونية، وإشراك المواطنين.

تجمع موفدين في أحد جلسات "لقاء الخبير" المنعقدة في حجيرة التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة لمبادرة تنمية الإنتوساي بالتعاون مع لجنة بناء القدرات في الإنكوساي الحادي والعشرين.

منصة الإنتوساي للتعاون مع الأمم المتحدة

يرأس الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية كوريا منصة الإنتوساي للتعاون مع الأمم المتحدة، كما أنشئت أثناء الإنكوساي التاسع عشر في المكسيك. وتستهدف هذه المنصة تنسيق العمل بين الإنتوساي والأمم المتحدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وقد نفذت منصة مشروعها المشترك الأول مع إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية بموجب موضوع "أدوار الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد". ويتكون المشروع من مرحلتين: (١) النشر المشترك لمجموعة من المؤلفات الهامة في مجال مكافحة الفساد، (٢) عقد ندوة للخبراء تشترك في استضافتها المنصة وإدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى، وهي النشر المشترك، وعنوانه: مشروع مشترك للأمم المتحدة – الإنتوساي: مجموعة من المؤلفات الهامة بشأن تعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة في مجال مكافحة الفساد. وقد نشرت هذه المجموعة في كل كتاب وقرص مدمج.

يحتوي الكتاب أربعة أقسام:

- **مفهوم الفساد والأدلة الإرشادية لحماية المؤسسات العامة ضد التهديدات الخارجية والداخلية للفساد**
- **المراجعة الشرعية للتعامل مع الغش والفساد وغسل الأموال**
- **عمليات المراجعة الاستشارية وتقديم مشورة الإدارة لتعزيز الشفافية والمساءلة**
- **إشراك المواطنين في المراجعة لكشف وردع الفساد**

ويتاح المنشور على شبكة الإنترنت بالموقع الآتي:
http://www.intosai.org/documents/intosai/general/publications-stand-xxi-incosai.html

ومن المتوقع أن تعقد الندوة المشتركة للخبراء في سيول، ربما سنة ٢٠١٥.

تقرير الهدف الثالث: تبادل المعرفة

قدم شاشي كانت شارما، المراقب والمراجع العام للهند ورئيس لجنة تبادل المعرفة تقريره إلى المجلس التنفيذي والإنكوساي الحادي والعشرين. الغرض من الهدف الثالث هو تشجيع التعاون والمشاركة بين الأجهزة العليا للرقابة، والتحسين المستمر لها من خلال تبادل المعرفة. ويشمل هذا تقديم المعايير، وإجراء دراسات لأفضل الممارسات، وإجراء بحوث بشان القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ولتحقيق هذا الغرض، قد اتخذت اللجنة، منذ الإنكوساي العشرين، الإجراءات الآتية:

- تطوير المستندات الآتية، والتي أقرت في الإنكوساي الحادي والعشرين:
  - عدة معايير دولية للأجهزة العليا للرقابة (مذكورة أدناه في تقارير مجموعات العمل الفردية ولجان المهام الخاصة)
  - الاتصال وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، دليل إرشادي للإنتوساي
  - دليل إرشادي لمراجعة تكنولوجيا المعلومات
  - أدلة إرشادية بشأن منهجية مؤشرات الأداء الرئيسية لمراجعة برامج تكنولوجيا المعلومات

- أوصت بحل مجموعة عمل مراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث ودمج عمل لجنة المهام الخاصة لقاعدة بيانات معلومات الأجهزة العليا للرقابة في مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة تحت رئاسة الجهاز الأعلى للرقابة للمكسيك. (تمت الموافقة على كل من الإجراءات).

- اقترحت تشكيل لجنة مهام خاصة جديدة لمراجعة عقود المشتريات ومجموعة عمل جديدة لمراجعة الصناعات الاستخراجية. وافق المجلس التنفيذي على إنشاء هاتين المجموعتين الجديدتين.

- إعداد خطة عملها للفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٦ تماشياً مع الخطة الإستراتيجية للإنتوساي (٢٠١١-٢٠١٦). وتركز الخطة على مراجعة وتقييم نطاق مجموعات العمل ولجان المهام الخاصة وتسرد الأنشطة المستقبلية للجنة تبادل المعرفة بموجب أربعة مجالات رئيسية هي:
  - إنشاء مجموعات عمل جديدة ودعم مجموعات العمل القائمة
  - تسهيل دراسات أفضل الممارسات بما يتفق مع اعتبارات التنوع والسيادة
  - تشجيع الاتصال الفعال للإنتوساي
  - تعزيز الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث والجمعيات المهنية بما يتفق مع متطلبات الاستقلالية للإنتوساي.

لجنة تبادل المعرفة

(الهند)

- مجموعة عمل "م ع" الدين العام – المكسيك
- م ع مراجعة تكنولوجيا المعلومات – الهند
- م ع مراجعة البيئة – إندونيسيا
- م ع تقييم البرامج – فرنسا
- م ع مكافحة الفساد وغسل الأموال – مصر
- م ع المؤشرات الوطنية الرئيسية – روسيا الاتحادية
- م ع قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة – المكسيك
- م ع التحديث المالي للإصلاح التنظيمي – الولايات المتحدة الأمريكية
- م ع مراجعة الصناعات الاستخراجية – أوغندا
- ل م خ لمراجعة عقود الشراء – روسيا الاتحادية

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية الولايات المتحدة الأمريكية

مسئول الاتصال للهدف الثالث:
تبادل المعرفة،
روسيا الاتحادية

وأفاد السيد/ شارما أن الهدف من موقع الإنترنت (http://www.intosaiksc.org) لمجموعة تبادل المعرفة هو أداء الوظيفة باعتباره مستودع مركزي لمساعدة المراجعين علي الاستفادة من خبرات الزملاء في جميع أنحاء الإنتوساي. وشجع مجتمع الإنتوساي على الاستفادة الكاملة من الموقع.

وبالإضافة إلى تقرير السيد/ شارما، رفعت مجموعات العمل ولجان المهام الخاصة لمجموعة تبادل المعرفة تقارير عن أهدافها وإنجازاتها. وتلخص الأقسام الآتية أنشطتها وإنجازاتها.

اجتماع أعضاء لجنة الهدف الثالث في بكين يوم ٢٠ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣.

مجموعة عمل الدين العام

يرأس جوان مانويل بورتال، مراجع عام المكسيك، مجموعة عمل الدين العام. وتركز مجموعة عمل الدين العام على تزويد الإنتوساي بالمعرفة، من خلال إعداد ونشر الأدلة الإرشادية وغيرها من المواد، للتشجيع على رفع التقارير الملائمة والإدارة السليمة للدين العام.

وتضم المجموعة الأعضاء الآتي بيانهم: الأرجنتين والنمسا والبرازيل وبلغاريا وشيلي والصين ومصر وفيجي وفنلندا والجابون والهند وإندونيسيا والأردن وجمهورية كوريا وليتوانيا والمكسيك (رئيس مجموعة العمل) ومولدوفا والبرتغال ورومانيا وروسيا الاتحادية والسويد وأوكرانيا والولايات المتحدة وزامبيا.

ورفع السيد/ بورتال تقريراً عن أنشطة مجموعة العمل منذ الإنكوساي الماضي، حيث سلّط الضوء على تعاون مجموعة عمل الدين العام مع هيئات الإنتوساي الأخرى. لقد عزز عمل مبادرة تنمية الإنتوساي بشأن الدين العام، لا سيما برنامج بناء القدرات عبر الأقاليم لمراجعة إدارة الدين العام، القدرات المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة وساهم في تعزيز الإدارة والمراجعة السليمة للدين العام. وافقت مجموعة عمل الدين العام، في السنة الماضية، علي اقتراح قدمته مبادرة تنمية الإنتوساي للاستكشاف المشترك لجدوى وضع برنامج لبناء القدرات يركز على مراجعة الأطر القانونية للاقتراض العام.

وحدث في أبريل (نيسان) ٢٠١٢ جهد تعاوني آخر حيث عقد اجتماع مشترك في واشنطن مع لجنة المهام الخاصة السابقة للأزمة المالية العالمية. عزز ذلك الاجتماع التعاون وتحليل القضايا المتصلة بالدين العام. ومن خلال وجود مهمة مشتركة تمثلت في تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من أي أزمات مالية في المستقبل أو التخفيف من آثارها، لا سيما في الدول النامية، تم الاتفاق على أن توحّد مجموعة عمل الدين العام نفسها كمنتدى لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من أجل المراجعة الحكومية ذات الصلة بالدين العام.

كما رفع السيد/ بورتال تقريراً عن التقدم المحرز في مشروعين لمجموعة عمل الدين العام. يقيّم المشروع الأول، بقيادة الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل، نظم المعلومات المتعلقة بإدارة الدين العام. ويتعامل المشروع الثاني، بقيادة الجهاز الأعلى للرقابة للمكسيك، مع قضية مكاتب إدارة الديون. وقد قام أعضاء مجموعة عمل الدين العام بالتعقيب على كل من المستندات، التي اعتمدها رئيس اللجنة المحفزة للهدف الثالث. وقد تم تصنيف الدراسة التي أجراها الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل باعتبارها المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٥٤٥٠ وعرضت للتعليق عليها. وسيتم تقديمها للموافقة النهائية في الإنكوساي الثاني والعشرون.

بالإضافة إلى ذلك، قاد الجهاز الأعلى للرقابة لكندا دراسةً بشأن أثر الدعم الحكومي خلال الأزمات المالية على الدين العام والأدوار المحتملة للأجهزة العليا للرقابة. قدم هذا المستند إلى لجنة المهام الخاصة السابقة بشأن الأزمة المالية العالمية كمساهمة لمجموعة عمل الدين العام في عملها. تم إجراء تحليل للاستدامة المالية طويلة الأجل ذات الصلة بمهام التنظيم الحكومي.

درست الأجهزة العليا للرقابة لكل من أوكرانيا والولايات المتحدة، على التوالي، الديون المحتملة وتأثير الأزمة المالية على الدين العام. تم الانتهاء من كل من التحليلات في السنة الماضية، وتتاح كمرجع لبحوث مجموعة عمل الدين العام في المستقبل. وقد ساهمت دراسة الجهاز الأعلى للرقابة لأوكرانيا في تصميم مقترح لتنفيذ مبادرة بشأن إجراء رقابة تنسيقية متوازية لنظم معلومات إدارة الدين العام والرقابة المتوازية للدين العام.

مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات

تتمثل مهمة مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات في دعم الأجهزة العليا للرقابة في تطوير المعرفة والمهارات في مجال استخدام ومراجعة تكنولوجيا المعلومات.

وتضم مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات الأعضاء الآتي بيانهم: أنتيجوا وبربودا وأستراليا وبنجلاديش وبربادوس وبوتان والبرازيل وبروناي دار السلام وكمبوديا والصين وكولومبيا وكوستاريكا وكوبا وإكوادور وفرنسا والهند (رئيس مجموعة العمل) وإندونيسيا وإيران والعراق وإسرائيل وجامايكا واليابان وكيريباتي والكويت وليتوانيا وماليزيا والنرويج وعمان وباكستان وبيرو وبولندا وقطر وجمهورية كوريا وروسيا الاتحادية وجمهورية سلوفاكيا وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وزيمبابوي.

وقد عقدت مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات، منذ الإنكوساي العشرين، ثلاثة اجتماعات وكذلك ندوتها السابعة لمراجعة الأداء. حيث ركزت المناقشات في هذه الأحداث على دور الجهاز

الأعلى للرقابة علي تعزيز سياسة تحسين تكنولوجيا المعلومات ودعم وتحسين عائد الإنفاق في هذه السياسة، وعلى تعزيز إشراف الجهاز الأعلى للرقابة والحكومة على تكنولوجيا المعلومات.

ويمكن تجميع أنشطة مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات فى ثلاث فئات رئيسية هي: تبادل المعلومات، وتنمية المعرفة والمهارات، وتطوير ونقل المعرفة.

تبادل المعلومات: المنصات الرئيسية لتبادل المعلومات هي مجلة مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات، "مدخل تكنولوجيا المعلومات"؛ وموقعها (http://www.intosaiitaudit.org) على شبكة الانترنت؛ وحلقاتها الدراسية كل ثلاث سنوات لمراجعة الأداء. ويقوم قسم المراجعة الوطني لماليزيا باستضافة الموقع ونشر مجلة "مدخل تكنولوجيا المعلومات".

تنمية المعرفة والمهارات: تتعاون مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات مع مبادرة تنمية الإنتوساي والمجموعة اللغوية الفرعية الناطقة بالإنجليزية للأفروساي لتعزيز قدرة الأجهزة العليا للرقابة علي مراجعة تكنولوجيا المعلومات في ذلك الإقليم. وأثمر هذا التعاون عن برنامج لمراجعة تكنولوجيا المعلومات يغطي مجالات كل من التقنية والمراجعة ويركز على العاملين بالجهاز الأعلى للرقابة الذين يشاركون في تنفيذ هذه المراجعات.

تطوير ونقل المعرفة: أكملت مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات بنجاح، فيما يتعلق بخطة عملها عن الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٣، المشروعات البحثية الخمسة الآتية:

- منهجية مؤشرات الأداء الرئيسية لبرامج مراجعة تكنولوجيا المعلومات
- تخطيط مراجعة تكنولوجيا المعلومات وإجراءات المراجعة التفصيلية لإعادة النظر في عناصر ضوابط الرقابة علي تكنولوجيا المعلومات
- تحسين قيمة تكنولوجيا المعلومات في المنظمات الحكومية
- تكنولوجيا المعلومات الخضراء
- شبكات الحاسب الآلي الحقيقية والافتراضية

وأعدت مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات ومبادرة تنمية الإنتوساي دليل إرشادي متكامل لمراجعة تكنولوجيا المعلومات في شكل دليل لمراجعة تكنولوجيا المعلومات، والذي قدم للحصول على موافقة الإنكوساي الحادي والعشرين.

تم، استناداً إلى مسح تكنولوجيا المعلومات والمناقشات التي دارت في الاجتماع الثاني والعشرين لمجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات في فيلنيوس، ليتوانيا، في أبريل (نيسان) ٢٠١٣، فيما يتعلق بخطة العمل عن الفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٦، تحديد المشاريع الخمسة الآتية:

- حوكمة تكنولوجيا المعلومات
- استخراج البيانات كأداة للتحقيق في قضايا الغش
- وضع معايير لنظم المعلومات الدولة ومراجعة المشاريع
- وضع معيار واجهة البيانات لبرامج المحاسبة
- وضع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٥٣٠٠: الأدلة الإرشادية بشأن عمليات مراجعة تكنولوجيا المعلومات وتحديث المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٥٣١٠: منهجية مراجعة أمن نظام المعلومات

ويجب أن تكتمل المشاريع المذكورة أعلاه بحلول الإنكوساي الثاني والعشرون سنة ٢٠١٦.

مجموعة عمل مراجعة البيئة

أثناء الإنكوساي الحادي والعشرين، تولى الجهاز الأعلى للرقابة لإندونيسيا، خلفاً للجهاز الأعلى للرقابة لإستونيا، رئاسة مجموعة عمل مراجعة البيئة، وهي من أكبر مجموعات العمل التابعة للإنتوساي. وهذه

المجموعة تتولى مسئولية استخدام القدرة علي المراجعة في القطاع العام لترك إرث إيجابي للأجيال القادمة، من خلال تحسين جودة البيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، والصحة والازدهار للناس في جميع أنحاء العالم.

وتضم مجموعة عمل مراجعة البيئة الأعضاء الآتي بيانهم: الجزائر والأرجنتين وأرمينيا وأستراليا وأذربيجان وبنجلاديش وبوتان والبرازيل وبلغاريا والكاميرون وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا وقبرص وجمهورية التشيك ومصر والسلفادور وإستونيا وإثيوبيا ومحكمة المراجعين الأوربية وفيجي وفنلندا وجورجيا واليونان وجيانا وأيسلندا والهند وإندونيسيا (رئيس مجموعة العمل) وإيران والأردن وكازاخستان وكينيا والكويت ولاتفيا وليسوتو وليبيا وليتوانيا ومالطا والمكسيك ومنغوليا والمغرب وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وعمان وباكستان وباراجواي وبيرو والفلبين وبولندا وقطر وجمهورية كوريا ورومانيا وروسيا الاتحادية وساموا والمملكة العربية السعودية وجمهورية سلوفاكيا وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وسريلانكا وتنزانيا وتايلاند وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتونجا وتركيا وجزر توركس وكايكوس وأوغندا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وزامبيا وزيمبابوي.

قامت مجموعة عمل مراجعة البيئة، خلال السنوات الثلاث الماضية، بتطوير واعتماد الأوراق البحثية والمواد الإرشادية الآتية:

- ممارسات استخدام الأراضي وإدارة الأراضي من منظور بيئي (المغرب)
- بيانات بيئية: الموارد والخيارات بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة (كندا والولايات المتحدة الأمريكية)
- إعداد تقارير عن الاستدامة – المفاهيم والأطر ودور الأجهزة العليا للرقابة (فنلندا)
- القضايا البيئية المرتبطة بتنمية البنية التحتية (المملكة المتحدة)
- تأثير السياحة على حماية الحياة البرية (ليسوتو)
- مراجعة قضايا المياه: دراسة لخبرات الأجهزة العليا للرقابة والأدوات المنهجية التي استخدمتها بنجاح (تحديث المستند ٢٠٠٤)
- معالجة قضايا الغش والفساد عند المراجعة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية: دليل إرشادي للأجهزة العليا للرقابة (النرويج).

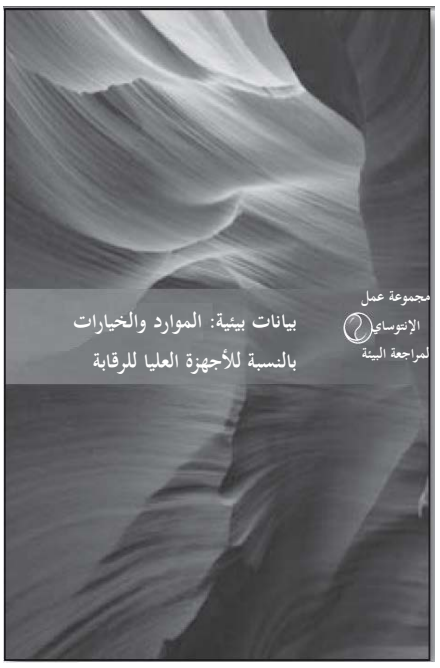

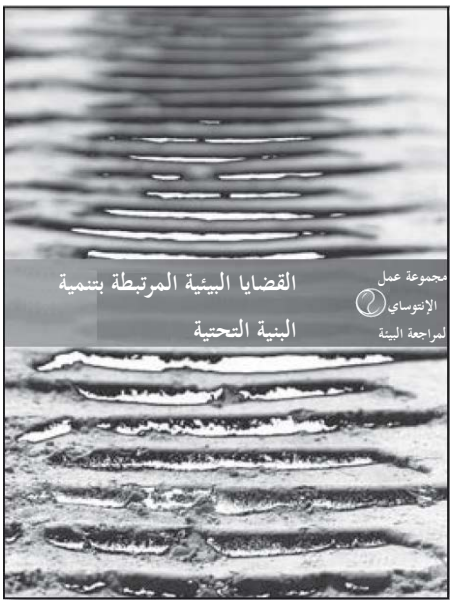

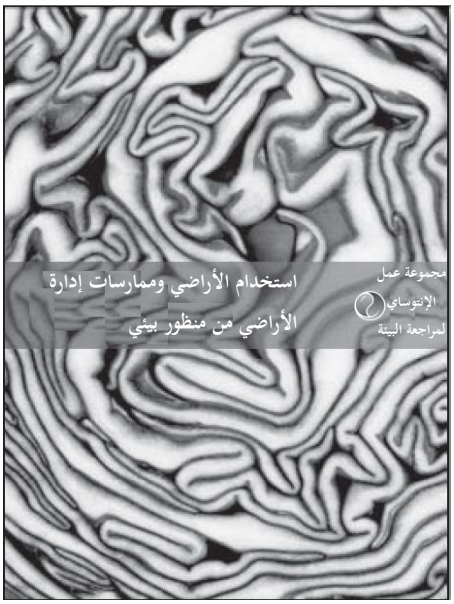

وتتاح هذه المنشورات على شبكة الإنترنت بالموقع الآتي: http://www.environmental-auditing.org/Home/WGEAPublications/StudiesGuidelines/tabid/128/.

وتم، بالإضافة إلى ذلك، تطوير ثلاث نماذج تدريبية جديدة بشأن تغير المناخ، والغابات، والتعدين على أساس المواد الإرشادية القائمة لمجموعة عمل مراجعة البيئة. كما روجت الأمانة الفنية لأداة التعلم الإلكتروني لتغير المناخ (الجهاز الأعلى للرقابة للنرويج) التي يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني لمجموعة عمل مراجعة البيئة **http://www.environmental-auditing.org**.

وواصلت الأمانة الفنية لمجموعة عمل مراجعة البيئة والجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة التعاون لنشر الرسالة الإخبارية "الخطوط الخضراء" لمجموعة عمل مراجعة البيئة.

ونظمت الأمانة الفنية مجموعتين من المراجعات البيئية السنوية في جميع أنحاء العالم سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢ لتحديث قاعدة بيانات المراجعة العالمية التي توجد بموقع مجموعة عمل مراجعة البيئة علي الإنترنت. وتم إضافة ما يقرب من ٤٥٠ عملية مراجعة إلى قاعدة البيانات.

وشجعت مجموعة عمل مراجعة البيئة الأقاليم لتصميم وتنفيذ عمليات المراجعة التعاونية الإقليمية في كل إقليم للإنتوساي. قام المنسقون الإقليميون والأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بتحديد ومتابعة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، واختيار منسق المراجعة، وتحديد النطاق والشكل الدقيق للتعاون في الأقاليم الخمسة.

وقد عرض الجهاز الأعلى للرقابة للهند الاشتراك مع رئيس مجموعة عمل مراجعة البيئة لإنشاء مرفق تدريب عالمي لمراجعي البيئة. وقد تعاون الجهازان الأعليان للرقابة مع الفريق الفرعي للمشروع في إعداد الدورة التدريبية الأولى لمجموعة عمل مراجعة البيئة، التي عقدت في نوفمبر–ديسمبر (تشرين ثاني–كانون أول) ٢٠١٣ في جايبور في الجهاز الأعلى للرقابة التابع بمركز الهند الدولي للمراجعة البيئية.

وقد تعاونت مجموعة عمل مراجعة البيئة، منذ الإنكوساي الماضي، مع منظمات دولية وهيئات الإنتوساي الأخرى. وساهمت المجموعة وشاركت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠)، وكذلك في المؤتمر العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن العدالة والحوكمة والقانون من أجل الاستدامة البيئية.

كما اقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة توقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة عمل مراجعة البيئة لترسيخ مزيد من التعاون في مجال الحوكمة البيئية، مع التركيز بوجه خاص على الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

تم الانتهاء من برنامج بناء القدرات عبر الإقليمية لمبادرة تنمية الإنتوساي – بالاشتراك مع مجموعة عمل مراجعة البيئة بشأن القضايا البيئية لمراجعة الأداء التعاونية في الغابات. وشارك خمسة عشر جهازاً أعلى للرقابة من الأفروساي والآسوساي والكاروساي، حيث أكمل كل منهم مراجعة للغابات بشأن أحد الموضوعات الستة المستهدفة.

ونفذت مجموعة عمل مراجعة البيئة مسحها السابع بشأن المراجعة البيئية الذي نظمته الأمانة الفنية. تم تحليل ردود ١١٨ جهازاً أعلى للرقابة واستخدمت في إعداد خطة عمل للفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٦ لمجموعة عمل مراجعة البيئة. اقترحت الخطة الأهداف الآتية:

- تحديث المواد الإرشادية القائمة وتطوير مواد إرشادية جديدة تكون متاحة للأجهزة العليا للرقابة وإجراء البحوث والدراسات فيما يخص الموضوعات الناشئة في مجال المراجعة البيئية
- تسهيل عمليات المراجعة المتزامنة والمشتركة والمنسقة
- تعزيز نشر المعلومات وتبادلها والتدريب
- زيادة التعاون بين مجموعة عمل مراجعة البيئة والمنظمات الدولية وهيئات الإنتوساي الأخرى

مجموعة عمل تقييم البرامج

تساعد مجموعة عمل تقييم البرامج الأجهزة العليا للرقابة التي تمارس أو تريد ممارسة التقييم من خلال تقديم مبادئ توجيهية وأدوات منهجية وتوصيات عملية لتنفيذ هذا المنهج المحدد، والذي يختلف عن غيره من أشكال الرقابة والمراجعة.

وتضم المجموعة الأعضاء الآتي بيانهم: بلجيكا وتشيلي وكوستاريكا والسلفادور وفنلندا وفرنسا (رئيس مجموعة العمل) والجابون وجورجيا وجمهورية كوريا وألمانيا وكينيا وليبيا وليتوانيا والمكسيك والمغرب وباكستان وبابوا غينيا الجديدة والفلبين وبولندا وسويسرا والولايات المتحدة.

وأجرت مجموعة العمل، في سنة ٢٠١٢، مسحاً للأجهزة العليا للرقابة بشأن أفضل ممارسات ومنهجيات التقييم. وتم تقاسم النتائج مع لجنة تبادل المعرفة. كما قررت مجموعة العمل، في سنة ٢٠١٢، أن تركز عملها على تنقية مفاهيم التقييم، وتحديد أمثلة مفيدة للأجهزة العليا للرقابة، وإعداد إرشاد منهجي تفصيلي يقدم مجموعة واسعة من الموارد والتوصيات لتنفيذ عمليات التقييم.

وقبلت اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء، في سنة ٢٠١٣، اقتراح لتنسيق عمل مجموعة عمل تقييم البرامج مع عملها على المستويين ٣٠٠ و٣٠٠٠ للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لمراجعة الأداء. وحضر الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل، رئيس اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء، اجتماع مجموعة العمل في يونيه (حزيران) ٢٠١٣ حيث نوقشت الروابط بين المعايير المهنية لمراجعة الأداء والإرشاد المخطط لمنهجية التقييم. وخلص المشاركون لعدم سهولة البت في التمييز بين التقييم ومراجعة الأداء، حيث يسعى كل من المنهجين لقياس الأداء — ويعتمد ذلك إلى حد كبير على ممارسات كل جهاز أعلى للرقابة. وبالتالي، ما زال هناك حاجة لتطوير وتوزيع الدليل الإرشادي المقترح. كما قامت مجموعة العمل، في ذلك الاجتماع، بتعديل وتوثيق مستند العمل التحضيري للدليل الإرشادي الذي وزع في إبريل (نيسان) ٢٠١٣.

مجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال

تقوم مجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال بتعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة وغيرها من المنظمات الدولية لمكافحة غسل الأموال والفساد. وتستهدف المجموعة أيضاً تحديد وتقاسم سياسات وإستراتيجيات مكافحة غسل الأموال ضمن اختصاصات وسلطات الأجهزة العليا للرقابة، وتصميم وتعزيز سياسات وإستراتيجيات وإجراءات في الإطار القانوني الدولي لمكافحة غسل الأموال لكل جهاز أعلى للرقابة.

مسودة للعرض

دليل إرشادي لمراجعة منع الفساد في وكالات الحكومة

الإنتوساي

بون، ٢٦ فبراير (شباط) ٢٠١٣

ترسل التعقيبات إلى:
uwe.schreiner@brh.bund.de
و
international@brh.bund.de
بحلول ٣٠ يونيه (حزيران) ٢٠١٣

صفحة ١ من ٨٠

وتضم مجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال الأعضاء الآتي بيانهم: ألمانيا والنمسا وشيلي والصين وكولومبيا وجمهورية التشيك والإكوادور ومصر (رئيس مجموعة العمل) وفيجي وإندونيسيا وإيران والعراق وماليزيا والمكسيك وناميبيا وبابوا غينيا الجديدة وبيرو وبولندا وروسيا الاتحادية وترينيداد وتوباجو والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليمن.

وكان الهدف الأول في خطة عمل المجموعة للفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٣ وضع مبادئ توجيهية تدعم جهودها لكشف ومكافحة الفساد وغسل الأموال. تم إنشاء ثلاث مجموعات فرعية للقيام بهذه المهمة، وأصدرت ما يأتي:

- دليل الإنتوساي للحوكمة الجيدة ٩١٦٠: تعزيز الحوكمة الجيدة للأصول العامة.وقد تمت الموافقة على ذلك بواسطة لجنة تبادل المعرفة ولجنة المعايير المهنية ومجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال وتم عرضه لتلقي التعليقات.
- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٥٧٠٠: مراجعة منع الفساد في الهيئات الحكومية. وقد تمت الموافقة على ذلك بواسطة لجنة تبادل المعرفة ولجنة المعايير المهنية ومجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال وتم عرضه لتلقي التعليقات.
- التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة بشأن مكافحة الفساد وغسل الأموال. وقد تمت صياغة هذا المبدأ التوجيهي وقدم إلى اجتماع مجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال في يونيه (حزيران) ٢٠١٣.

مسودة للعرض

مبادئ إرشادية لتنفيذ تحسين الحوكمة الجيدة للأصول العامة

الإنتوساي

وارسو، ٢٣ مايو (أيار) ٢٠١٣

ترسل التعقيبات إلى:
WGRACML@nik.gov.pl
و
jack.Koscielniak@nik.gov.pl
بحلول ١٩ أغسطس (آب) ٢٠١٣

صفحة ١ من ٥٤

وهناك مسودة عرض إرشاد الإنتوساي للحوكمة الجيدة ٩١٦٠ متاحة بموقع الإنترنت الآتي:
http://www.issai.org/intosaiguidance-for-good-governance-(intosai-gov)/

وهناك مسودة عرض المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٥٧٠٠ متاحة بموقع الإنترنت الآتي:
http://www.issai.org/media/13320/issai_5700_exposure_draft.pdf

تمثل الهدف الثاني في تطوير وتصميم وتقديم برامج تدريبية وورش العمل لمكافحة الفساد وغسل الأموال. حددت مجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال شركاء دوليين رئيسيين يمكن إقامة تعاون معهم (مجموعة البنك الدولي لنزاهة السوق المالية ومجموعة إجمونت)، ووضعت لهم قنوات اتصال. وتعاونت مع مبادرة تنمية الإنتوساي، التي وافقت على الشروع في تنفيذ برامج تدريب بعد اعتماد الأدلة الإرشادية.

وتمثل الهدف الثالث في التعاون مع مجموعة عمل مراجعة البيئة لوضع دليل إرشادي بشأن قضايا الغش والفساد في مجال مراجعة البيئة. شاركت مجموعتا العمل في اجتماعات مع بعضهما البعض، وأعد مستند بشأن هذا الموضوع ونشر على موقع مجموعة عمل مراجعة البيئة.

وتمثل الهدف الرابع في تطوير قاعدة بيانات معلومات الأجهزة العليا للرقابة التي تجمع الحالات الدراسية وخبرات الأجهزة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال. وقد اقترحت مجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال التعاون مع لجنة المهام الخاصة لقواعد بيانات الأجهزة العليا للرقابة بشأن هذه الجهود لتجنب التداخل والازدواجية.

وتتضمن خطة عمل مجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال للفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٦ موضوعات جديدة وأهداف متواصلة لخطة العمل للفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٣. وتضم أربعة أهداف على النحو الآتي:

- التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة في الإعداد والانتهاء من الصيغة النهائية للأدلة الإرشادية التي تدعم جهودها في كشف ومكافحة الفساد وغسل الأموال
- تعزيز بناء القدرات للعاملين بالأجهزة العليا للرقابة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال
- إجراء عمليات المراجعة التعاونية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال
- مشاركة أفضل ممارسات وخبرات الأجهزة العليا للرقابة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال

كما تتعاون مجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال مع منصة الإنتوساي للتعاون مع الأمم المتحدة لإعداد وثيقة بشأن تعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة لمكافحة الفساد وحماية التمويل من أجل التنمية المستدامة.

وتتوافر مواد بشأن ممارسات مراجعة مكافحة غسل الأموال بالموقع الإلكتروني لمجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال: http://www.wgfacml.cao.gov.eg/.

مجموعة عمل المساءلة ومراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث

قدم جيس دو فريس، رئيس مجموعة عمل المساءلة ومراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث وعضو محكمة المراجعين الأوربية التقرير النهائي لمجموعة عمل المساءلة ومراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث، التي أكملت عملها، وبالتالي سيتم حلها.

بعد إنشاء مجموعة عمل المساءلة ومراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث، سنة ٢٠٠٥، في أعقاب كارثة تسونامي في آسيا سنة ٢٠٠٤، أعطيت تفويض للقيام بما يأتي: (١) السعي لتعزيز المساءلة والشفافية للمساعدات المتعلقة بالكوارث، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصالح، من خلال معالجة مشكلة عدم وجود هيكل موحد للمعلومات، (٢) إعداد أدلة إرشادية لأفضل الممارسات لأعمال المراجعة للأجهزة العليا للرقابة للمساعدات المتعلقة بالكوارث. وتم إعطاؤها المزيد من التفويض سنة ٢٠١٠ للقيام بمراجعة كل المساعدات الإنسانية.

وعملت مجموعة عمل المساءلة ومراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث بشكل وثيق مع أصحاب المصالح الرئيسية وهيئات وضع المعايير لتنفيذ تفويضها. وقدمت العناصر الآتية إلى الإنكوساي:

- خمس مستويات أو مجموعات جديدة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ٥٥٠٠ بشأن مراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث، والتي تتضمن أمثلة للممارسات الجيدة التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة التي كانت أعضاء بمجموعة عمل المساءلة ومراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث أو شاركت في عمليات مراجعة منسقة أو دراسات استقصائية أو تشاور على نطاق واسع بشأن مراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث.
- إرشاد الإنتوساي للحوكمة الجيدة ٩٢٥٠، الذي يقدّم إطار المساءلة المالية المتكاملة لإعداد التقارير وتقديم معلومات شفافة متاحة للشعب بشأن المراجعة المالية للمساعدات الإنسانية.

ومع حل مجموعة عمل المساءلة ومراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث، سيتم نشر المعلومات عن أعمالها على الموقع الإلكتروني للجنة تبادل المعرفة بالضغط على الرابط "مجموعات عمل / لجان مهام خاصة تم حلها" على الصفحة الرئيسية. وعلاوة على ذلك، سيقدم الجهاز الأعلى للرقابة للهند،

من أجل نجاح تنفيذ إرشاد الإنتوساي للحوكمة الجيدة ٩٢٥٠، منتدى لتمكين منتجي ومستخدمي جدول إطار المساءلة المالية المتكاملة من تبادل الخبرات.

مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية

تتألف مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية من الأعضاء الآتي بيانهم: النمسا وبلغاريا والصين والدنمارك وفنلندا والمجر وإسرائيل وإيطاليا وكازاخستان ولاتفيا وليتوانيا والمكسيك ونيوزيلندا وباكستان وبولندا وروسيا الاتحادية (رئيس مجموعة العمل)، وجمهورية سلوفاكيا وسويسرا وأوكرانيا والولايات المتحدة.

وقد أعدت المجموعة إصدارها المنهجي الأساسي وهو ورقة تحضيرية عن المؤشرات الوطنية الرئيسية تقدّم إرشادات للأجهزة العليا للرقابة بشأن استخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية أثناء عمليات المراجعة الإستراتيجية وعند مقارنة برامج وطنية وقطاعية وإقليمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتتشاور مجموعة العمل مع لجنة المعايير المهنية بشأن إمكانية تحويل هذه الورقة التحضيرية إلي معيار دولي للأجهزة العليا للرقابة.

كما أكملت مجموعة العمل عدة مشاريع فرعية خلال الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٣. وتتمثل هذه المشاريع الفرعية فيما يأتي: (١) تحليل فرص استخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية لعقد مقارنات دولية في سياق التنمية المستدامة وإعداد التوصيات المناسبة (منسق المشروع: الجهاز الأعلى للرقابة للمجر)، (٢) دور الجهاز الأعلى للرقابة في تطوير واستخدام مؤشرات رئيسية لتقييم البحث والتطوير (منسق المشروع: الجهاز الأعلى للرقابة لفنلندا). ويلزم تقديم أوراق المناقشة التي أعدت لهذه المشاريع الفرعية للموافقة عليها في اجتماع مجموعة العمل القادم في فبراير (شباط) ٢٠١٤ وسيتم دمجها في الورقة التحضيرية للمؤشرات الوطنية الرئيسية كمرفقات. كما يلزم تقديم مستند عن مبادئ تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية إلى اجتماع مجموعة العمل القادم.

وقد قامت الأمانة الفنية لمجموعة العمل، خلال السنوات الثلاث الماضية، بزيادة جهودها التعاونية مع إدارة الإحصاء التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتعكف على دراسة إمكانيات تطبيق "مؤشر الحياة الأفضل" الذي اقترحته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المراجعة الحكومية. باستخدام هذا المؤشر المركب، يمكن تحديد المجالات ذات الأولوية للتنمية، ويمكن الأخذ في الاعتبار الرأي العام بشأن أهمية مختلف مجالات الحياة في المجتمع، ويمكن متابعة تأثير النتائج على مستوى المعيشة بدولة محددة.

وما زالت الأمانة الفنية لمجموعة العمل تدرس إمكانية التفاعل العملي مع المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، وخاصة فيما يتعلق بمشكلة تطوير أساليب فعالة لتحليل الاختلالات العالمية.

وقد تم إنجاز أعمال كبيرة في تطوير قاعدة بيانات المؤشرات الوطنية الرئيسية. تم إضافة العديد من حزم المعلومات الجديدة، التي تتضمن بيانات البنك الدولي للتنبؤ بالآفاق الاقتصادية العالمية وبيانات من تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي.

وقد أعدت مجموعة العمل خطط عملها للفترة من ٢٠١٣ إلي ٢٠١٦ واعتمدتها. وقد حددت الأولويات الآتية:

- إجراء مراجعة تجريبية باستخدام المؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة عند تقييم إستراتيجيات التنمية الوطنية (الإقليمية).

- جمع وترتيب وتحليل المؤشرات الوطنية الرئيسية للدول التي تشكل أجهزتها العليا للرقابة فريق خبراء مجموعة العمل.

- تطوير مناهج وأساليب لعقد دورات تدريبية للعاملين بالأجهزة العليا للرقابة بشأن استخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية في أنشطة الرقابة.
- الاستمرار في تنفيذ المشروع الفرعي لفريق خبراء المؤشرات الوطنية الرئيسية للأجهزة العليا للرقابة لدول رابطة الولايات المستقلة.
- الاستمرار في تطوير التعاون مع المنظمات الدولية.
- دعم تشغيل وزيادة تطوير قاعدة بيانات المؤشرات الوطنية الرئيسية
- تطوير تكنولوجيات المعلومات الضرورية لتحديد وتقييم مؤشرات وطنية رئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

وجميع المعلومات عن نشاط مجموعة العمل متاحة (بما في ذلك المستندات والقرارات ونتائج المشروع الفرعي والخطط والتقارير) بموقعها على الانترنت: http://www.ach.gov.ru/en/intosaikni/.

مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة

تتألف مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة من الأعضاء الآتي بيانهم: ألمانيا والنمسا والبحرين وكمبوديا والكاميرون وكندا والصين وفرنسا وجامايكا والمكسيك (رئيس مجموعة العمل) وناميبيا وبيرو وروسيا الاتحادية وجنوب أفريقيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وقام تيرينس نومبيمبي، المراجع العام بجنوب أفريقيا والرئيس السابق لمجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، برفع تقرير عن التقدم المحرز منذ الإنكوساي العشرين. وتم إعطاء مجموعة العمل تفويض، في ذلك الوقت، لتطوير المشاريع الآتية:

- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٢، قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، لإقراره بشكل نهائي بواسطة الإنكوساي الحادي والعشرين
- إطار متميز عالمي لقياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة
- دليل إرشادي للاتصال وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة والتفاعل مع المواطنين
- دليل إرشادي بشأن الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية

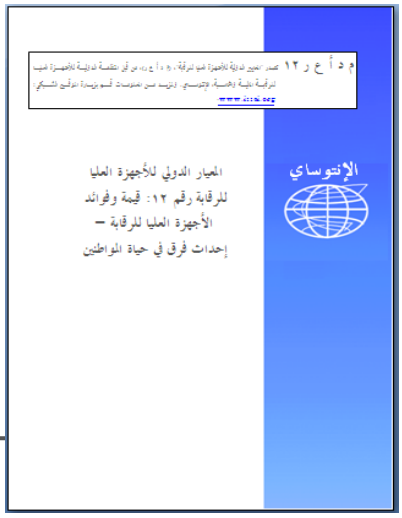

قامت مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، في تنفيذ هذا التفويض، بتطوير وتقديم المستندين الآتيين للموافقة عليهما في الإنكوساي الحادي والعشرين:

- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٢: قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة — إحداث فرق في حياة المواطنين.
- الاتصال وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، دليل إرشادي للإنتوساي.

وصادق الإنكوساي الحادي والعشرون علي كل من المستندين، وهما متاحان علي موقع الإنترنت الآتي: http://www.intosai-wgvbs.org/Admin/Docdeveloped.aspx.

وما زالت مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة تقوم بتطوير المشروعين الأساسيين المتبقيين، واللذين سيتم وضع اللمسات النهائية لهما من أجل اعتمادهما في الإنكوساي الثاني والعشرون سنة ٢٠١٦:

- إطار قياس الأداء الأجهزة العليا للرقابة.
- دليل إرشادي بشأن الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية

نظراً للعلاقة الوثيقة بين لجنة المهام الخاصة لقاعدة بيانات معلومات الأجهزة العليا للرقابة ومجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، تم اقتراح دمج أنشطة المجموعتين ليصبحا مجموعة عمل واحدة برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة للمكسيك. وتتاح معلومات عن عمل مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة على شبكة الانترنت بموقعها الآتي: (http://www.intosai-wgvbs.org).

مجموعة عمل التحديث المالي والإصلاح التنظيمي

أنشأ المجلس التنفيذي مجموعة العمل هذه، سنة ٢٠١٢، لتحويل لجنة المهام الخاصة للأزمة المالية العالمية (التي أنشأت في خريف ٢٠٠٨ لفحص القضايا المتعلقة بالأزمة المالية العالمية) إلي مجموعة دائمة. واعترف المجلس التنفيذي، من خلال موافقته على التحويل، بضرورة استمرار مجتمع الإنتوساي في بناء خبراته وقدراته للتصدي للتحديات المرتبطة بالإشراف على النظام المالي العالمي الحالي والمستقبلي.

وتضم المجموعة الأعضاء الآتي بيانهم: النمسا والبرازيل وكندا وشيلي والصين وقبرص واستونيا ومحكمة المراجعين الأوربية وفنلندا وفرنسا والمجر وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك والمغرب وهولندا وبولندا وجمهورية كوريا وروسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (رئيس مجموعة العمل) وفنزويلا.

وتستهدف مجموعة العمل مساعدة الأجهزة العليا للرقابة في التصدي للتحديات التالية من خلال: (١) تطوير أدوات وفرص تبادل المعرفة لتقييم الإصلاحات علي المستوى الوطني، (٢) إنشاء آليات لتبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز للإصلاحات بين الإنتوساي والمنظمات الدولية، (٣) المتابعة الدورية للمعلومات المتعلقة بالإصلاحات على المستويين الوطني والدولي.

وقد قامت مجموعة العمل، منذ تأسيسها، بتطوير واعتماد نطاق اختصاصاتها، وتنظيم أعضائها في مجموعات فرعية، وبدأت صياغة وتنفيذ بعض مهام المراجعة. تقوم المجموعة الفرعية الأولى (أدوات المراجعة) بجمع وتلخيص المعلومات عن سلطات وقدرات الأجهزة العليا للرقابة بشأن إجراء عمليات المراجعة النظامية المالية، وتحديد توجيهات وأدوات أخرى وثيقة الصلة لإجراء هذه المراجعات، وتقديم مساعدة تقنية لأجهزة عليا للرقابة، حسب الحاجة، على أساس غير رسمي.

وتقوم المجموعة الفرعية الثانية (ربط الشبكات) بتحديد المنظمات الدولية وثيقة الصلة المشاركة في جهود التحديث والإصلاح المالي، وتجميع قائمة بنقاط الاتصال المحتملة في كل منظمة، والوصول إلى مسئولي الاتصال هؤلاء لمناقشة الآليات المحتملة لمشاركة المعلومات. ويتمثل أحد أهداف هذه

المجموعة الفرعية في تطوير علاقات مع المنظمات الدولية وثيقة الصلة للقيام بشكل دوري بجمع معلومات عما هو معروف فيما يخص المخاطر الناشئة حول العالم.
وتقوم المجموعة الفرعية الثالثة (جهود الإصلاح) بتحديد وجمع معلومات عن طبيعة ونطاق وحالة تنفيذ التحديث المالية والإصلاحات التنظيمية التي تتولاها على المستويين الوطني والدولي، ويتم تجميع هذه المعلومات لتحديد الثغرات المحتملة التي قد تستدعي عناية تنظيمية إضافية.

وفي السنة المقبلة، ستقوم مجموعة العمل بإحاطة أعضاء الإنتوساي بشأن التقدم الذي أحرزته وتركيزها على الاستمرار في تنفيذ خطط العمل الموضوعة لتحقيق الأهداف الثلاثة.

لجنة المهام الخاصة لقاعدة بيانات معلومات الأجهزة العليا للرقابة

تم إنشاء لجنة المهام الخاصة لقاعدة بيانات معلومات الأجهزة العليا للرقابة في الإنكوساي العشرين للجمع والتخزين المنتظم لمعلومات مفيدة عن الأجهزة العليا للرقابة في قاعدة بيانات آمنة ومركزية، وجعل هذه المعلومات متاحة لأعضاء الإنتوساي، والحفاظ على تحديثها لاستخدامها في المستقبل. ورفع جوان م. بورتال، مراجع عام المكسيك ورئيس لجنة المهام الخاصة، تقريراً عن أنشطة وإنجازات لجنة المهام الخاصة حيث أكملت مهمتها لمدة ثلاث سنوات. وستتولى مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة متابعة الأنشطة المتعلقة بالأداة الإلكترونية التي طورتها لجنة المهام الخاصة.

أعدت لجنة المهام الخاصة مسحاً شاملاً، لاستيفائه من مجتمع الإنتوساي، لاستكمال قاعدة البيانات. وهذا المسح متاح بلغات الإنتوساي الأربعة الرسمية: الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية. وستتاح جميع المعلومات التي تم جمعها من أعضاء الإنتوساي لعامة الناس، باستثناء الجزء الخاص بقدرات الأجهزة العليا للرقابة، والمعرفة، وتبادل المعلومات، الذي سيتاح فقط لأعضاء الإنتوساي في ضوء طبيعته الحساسة (أنشطة تبادل المعلومات والمساعدة العينية وخدمات المعرفة وبناء القدرات بين أعضاء الإنتوساي).

وقد أكملت لجنة المهام الخاصة المرحلة الأولى من تطوير المشروع. وصممت أداة إلكترونية سهلة الاستعمال لتعامل المستخدمين بسهولة مع قاعدة البيانات، حيث تحقق الميزات الآتية:

- إتاحة موقع بلغات عمل الإنتوساي الخمسة.
- وصول عامة الناس باستثناء الجزء المتعلق بقدرات الجهاز الأعلى للرقابة.
- تبادل المعرفة والمعلومات، والذي سيتاح فقط لمجتمع الإنتوساي.
- الوصول بكلمة مرور لملء قاعدة البيانات.
- الوصول غير المحدود للمستخدمين لاستيفاء المسح حيث يحصلون على المعلومات المطلوبة.
- تصميم مماثل لموقع الإنتوساي علي الإنترنت لتسهيل استخدامه.
- شريط التقدم ورمز يقوم على أساس الألوان للتحديد الواضح للوحدات والأسئلة غير المكتملة.
- وجود نظام حماية تلقائية للمعلومات التي يدخلها المستخدمون.

■ معاينة الردود على الاستقصاء لمنح المستخدمين الفرصة للتحقق من صحة المعلومات المقدمة.

وأفاد السيد/ بورتال أن لجنة المهام الخاصة قد أتاحت وصول مجتمع الإنتوساي إلى الأداة الإلكترونية لقاعدة بيانات في النصف الثاني من سبتمبر (أيلول) ٢٠١٣ لتمكين الأجهزة العليا للرقابة من الرد علي المسح في غضون ٦٠ يوماً. وذكر أيضاً أن لجنة المهام الخاصة واصلت اختبار الوظائف الأساسية للأداة لمنع أي مخاوف متعلقة بالتشغيل والتقنية قبل بداية مرحلة التطوير الثانية، والتي ستشمل وظائف متعلقة بالإحصاءات وعناصر إضافية لضمان أدائها الديناميكي وسهولة استعمالها.
ويتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة للوصول إلى قاعدة البيانات والرد على المسح بموقع الإنترنت الآتي: **http://www.intosai-database.org.mx/**.

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

قدّم جين دودارو، مراقب عام الولايات المتحدة وعضو هيئة تحرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية التقرير السنوي للمجلة. وأشار إلى أن المجلة ما زالت في وضع مالي سليم: فقد حصلت علي تقرير مراجعة خالي من التحفظات من المراجعين الخارجيين وتواصل الحفاظ على احتياطيات مالية كافية. وتتعهد إدارة المجلة بكل من استعراض مجموعة من القضايا التشغيلية والمالية للمجلة وضمان توافق أنشطتها مع الخطة الإستراتيجية الحالية للإنتوساي.

وأكد علي التقدير الصادق من المجلة للدور الأساسي للمساهمات العينية التي قدمتها الأجهزة العليا للرقابة لكل من النمسا وكندا وتونس وفنزويلا في تنسيق ترجمة المجلة. فاشتراكاتهم بوقت العاملين، ومساعدة الترجمة، والدعم الإداري مكنت المجلة من أن تنشر بكل من لغات الإنتوساي الخمسة الرسمية.

كما توجه بالشكر للدعم الواسع الذي تقدمه الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء الذين يقدمون بسخاء مقالات وأخبار وافتتاحيات، وغيرها من الأمور للنشر في شكل مطبوع وعلى شبكة الإنترنت. وتسمح هذه الأمور للمجلة بأن تكون بمثابة محفل الإنتوساي الرئيسي لمشاركة المعلومات والموارد بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء، مما يدل على شعار الإنتوساي أن "تبادل الخبرات يفيد الجميع".

وصرح السيد/ دودارو بتعهد مكتب المساءلة الحكومية بمواصلة دعمه للمجلة. يواصل المكتب تقديم مساهماته المادية، ويتوقع بقاء التزام العاملين للمجلة على حاله بلا تغيير.

وتري إدارة المجلة، بالنسبة لتلك المجالات حيث قد تواجه المجلة زيادة في التكاليف، أنها يمكن أن ترسخ عدداً من الإستراتيجيات لتوفير التكاليف للتعويض عن النفقات. على سبيل المثال، قررت هيئة تحرير المجلة مؤخراً إنهاء اشتراكات الطباعة للمشتركين غير الأجهزة العليا للرقابة ؛ ويعرض الآن علي أولئك القراء خيار الاشتراك إلكترونياً بالمجلة. ومع ذلك، ستواصل مجلة توفير اشتراكات

الطباعة للأجهزة العليا للرقابة. وستقوم المجلة، لتقديم خدمة أفضل للمشتركين، بإجراء مسح لأعضائها للتأكد من احتياجاتهم الحالية.

وصرح السيد/ دودارو بأن المجلة ترحب بالاقتراحات الواردة من مجتمع الإنتوساي حول قضايا مثل تحقيق خفض أكبر في التكاليف أو تحسين مدى فائدة المجلة للأجهزة الأعضاء. وستحافظ المجلة، من جانبها، على مستوى إشرافها على الموازنة وحرصها على التأكد من إمكانية استمرارها في العمل بفعالية وكفاءة.

تقرير الهدف الرابع: اللجنة المالية والإدارية

اللجنة المالية والإدارية،
المملكة العربية السعودية
- الولايات المتحدة الأمريكية (نائب الرئيس)
- الصين
- الاكوادور
- النرويج
• عضوان سابقان
— الأمانة العامة
— جنوب أفريقيا

• اللجنة المخفزة لتعاون الإنتوساي – الجهات المانحة
— المملكة العربية السعودية

• ل م خ للجنة المالية والإدارية
— الولايات المتحدة الأمريكية

مسئول الاتصال للهدف الرابع:
نحو منظمة دولية نموذجية،
المملكة العربية السعودية

قدم أسامة فقيه، رئيس اللجنة المالية والإدارية للإنتوساي، تقريراً عن جهود اللجنة منذ الإنكوساي العشرين في جنوب أفريقيا. وتتمثل مهمة اللجنة، كما هو محدد بالخطة الإستراتيجية للإنتوساي، في مساعدة رئيس المجلس التنفيذي والمجلس نفسه علي " تنظيم وحوكمة الإنتوساي بطرق تعزز ممارسات عمل تتسم بالاقتصادية والكفاءة والفعالية، واتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وممارسات حوكمة فعالة، مع الحفاظ على العناية الواجبة للاستقلالية الإقليمية، وتحقيق التوازن، والنماذج والمناهج المختلفة للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء ".

وأشار السيد/ فقيه، الذي انتخب لفترة ثانية في هذا المؤتمر لمدة ثلاث سنوات لرئاسة اللجنة المالية والإدارية، إلى أن اللجنة نفذت مهمتها بنشاط خلال الاجتماعات التي عقدت في واشنطن في يوليو (تموز) ٢٠١١ ومايو (أيار) ٢٠١٣، وفي لندن في أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٢، وكان آخرها في بكين قبيل الإنكوساي الحادي والعشرين. واستخدمت اللجنة، بالإضافة إلى ذلك، أدوات التكنولوجيا بين الاجتماعات لتبادل المعلومات ووجهات النظر، ولوضع اللمسات الأخيرة للمستندات، وصياغة توصيات للمجلس التنفيذي.

وقد ركز عمل اللجنة، منذ الإنكوساي العشرين، في المقام الأول، على مهمة لجنة المهام الخاصة للاستبصار المالي التي أنشئت في واشنطن في يوليو (تموز) ٢٠١١، والتي يقودها الجهاز الأعلى للرقابة للنرويج، والتعاون بين الجهات المانحة، التي يقودها من جانب الإنتوساي الجهاز الأعلى للرقابة للمملكة العربية السعودية. وأنشأت اللجنة، بالإضافة إلى ذلك، لجنة مهام خاصة جديدة سنة ٢٠١٢ لتطوير الخطة الإستراتيجية للإنتوساي عن الفترة من ٢٠١٧ إلي ٢٠٢٢، والتي يقودها الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة.

كما تولت اللجنة، نتيجة لعمل لجنة المهام الخاصة للاستبصار المالي، منهجاً أكثر نشاطاً للمراجعة والإشراف على المسائل المالية والمتعلقة بموازنة الإنتوساي، حيث قدمت تسعة قرارات للمجلس التنفيذي بشأن سبل ضمان الأمان المالي المستمر للإنتوساي.وقد أنجزت لجنة المهام الخاصة للاستبصار المالي عملها وقدمت تقريرها النهائي إلى الإنكوساي الحادي والعشرين، وتم حلها. وفيما يلي النتائج الرئيسية لعمل اللجنة.

لجنة المهام الخاصة للاستبصار المالية

كان الغرض من لجنة المهام الخاصة تحليل وعرض مقترحات بشأن القضايا المالية للإنتوساي، وإدخال تحسينات في مجال التخطيط الإستراتيجي، وآليات التعامل مع القضايا المستجدة.

القضايا المالية

استناداً إلى المسح الذي تم علي المبادئ الرئيسية للإنتوساي وتحليل الممارسات الحالية ومستندات الإنتوساي، وضعت لجنة المهام الخاصة نتائج وخيارات متعلقة بالمسائل المالية للإنتوساي. وقد تم تحديد تسعة خيارات وقدمت، بعد إقرارها بواسطة اللجنة المالية والإدارية، إلى المجلس التنفيذي،

لطلب تفويض الأمانة العامة لوضع قواعد جديدة عند الضرورة والمصادقة علي الخيارات من حيث المبدأ حسب الاقتضاء. وافق المجلس التنفيذي، وصادق علي جميع القرارات التسعة، والتي تتمثل فيما يأتي:

١- اتخاذ الخطوات الضرورية للسماح باستخدام تمويل خارجي في مشاريع محددة وعدم اقتضاء استخدام هذا التمويل وفقاً لتوزيع النسبة المئوية الثابتة لرسوم العضوية اللازمة حالياً بموجب القواعد المالية للإنتوساي.

٢- تشجيع الأعضاء، بالنظر إلى أن المساهمات العينية هي المصدر الرئيسي لموارد الإنتوساي، لإعطاء المزيد من المشاركات المادية لأنشطة الإنتوساي. وكذلك تشجيع الأعضاء على تقديم مساهمات مالية إضافية لا يلزم استخدامها وفقاً لتوزيع النسبة المئوية الثابتة لرسوم العضوية اللازمة حالياً بموجب القواعد المالية للإنتوساي.

٣- توضيح التوقعات بالنسبة لاستضافة الاجتماعات. ومحاولة تيسيرها (على سبيل المثال، عدم الحاجة إلى احتفالات اجتماعية) حتى يستطيع المزيد من الأجهزة العليا للرقابة أن يشارك ويكون على استعداد لاستضافة أحداث الإنتوساي.

٤- إعادة النظر في هيكل رسوم العضوية الحالي وتقديم المشورة للمجلس التنفيذي بشأن نتائج إعادة النظر هذه.

٥- تشجيع الأجهزة العليا للرقابة على تقديم طوعاً المزيد من الاشتراكات الأخرى عن المقررة حالياً لحين وضع هيكل منقح.

٦- تذكرة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالقواعد الموجودة، التي وضعت في الدليل الإرشادي للإنتوساي بالنسبة للجان، والتي تتطلب منهم إخطار الأمانة العامة عما تم تلقيه من تمويل خارجي وتشجيع الأجهزة العليا للرقابة على احترام هذه القاعدة. وسيكفل هذا للإنتوساي صورة كاملة عن كل التمويل الخارجي.

٧- إعادة النظر في عملية العضوية الزميلة لمعرفة ما إذا كان يمكن تشجيع المنظمات والمؤسسات المؤهلة للتقدم بطلب للحصول على العضوية الزميلة. (يمكن أن يكون التواصل مع المنظمات والمؤسسات المؤهلة جزءاً من عملية فحص دقيق خارجي للخطة الإستراتيجية المقبلة.)

٨- إعداد خطة تمويل رفيعة المستوى، لتتماشى مع الخطة الإستراتيجية الجديدة، لتوضيح شروط التمويل اللازم لتحقيق أهداف وأولويات الخطة.

٩- مراجعة إمكانية البدء في عملية إصدار شهادات للمراجعين.

بالنسبة للقرارين الأول والثاني، قدم التغيير المطلوب علي القواعد المالية للإنتوساي للمجلس التنفيذي لدراسته وتمت الموافقة عليهما، وبالمثل، تمت الموافقة بواسطة المجلس التنفيذي على تغيير لغة دليل لجنة الإنتوساي الخاص بالقرار الثالث الذي وافق عليه المجلس التنفيذي.
كما أقر المجلس التنفيذي جميع القرارات التسعة وتقرير اللجنة المالية والإدارية.

التخطيط الإستراتيجي

نتيجة لعمل لجنة المهام الخاصة، أنشأ المجلس التنفيذي للإنتوساي لجنة المهام الخاصة للتخطيط الإستراتيجي في الاجتماع الثالث والستين في تشنجدو، الصين، في أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٢.

طلبت لجنة المهام الخاصة للمستقبل المالي من لجنة المهام الخاصة للتخطيط الإستراتيجي معالجة الاعتبارات الآتية في عملها:

- مراجعة مستند مارس (آذار) ٢٠١٢، "عملية التخطيط الإستراتيجي للإنتوساي: نظرة عامة، المبادئ الإرشادية والمعالم"، الذي أعدته لجنة المهام الخاصة للمستقبل المالي، والرجوع إلى دليل إرشاد التخطيط الإستراتيجي لمبادرة تنمية الإنتوساي.
- التماس مدخلات من جميع مجموعات العمل الإقليمية واللجان ولجان المهام الخاصة وأطراف معنية خارجية في بداية عملية التخطيط.
- التماس منهجي لمدخلات من أطراف معنية خارجية هامة، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وشركاء التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة، وغيرها.
- تحديد أولويات وأهداف الخطة مع الموارد والأنشطة اللازمة وإعداد استعراض في منتصف المدة من أجل الإنكوساي الثالث والعشرين.
- تحديد المسئوليات بوضوح من أجل الخطة وتنفيذها.
- وضع إطار لقياس الأداء مع مؤشرات واضحة لقياس وإرشاد أداء الإنتوساي إزاء الخطة.
- توفير متسع من الوقت لجميع الأطراف المهتمة للتعليق وإبداء المقترحات من أجل الخطة.

المستقبل المالي

صادق المجلس التنفيذي الثالث والستون علي تقرير لجنة المهام الخاصة للاستبصار المالي، آلية استجابة الإنتوساي للقضايا الناشئة، سنة ٢٠١٢. وضع التقرير إطاراً بحيث يمكن استجابة الإنتوساي بفعالية لقضايا ناشئة هامة التي تؤثر في عمل و/ أو شهرة الإنتوساي وأعضائها. وتتضمن الآلية طرق لتحديد القضايا الناشئة وتحليلها والاستجابة لها.

التعاون مع الجهات المانحة

لقد تطور التعاون بين الجهات المانحة بشكل ملحوظ منذ الإنكوساي العشرين. ومنذ قيام ١٥ جهة مانحة والإنتوساي بتوقيع مذكرة تفاهم في أكتوبر (تشرين أول) ٢٠٠٩، زاد عدد الموقعين إلى ٢١ جهة مانحة. وتستند الأدلة الإرشادية للتعاون على التنمية المستدامة للقدرات وفعالية المعونة —— على وجه الخصوص، تطوير خطط الإستراتيجية علي مستوى الدولة، واحترام الجهات المانحة لقيادة الدولة للجهاز الأعلى للرقابة، وتحسين التنسيق. ويتم دعم عمل اللجنة المحفزة للتعاون مع الجهات المانحة بأمانة فنية تستضيفها مبادرة تنمية الإنتوساي.

ويتضمن التقدم الملموس الذي أحرز حتى الآن ما يأتي:

- عقب التقييم الذي أجري سنة ٢٠١٠ للأجهزة العليا للرقابة، تم تحديد ثمانية مشاريع ذات أولوية إقليمية وعالمية للإنتوساي للحصول على الدعم. وتعتبر جميع المشاريع إما مكتملة أو في مراحلها النهائية. وتشمل هذه المشاريع برامج التخطيط الإستراتيجي للأفروساي الفرنسية والكاروساي والأجهزة العليا للرقابة في الأفروساي الفرنسية؛ وبرنامج الأفروساي الإنجليزية لتطوير الإدارة للأجهزة العليا للرقابة؛ والبرامج العالمية لتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإصدار

مذكرة تفاهم بين الإنتوساي ومجتمع الجهات المانحة

وقعت الإنتوساي والعديد من الجهات المانحة، في أكتوبر (تشرين أول) ٢٠٠٩، مذكرة تفاهم بارزة لزيادة وتعزيز الدعم لمجتمع الأجهزة العليا للرقابة.

وقد وقع علي مذكرة التفاهم حتى الآن ٢١ جهة المانحة يتمثلون فيما يأتي:

١- بنك التنمية الأفريقي
٢- بنك التنمية الآسيوي
٣- الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية
٤- وكالة التنمية النمساوية
٥- وزارة الشئون الخارجية البلجيكية
٦- كندا
٧- المفوضية الأوربية
٨- وزارة الشئون الخارجية الفرنسية
٩- التحالف العالمي للقاحات والتحصين
١٠- الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والسل والملاريا
١١- بنك إنتر-أميركان للتنمية
١٢- صندوق النقد الدولي
١٣- أيرلندا
١٤- البنك الإسلامي للتنمية
١٥- وزارة الشئون الخارجية الهولندية
١٦- الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي
١٧- سويسرا
١٨- السويد
١٩- المملكة المتحدة
٢٠- الولايات المتحدة
٢١- البنك الدولي

إرشادات لجنة بناء القدرات. وتم إطلاق دعوة عالمية، سنة ٢٠١١، لتقديم مقترحات لمشاريع تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة التي تحتاج إلى تمويل إضافي. وقد ورد ٥٥ مقترحاً بحلول يونيه (حزيران) ٢٠١٢، وقد أعربت جهات مانحة عن اهتمامها بدعم ٤٤ من هذه المقترحات، ويوجد ١٨ مقترحاً قيد التنفيذ أو تمت الموافقة علي تمويلها. ويعتبر ٢٣ مقترحاً آخر موضوع نقاش واهتمام مستمر. وهذه المشاريع قد شملت مشاريع بناء القدرات لبعض الأجهزة العليا للرقابة علي حدة، وتنفيذ أداة إدارة المراجعة لجهاز أعلى للرقابة بمفرده، وعدداً من المقترحات الإقليمية.

- أطلقت دعوة عالمية ثانية لتقديم مقترحات في أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣. وستكون هذه العملية على مرحلتين. ستبدأ بمخطط نموذجي يضعه مقدم الطلب وموازنة تقديرية، وإذا وجد اهتمام من جانب الجهة المانحة، سيتم تنفيذ المرحلة الثانية للتوسع في تطوير مقترح شامل.

- وفي يناير (كانون ثاني) ٢٠١٢، تم البدء في استخدام قاعدة بيانات تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة. تعتمد تلك الأداة على الدليل السابق للجنة الإنتوساي لبناء القدرات مع توسّع في نطاق الدليل الأصلي ليشمل الجهات المانحة، ومقدمي الخدمات الآخرين، ودعم النظراء لبعضهم البعض. وتضم قاعدة البيانات الآن ٢٨٣ مشروعاً جارياً، ومخططاً له، ومقترحاً. وتقوم الأجهزة العليا للرقابة للسويد والمملكة المتحدة والمكسيك بتقديم الإرشاد والإشراف.

- وبدأت، في سنة ٢٠١١، الجهود الرامية إلى وضع إطار عالمي لقياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة. وقد أحرز تقدم كبير في هذا "الإطار" تحت رعاية مجموعة عمل الإنتوساي لقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة. يتم دعم "الإطار" بواسطة الإنتوساي وأعضاء جهات مانحة وأطراف معنية من الإنتوساي وجهات مانحة والمجتمع المدني. وسيخضع إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة لمشاورات مكثفة وتجريب خلال سنة ٢٠١٥، وسيقدم إلي الإنكوساي سنة ٢٠١٦ للحصول على موافقة.

- وفي أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٢، وضعت وثيقة لبرنامج تعاون لمدة ثلاث سنوات (٢٠١٣–٢٠١٥) بين الإنتوساي والجهات المانحة، ويمكن الاطلاع على تفاصيل الموضوعات والأنشطة ومعالم البرنامج بالموقع الآتي: http://www.idi.no/artikkel.aspx?MId1=129&AId=857.

- وهناك مبادرات أخرى لتعاون الجهات المانحة كما يأتي:
  - رسم خريطة لمشاركة الجهاز الأعلى للرقابة في الصناعات الاستخراجية.
  - إعداد دورة تدريبية للعاملين بالجهات المانحة بشأن العمل مع الأجهزة العليا للرقابة.
  - تطوير ما يعرضه الجهاز الأعلى للرقابة علي المجتمع من الناحية العملية.
  - إطلاق المسح العالمي لمبادرة تنمية الإنتوساي ٢٠١٣، سيقيس التقدم المحرز في دعم تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة عن طريق تحديث البيانات الرئيسية بتقييم ٢٠١٠.
  - صدور النشرة الإخبارية الربع سنوية للتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة.

سيتم عقد اجتماع اللجنة المحفزة للتعاون مع الجهات المانحة القادم في باريس خلال الفترة من ١٦ إلي ١٧ سبتمبر (أيلول) ٢٠١٤.

لجنة المهام الخاصة للتخطيط الإستراتيجي

أنشئت لجنة المهام الخاصة هذه سنة ٢٠١٢ في تشنجدو، الصين، في اجتماع المجلس التنفيذي الثالث والستين، ويقودها الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة. وتضم في عضويتها: رئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي، وجميع أعضاء اللجنة المالية والإدارية، والأمين العام، ورؤساء الأهداف الأربعة، ومبادرة تنمية الإنتوساي (مبادرة تنمية الإنتوساي)، ومجلة الإنتوساي، ومدير التخطيط الإستراتيجي، والجهاز الأعلى للرقابة بالإمارات العربية المتحدة، والأمناء العموم لمجموعات العمل الإقليمية السبعة. بالإضافة إلى ذلك، تتم دعوة رؤساء مجموعات العمل الإقليمية للمشاركة الاختيارية، كما تم توجيه الدعوة إلي الجهاز الأعلى للرقابة بالإمارات العربية المتحدة، باعتباره الرئيس القادم للإنتوساي خلال دورة الخطة.

خلافاً للخطة الإستراتيجية عن الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٦، ستبرز خطة الفترة من ٢٠١٧ إلي ٢٠٢٢ استعراضاً كاملاً لأهداف الإنتوساي واحتياجاتها ومواردها وتطلعاتها. وكما هو موضح بعاليه، يعتمد الدليل الإرشادي علي تطوير الخطة المقبلة في عمل لجنة المهام الخاصة للاستبصار المالي، ويتم توثيق النتائج التي توصلت إليها في تقريرها بعنوان الاعتبارات الواجبة من أجل الخطة الإستراتيجية المقبلة للإنتوساي.

وتخطط لجنة المهام الخاصة عملية متوسعة تراعي تماماً جميع وجهات النظر وسوف تتشاور مع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء كل منها علي حدة ومع جميع الأجهزة التابعة للإنتوساي لتطوير الخطة، كما ستدرج عملية فحص دقيق داخلي وخارجي واسعة النطاق. وقد تم التخطيط لاجتماعين مخصصين للجنة المهام الخاصة جنباً إلى جنبٍ مع اجتماع المجلس التنفيذي للإنتوساي سنة ٢٠١٤ وندوة الأمم المتحدة / الإنتوساي سنة ٢٠١٥. ومن المقرر عقد مؤتمر بالدوائر التلفزيونية يوم ١٢ فبراير (شباط) ٢٠١٤. لتحقيق دعم أفضل لمتابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية، ستدرس عملية التخطيط مدى جدوى إنشاء مقاييس محددة للأداء وإتباع إجراءات رسمية لمتابعة الأداء بصفة مستمرة.

ملحوظة للمحرر: يتاح النص الكامل لإعلان بكين (بما في ذلك الملاحق من الأول إلى الرابع) بالموقع الإلكتروني للمجلة: http://www.intosaijournal.org.

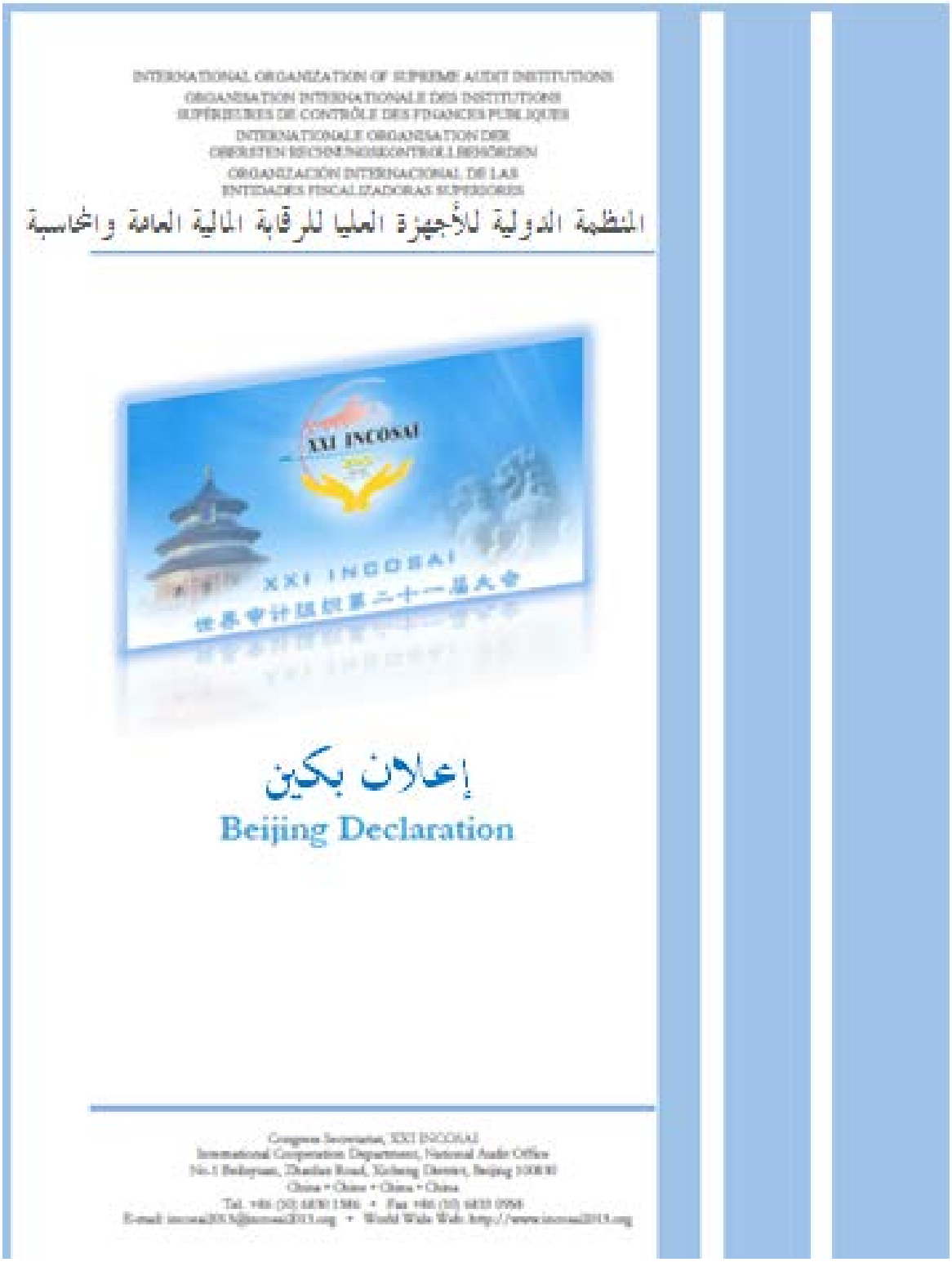

■ الإنكوساي الواحد والعشرون

إعلان بكين
بشأن تعزيز الحوكمة الرشيدة
بواسطة الأجهزة العليا للرقابة

المحتويات

مقدمة..... ٢

الفصل الأول..... ٥

إنجازات وتجارب الإنتوساي..... ٥

الفصل الثاني..... ٧

تعزيز الحوكمة الوطنية الرشيدة بواسطة الأجهزة العليا للرقابة..... ٧

الفصل الثالث..... ٨

الحفاظ على الاستدامة الطويلة الأجل للسياسات المالية..... ٨

الفصل الرابع..... ١٠

إنجاز الحوكمة الرشيدة على الصعيد العالمي – هدف مشترك..... ١٠

الفصل الخامس..... ١٢

نتائج المؤتمر ١٢

المعايير المهنية..... ١٣

بناء القدرات..... ١٣

تبادل المعرفة..... ١٣

الإنتوساي – منظمة نموذجية..... ١٤

قضايا أخرى..... ١٤

الملاحق..... ١٥

■ الإنكوساي الواحد والعشرون

مقدمة

١- لقد عملت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي)، منذ سنة ١٩٥٣، بحيوية متزايدة وابتكار وفقاً لشعارها "تبادل الخبرة يفيد الجميع" بالنشر على نطاق واسع للأفكار ومعايير المراجعة الوطنية من خلال تبادل الأفكار والتعاون في مجتمع المراجعة الدولي. وتفخر الإنتوساي بأن تحتفل في سنة ٢٠١٣ بالذكرى الستين.

٢- وقد قدمت الإنتوساي، بوصفها منظمة قائمة بذاتها ومستقلة ومهنية وغير سياسية، الدعم المتبادل، وعزّزت تبادل الأفكار والمعارف والتجارب، وكانت بمثابة صوت معترف به للأجهزة العليا للرقابة داخل المجتمع الدولي وشجعت التطور المستمر بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء فيها.

٣- وقد شجعت الإنتوساي الحوكمة الرشيدة من خلال تمكين الأجهزة العليا للرقابة مساعدة حكوماتها في تحسين الأداء وتعزيز الشفافية وضمان المساءلة والحفاظ على المصداقية ومحاربة الفساد وتعزيز ثقة عامة الناس، وحماية مصالح مواطنيها.

٤- تعتبر الإنتوساي – بلجانها ومجموعات عملها ولجان مهامها الخاصة ومجموعات عملها الإقليمية – منتدى عالمي لتبادل المعرفة الدولية في مجال الرقابة علي القطاع العام، وواضع لمعايير المراجعة في القطاع العام وصوت دولي للمراجعة الحكومية الخارجية.

٥- وتعتبر انجازات الإنتوساي في تبادل المعرفة ووضع المعايير ورفع مكانة مراجعة القطاع العام من الأمور المعروفة جيداً. وضعت الإنتوساي ونفذت خطتها الاستراتيجية الأولى التي اعتمدت سنة ٢٠٠٤ في بودابست وتم تحديثها في ٢٠١٠. واعتمدت الإنتوساي، بتوجيه من الخطة الاستراتيجية، إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وقد نجحت في مشاريع بناء القدرات وتبادل المعرفة القائم علي النتائج في مجالات المراجعة المختلفة في جميع أنحاء العالم. كما يوجد لديها جدول أعمال طويل المدى حتى تصبح نموذج للحوكمة التنظيمية الجيدة.

٦- اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سنة ٢٠١١، بعمل الإنتوساي وأعضائها في القرار رقم أ/٢٠٩/٦٦ بعنوان "تعزيز الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة من خلال تعزيز الأجهزة العليا للرقابة ". قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في هذا القرار، بما يأتي:

■ الإنكوساي الواحد والعشرون

- الإشادة بعمل الإنتوساي في تعزيز قدر أكبر من الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية وتحصيل واستخدام الموارد العامة بكفاءة وفعالية لصالح المواطنين.

- الإشادة بإعلاني ليما والمكسيك، وتشجيع الدول الأعضاء على تطبيق، بطريقة تتفق مع هياكلها الوطنية، المبادئ المنصوص عليها في هذين الإعلانين، وتشجيع الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية التابعة للأمم المتحدة على مواصلة وتكثيف تعاونها مع الإنتوساي لتعزيز الحوكمة الرشيدة بكفالة الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية من خلال تعزيز الأجهزة العليا للرقابة.

٧- عقد مؤتمر الإنكوساي الحادي والعشرين لمنظمة الإنتوساي في بكين سنة ٢٠١٣، مع رصد لتطور الإنتوساي على مدى العقود الستة الماضية وتلخيص الخبرة العملية للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء به، وقد تم الإعلان عن الآتي:

- لقد ارتفعت موجة المعلومات والعولمة في القرن الحادي والعشرين، حيث تواجه الأجهزة العليا للرقابة تحديات جديدة لتحسين الحوكمة الوطنية مع مواجهة الإنتوساي لفرص جديدة لمعالجة القضايا العالمية.

- توافق الأجهزة العليا للرقابة على أن الحوكمة الوطنية الفعالة أساسية للحفاظ على تنمية اقتصادية مستقرة وتقدم اجتماعي، وتحسين حياة المواطنين، وهي مستعدة للمساهمة في الوفاء بالمسئوليات الواردة في إعلان ألفية الأمم المتحدة، الذي ينص على ما يأتي:

"لن ندخر أي جهد في سبيل تخليص الرجال والنساء والأطفال من الأوضاع البائسة واللاإنسانية للفقر المدقع، التي يتعرض لها أكثر من مليار نسمة في الوقت الراهن. ونتعهد بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وبتخليص البشرية قاطبةً من الفاقة. ولذا فقد عقدنا العزم على خلق بيئة – على المستويين الوطني والعالمي على حد سواء – تفضي إلى إنجاز التنمية والقضاء على الفقر. ويعتمد النجاح في تحقيق هذه الأهداف، في جملة أمور، على توافر الحوكمة الرشيدة في كل دولة. كما يعتمد على الحوكمة الرشيدة على المستوى الدولي، والشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية".

- يمكن أن تقدم الأجهزة العليا للرقابة المساعدة من خلال تعزيز الشفافية وضمان المساءلة، وتعزيز الأداء، ومكافحة الفساد، وبالتالي تحسين الحوكمة الوطنية الرشيدة وزيادة الإنصاف.

إعلان بكين

٣

■ الإنكوساي الواحد والعشرون

- تعتبر الاستدامة طويلة الأجل للسياسات المالية شرطاً مسبقاً لا يمكن إنكاره للحوكمة الوطنية الرشيدة. وتستطيع الأجهزة العليا للرقابة، من خلال المراجعة المهنية المستقلة، أن تساعد متخذي القرارات لضمان الاستدامة على المدى الطويل والالتزام بالسياسات المالية من خلال تعزيز الشفافية، وإعداد تقارير عن أداء المالية العامة وتسليط الضوء على المخاطر النظامية.

- في عالم يتسم بالعولمة المكثفة، لا توجد دولة يمكن أن تنجح في تحسين الحوكمة الوطنية الخاصة بها بدون فهم كيفية تأثرها بعوامل خارجية. ويجب أن تظل الأجهزة العليا للرقابة، في نفس وقت تعزيز الحوكمة الرشيدة داخلياً، مكرسةً لتحسين الحوكمة على الصعيد العالمي من خلال التعاون الدولي والإقليمي. وستواصل الأجهزة العليا للرقابة بناء قدرتها، في مواجهة التحديات العالمية، لاستيفاء المسئوليات المشتركة، وإدارة المخاطر المشتركة، واتخاذ إجراءات مشتركة، وتقديم صوت معترف به ومحترم تحت رعاية منظمة الإنتوساي ومجموعات عملها الإقليمية.

- ستستمر الإنتوساي، كمنظمة ذات تمثيل واسع النطاق، ومركز مستقل قوي، ومعايير مهنية عالية، في التعاون مع مجموعات عملها الإقليمية والأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة لتوطيد استخدام معايير دولية للأجهزة العليا للرقابة تتفق مع الأطر القانونية الوطنية بغرض تعزيز الحوكمة الرشيدة بينما تظل مستقلة وتعمل علي تعزيز الأداء.

٨- ناقش المؤتمر، إزاء هذه الخلفية، قضيتين من القضايا ذات الأهمية العالمية تحت عناوين الموضوعات الآتية:

- الموضوع الأول: المراجعة الوطنية والحوكمة الوطنية.

- الموضوع الثاني: دور الأجهزة العليا للرقابة في الحفاظ علي استدامة طويلة الأجل للسياسات المالية.

وترد نتائج مناقشة المؤتمر لهذين الموضوعين في إتفاقيات بكين بالملحق الأول.

٩- بالإضافة إلى ذلك، استعرض المؤتمر التقدم الذي تم إحرازه إزاء الخطة الإستراتيجية للإنتوساي عن الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٦.

إعلان بكين

الفصل الأول

إنجازات وخبرات الإنتوساي

١٠- لقد شهدت الإنتوساي، منذ تأسيسها سنة ١٩٥٣ حتى الإنكوساي الحادي والعشرين المنعقد في الصين سنة ٢٠١٣، كثيراً من التطورات الإيجابية المتنوعة وأحرزت تقدماً كبيراً وأحدثت تغييرات. ويستند عمل الإنتوساي، من منطلق شعارها "تبادل الخبرات يفيد الجميع"، على التزام طوعي ومساهمة لا غنى عنها يقدمها كل عضو من الأجهزة العليا للرقابة. وقد توسعت هذه المنظمة الدولية الحديثة الفعالة المترابطة عالمياً ذات الهيكل التنظيمي الواضح الموجه نحو الأهداف، من ٣٤ عضواً عند نشأتها إلى ١٩٢ عضواً بعضوية كاملة و٥ أعضاء بعضوية زميلة في الوقت الحاضر.

١١- وتضم الإنتوساي سبع مجموعات عمل إقليمية – الأفروساي والأرابوساي والآسوساي والكاروساي والأوروساي والأولاسافس والباساي – يشتركون في مهمة الإنتوساي، وتراعي في نفس الوقت الاختلافات الإقليمية والاحتياجات غير المتجانسة من إقليم إلي آخر.

١٢- وبالنسبة للهيئات المنفذة للعمل المهني للإنتوساي، تناولت لجانها ومجموعات عملها ولجان مهامها الخاصة مجموعة كبيرة ومتنوعة من المحاور والموضوعات الاستراتيجية.

١٣- وتشمل الركائز والإنجازات البارزة للإنتوساي إعلان ليما سنة ١٩٧٧ الذي رسّخ المبادئ التأسيسية لمراجعة القطاع العام المستقلة والكفء والفعالة، والقيام بوضع أول خطة استراتيجية للإنتوساي (٢٠٠٥-٢٠١٠) التي رسّخت الأهداف الاستراتيجية الشاملة للمنظمة باعتبارها وضع المعايير وبناء القدرات وتبادل المعرفة والتطوير كمنظمة دولية نموذجية، وإعلان المكسيك سنة ٢٠٠٧ بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، والقيام بوضع إطار للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة مما سيفيد ويعزز مراجعة القطاع العام في جميع أنحاء العالم.

١٤- يعتبر الاعتراف بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم أ/٦٦/٢٠٩ لسنة ٢٠١١ نتيجة منطقية لعمل الإنتوساي الشاق والناجح خلال السنوات الأخيرة. ويضع هذا القرار الإنتوساي – بما في ذلك عملها في مجال وضع المعايير ومراجعة القطاع العام – في محور اهتمامات المجتمع الدولي. وقد تم الاعتراف بأجهزة مراجعة القطاع العام، التي تتسم بالاستقلالية، باعتبارها جزء أساسي من الحوكمة الرشيدة. وتمتلك الأجهزة العليا للرقابة الآن أداة فعالة تلتزم بموجبها الحكومات الوطنية بإقرار وتفعيل الجوانب التشريعية والتنفيذية للمبادئ الأساسية لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. وقد سجلت بالفعل نجاحات ملموسة للأجهزة العليا للرقابة من جميع أقاليم الإنتوساي.

إعلان بكين

■ الإنكوساي الواحد والعشرون

١٥- لقد ترتب علي تعاون الإنتوساي مع شركاء خارجيين مثل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد الدولي للمحاسبين أو معهد المراجعين الداخليين إلي زيادة شهرتها ورؤيتها والاعتراف العالمي بها كمنظمة مهنية رفيعة المستوى. ولقد تم منذ السبعينيات من القرن العشرين تنظيم ٢٢ ندوة وحلقة دراسية مشتركة للأمم المتحدة / الإنتوساي لنشرت المعلومات والخبرات والمواد التدريبية بشأن سلسلة من الموضوعات المعنية التي تحظى باهتمام كبير في مجال مراجعة القطاع العام.

١٦- ويظل بناء القدرات واحداً من المجالات الرئيسية محل اهتمام الإنتوساي. ويشمل هذا المجال وضع هياكل جديدة لاكتساب المعرفة والتدريب الفني والتنمية المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة. ويوجد حالياً العديد من الأنشطة الفعالة لبناء القدرات وتبادل المعرفة في الإنتوساي لغرض تعزيز قدرات وأداء الأجهزة العليا للرقابة.

١٧- وقد أبرمت الإنتوساي مذكرة تفاهم مع ٢١ جهة مانحة وقد أجرت سلسلة من أنشطة التعاون مع مجتمع الجهات المانحة، يتم من خلالها إنجاز الأهداف المشتركة المنصوص عليها في مذكرة التفاهم، وكفالة التنفيذ الناجح لإطار المعايير المهنية للإنتوساي (الذي يتكون من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإرشادات الإنتوساي للحوكمة الرشيدة)، وزيادة معرفة أهمية الأجهزة العليا للرقابة والإنتوساي في مجتمع التنمية العالمي.

١٨- ولقد نجحت الإنتوساي، في الستين سنة الماضية، في التصدي للتحديات التي تواجه مراجعة القطاع العام، وستحافظ، بالدعم والتعاون الفعال من جميع أعضائها، على تبصرها وأهميتها من خلال رؤيتها المستقبلية ورسالتها المتطلعة نحو الخارج.

١٩- كما تحتفل الإنتوساي، في سنة ٢٠١٣، بمرور ٥٠ سنةً علي إنشاء الأمانة العامة، التي يوجد مقرها في فيينا منذ سنة ١٩٦٣ بمحكمة المحاسبات النمساوية. وتحظى الأمانة العامة بأهمية حيوية بالنسبة للمنظمة، حيث تعمل كقوة دافعة للابتكار ومركز معلومات ونقطة اتصال لأعضاء الإنتوساي في جميع أنحاء العالم وللشركاء النشطين الآخرين على الصعيد العالمي.

٢٠- وقد نشرت المنظمة، احتفالاً بهذه الركائز الهامة، كتاب "٦٠ سنةً علي إنشاء الإنتوساي – ٥٠ سنةً علي إنشاء الأمانة العامة. الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة".

إعلان بكين

٦

■ الإنكوساي الواحد والعشرون

٢١- ستقوم الإنتوساي، على أساس فهم شامل للقضايا الناشئة والتغييرات والتطوير المستمر في المجتمع في الوقت الحاضر، ببذل قصارى جهدها لمواصلة تعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة للمجتمع البشري.

الفصل الثاني

تعزيز الحوكمة الوطنية الرشيدة بواسطة الأجهزة العليا للرقابة

٢٢- كان الهدف الرئيسي للإنتوساي، منذ البداية، هو تعزيز الحوكمة الرشيدة. وتستطيع الأجهزة العليا للرقابة أن تؤدي فقط هذه المهمة بطريقة جيدة إذا كانت مستقلة عن الهيئات الخاضعة للرقابة ومحمية ضد أي شكل من أشكال التأثير الخارجي. واعترف الإنتوساي أيضاً أنه من الأهمية بمكان أن تقوم أساليب المراجعة التي تنتهجها الأجهزة العليا للرقابة على المعارف العلمية والتقنية الحالية وأن يمتلك المراجعون العاملون بها المؤهلات المهنية اللازمة ويتمتعون بالنزاهة الأخلاقية.

٢٣- ولذا اعتمدت الإنتوساي إعلان ليما سنة ١٩٧٧ وحددت مع إعلان المكسيك سنة ٢٠٠٧ المبادئ الثمانية لاستقلالية المراجعة الحكومية الخارجية من حيث المنهجية والمهنية.

٢٤- تدعو الحكومات ويدعو المواطنون من جميع الدول إلى تعزيز وتحسين الحوكمة الوطنية لتمكين التنمية المستدامة للمجتمع والاقتصاديات والبيئة. وتؤدي المراجعة الوطنية مهامها، باعتبارها جزء لا يتجزأ من الحوكمة الوطنية، وفقاً للقانون واللوائح، وتقدم، بطريقة موضوعية، المراجعة والإشراف والتحقق والتقييم والتوصيات التي يستخدمها متخذو القرارات على الصعيد الوطني لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج. ويجب أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة إلى الوقوف كأنصار للثقة والصدق والنزاهة في الحياة العامة. وستستمر الأجهزة العليا للرقابة، في القيام بذلك الدور، للمساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق ما يأتي:

- تأمين الديمقراطية وسيادة القانون من خلال تعزيز حكومة نزيهة وإدارة نظيفة، والحفاظ على النظام القانوني، والكشف عن المخالفات، والحد من إساءة استخدام السلطة من خلال الإشراف علي السلطة العامة. كما تعتبر الأجهزة العليا للرقابة، في بعض الحالات، مستشارين يؤدون دوراً بناءً من خلال اقتراح تحسينات على النظم القانونية. وتساعد الأجهزة العليا للرقابة على بناء الثقة والتواصل بين القطاع العام والمواطنين، من خلال تعزيز الحكومة المنفتحة، وبالتالي تمكين المواطنين من المشاركة بفعالية في عملية انخاذ القرارات العامة.
- زيادة الكفاءة الحكومية عن طريق الإشراف والتقييم للأنشطة الحكومية والكشف عن أوجه القصور في الحوكمة والرقابة الوطنية. وتقدّم الأجهزة العليا للرقابة رؤيةً مستقلةً وإرشاداً موضوعياً لدعم التغيير المفيد في الحكومة

والهيئات العامة، وتشجيع الحكومات على تعزيز الرقابة. وتقوم الأجهزة العليا للرقابة أيضاً بتعزيز الاستخدام الرشيد للموارد العامة والممارسات الجيدة وإنشاء حكومة تركز على الأداء.

- القيام بدور هام في محاربة الفساد ومنع الغش على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وتعزز معرفة الأجهزة العليا للرقابة وخبرتها المستندة إلى المراجعة ليس فقط المساءلة بل يمكن أيضاً أن توفر مشورة قيّمة لمبادرات مكافحة الفساد في المستقبل، بما في ذلك جدول أعمال التنمية للأمم المتحدة فيما بعد سنة ٢٠١٥.

- حماية المصالح الوطنية، باستخدام موقفها المستقل، وبصيرتها الفريدة من نوعها وقدراتها المهنية لتوفير معلومات في الوقت المناسب وموضوعية وموثوق بها للكشف عن المخاطر التي تتعرض لها العملية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والمصالح الوطنية.

- التشجيع على تحسين معيشة الناس من خلال المساعدة على التأكد من أن الأموال والمشروعات العامة المتعلقة بمعيشة الشعب تخضع لرقابة صارمة، وإنجاز التأثير المنشود الذي يحسّن سبل العيش وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين بما في ذلك الفئات الضعيفة.

- زيادة الشفافية والمساءلة، من خلال المراجعة ونشر نتائج المراجعة التي تساعد على استمرار مساءلة القطاع العام، وتشجيع الحكومات والمنظمات العامة على الوفاء بمسئولياتها فيما يخص استخدام وحماية الموارد العامة. وتقوم الأجهزة العليا للرقابة بتزويد المجتمع والمواطنين بمعلومات دقيقة عن كيفية وفاء المنظمات والمسئولين الحكوميين بما يقع علي عاتقهم من مسئوليات، وبذلك تساعد على تعزيز حكومة شفافة.

الفصل الثالث

الحفاظ على الاستدامة الطويلة الأجل للسياسات المالية

٢٥- تخصص المالية العامة المستدامة، على نطاق واسع، للوفاء بالالتزامات الحالية والمستقبلية بدون الإفراط في عبء الديون علي عاتق أجيال المستقبل.

٢٦- لقد كانت استدامة المالية العامة على جدول أعمال الإنتوساي علي مدار سنوات عديدة حتى الآن. وبدأت لجنة الإنتوساي للدين العام عملها سنة ١٩٩١ وأعيد تنظيمها في مجموعة عمل سنة ٢٠٠٧. وأنشأت الإنتوساي، سنة

إعلان بكين

■ الإنكوساي الواحد والعشرون

٢٠٠٨، كرد فعل فوري للأزمة المالية، لجنة المهام الخاصة للأزمة المالية العالمية، والتي أعيد تنظيمها سنة ٢٠١٢ في مجموعة عمل التحديث المالي والإصلاح التنظيمي.

٢٧- لقد أنجز الكثير في الماضي. وقد تم نشر سلسلة من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بشأن الدين العام (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من ٥٤١٠ إلي ٥٤٥٠). ومع ذلك، تطرح أزمة المالية والاقتصاد والموازنة تحديات خاصة للأجهزة العليا للرقابة والتي يمكن، من أجل الصالح العام، أن تتصدى الأجهزة العليا للرقابة لها كجزء من وظيفة المراجعة.

٢٨- لقد أكدت الدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في أوائل القرن الحادي والعشرين، على الأهمية الاستراتيجية لحفاظ الحكومات على مالية عامة سليمة من أجل تهيئة الظروف لتحقيق النمو الاقتصادي وتوظيف الأيدي العاملة والرفاهية الاجتماعية. وتساهم الأجهزة العليا للرقابة، من خلال عمليات مراجعة مستقلة وقوية تشجع على الشفافية بشأن استخدام موارد المالية العامة ومناهج سليمة لإدارة المالية العامة، في تحقيق السلامة المالية والاستدامة متوسطة وطويلة الأجل للسياسات المالية، وحماية المصلحة العامة وتعزيز الحوكمة الوطنية في كل دولة. ومن منطلق إدراك تفويض كل عضو من أعضاء الإنتوساي بشأن البت في المنهج الذي يتبعه بما يتفق مع تشريعاته الوطنية، توجد جوانب يجب مراعاتها عند معالجة قضايا الاستقرار المالي قد تتضمن ما يأتي:

- تعزيز عمليات مراجعة القوائم المالية للحكومة، بهدف إنشاء وتحسين إطار مالي مؤسسي ومعايير لإعداد التقارير المالية، وذلك لعرض صورة عادلة عن الأداء والمركز المالي للحكومة.
- تحسين مراجعة أداء المالية العامة، من أجل تشجيع الاستدامة المالية متوسطة وطويلة الأجل المرتبطة بالحوكمة الرشيدة.
- تعزيز عمليات مراجعة الدين العام، مع مراعاة التعهدات المباشرة وكذلك الالتزامات والطوارئ المالية الأخرى، بهدف تحديد القضايا والمخاطر في إدارة الديون السيادية والتطورات المتوقعة للعجز المالي.
- بناء القدرة على مراجعة مرحلة تخطيط المالية العامة، بهدف حث السلطتين التنفيذية والتشريعية علي تقييم السيناريوهات المحتملة متوسطة وطويلة الأجل أو التوقعات المرتبطة بالتطورات المتوقعة للدورات الاقتصادية وخدمة الديون، والبرامج العامة وغيرها من التعهدات مثل التأمينات الاجتماعية والمعاشات والتربية والتعليم والرعاية الصحية، فضلا عن حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والصدمات المالية.

إعلان بكين

٩

■ الإنكوساي الواحد والعشرون

- تقييم افتراضات التخطيط التي وضعتها الحكومة فيما يتعلق بالاقتصاد والمالية العامة والدين العام، وبالتالي تحديد المخاطر المحتملة وتقديم توصيات بنّاءة.

- تعزيز مراجعة المطابقة للقواعد المالية، واللوائح المالي والمعايير المقبولة للإشراف، فضلاً عن الالتزام بعملية الموازنة للحكومة بأكملها. والهدف من ذلك هو التأكد من المساءلة في جميع أنحاء مراحل التخطيط والتنفيذ وتقييم الأداء والنتائج التي تحققت. وعلاوة على ذلك، يلزم تحسين نظم رقابة داخلية فعالة مع نظام إدارة المخاطر.

- تعزيز وتقييم السياسات المالية العامة. ستستمر الأجهزة العليا للرقابة في إجراء عمليات المراجعة بشأن سلامة وفعالية واستدامة السياسات المالية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية في سياق كل دولة.

٢٩- تم الاعتراف بالأهمية الأساسية لإعلاني ليما والمكسيك، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وكذلك إدراك القيمة البارزة لدعم الأجهزة العليا للرقابة لبعضها البعض علي المستوى الدولي من خلال الإنتوساي ومجموعات عملها الإقليمية. كما تم الاعتراف بأنه عندما تقوم الأجهزة العليا للرقابة بعمليات مراجعة فيما يتعلق باستدامة السياسات المالية، ربما تحتاج إلى تعزيز تفويضها.

الفصل الرابع

إنجاز الحوكمة الرشيدة على الصعيد العالمي – هدف مشترك

٣٠- لقد نجحت منظمة الإنتوساي، من خلال جهودها النشطة والمستدامة، في تطوير منظمة قائمة بذاتها ومستقلة ومهنية وغير سياسية ومعترف بها باعتبارها صوت الأجهزة العليا للرقابة في المجتمع الدولي وتعزيز التحسين المستمر بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء المتنوعين.

٣١- تقوم الشهرة الدولية للإنتوساي على مجموعة من المعالم والانجازات الرئيسية يضمن أحدثها ما يأتي:

- اعتراف الأمم المتحدة بأهمية الأجهزة العليا للرقابة.

- وضع إطار شامل للمعايير المهنية على أساس إجراءات قانونية واجبة.

إعلان بكين

■ الإنكوساي الواحد والعشرون

- بناء علاقة مثمرة للغاية مع الجهات المانحة الدولية لتعزيز بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء.
- إنشاء شبكة عالمية فعالة للغاية لتبادل المعرفة والممارسة الجيدة.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية وفوق الوطنية.
- التحسين المستمر لترتيبات الحوكمة للاتجاه نحو تحقيق مكانة منظمة دولية نموذجية.

٣٢- وقد اعترفت الإنتوساي أيضاً بأنه في عالم يتزايد فيه مدى شمول وتأثير التحديات العالمية، يحتاج المجتمع الدولي للأجهزة العليا للرقابة أن تنضم معاً في تطوير استجابات جماعية لإنجاز نتائج أفضل للجميع. ويعني تاريخ الإنتوساي وأسسها القوية في التعاون الدولي بين الأجهزة العليا للرقابة وجودها في وضع مثالي للقيام بدور رئيسي في تطوير وتقديم حلول للتحديات الكبيرة الحالية والقضايا المحورية مثل أزمة الديون الوطنية، وأزمة التغيرات البيئية، والأمن المالي في جميع أنحاء العالم، وبرامج مكافحة الفساد.

٣٣- لقد أثبت الإنتوساي والأجهزة العليا للرقابة تمتعهما بالقدرة علي النهوض بالحوكمة الرشيدة وطنياً وعالمياً وفقاً للتفويضات والأطر التشريعية لكل منهما. ويشجع الإنكوساي الأجهزة العليا للرقابة علي القيام بما يأتي:

- تحمل المسئوليات المشتركة: يمكن استخدام أعمال المراجعة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة بشأن التعهدات الدولية لحكوماتها – مثل الاستجابة لتغير المناخ، ومراجعة الحواجز التجارية، والحفاظ على الاستقرار المالي، ومكافحة الفساد وغسل الأموال – لتشجيع المطابقة الكاملة لتلك الالتزامات. كما تمكن الإنتوساي الأجهزة العليا للرقابة من المشاركة على نطاق واسع في مجال التعاون الدولي وتؤدي أدواراً في هذه الشئون الدولية مثل تنفيذ الانضباط المالي، والكشف عن المخاطر الاقتصادية، ومكافحة الفساد، والحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي.
- إدارة المخاطر الشائعة: تقوم الأجهزة العليا للرقابة بدور متواصل في تعزيز التعرف علي المخاطر والكشف عن المخاطر الكبرى في الوقت المناسب. وستواصل الإنتوساي تركيز اهتمامها في البحث في القضايا الرئيسية للظواهر العالمية والإقليمية، وتزويد الأجهزة العليا للرقابة بإرشاد فعّال ومرجعية للاستجابة.

إعلان بكين

١١

■ الإنكوساي الواحد والعشرون

- اتخاذ إجراءات مشتركة: يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة على مواصلة القيام بمراجعة مشتركة ومراجعة متوازية من أجل التصدي للتحديات والقضايا المشتركة مثل تغير المناخ، والتلوث الإقليمي والأزمة المالية. ويتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة على المشاركة في أنشطة الحوكمة مثل تقييم التقدم الاجتماعي، والمشاركة في المراجعة الخارجية للمنظمات الدولية والإقليمية، وحث القيام بمراجعة الأداء في المنظمات الدولية والإقليمية بغرض تحسين المساءلة والشفافية والأداء. وستواصل الإنتوساي العمل مع منظمات دولية أخرى ودول ذات سيادة لتعزيز التعاون في المراجعة الدولية وتحديد أفضل الحلول للقضايا الإقليمية والعالمية.

- التحدث بصوت مشترك: ستواصل الأجهزة العليا للرقابة والإنتوساي التكيف مع التغيير في عصرنا واعتماد تدابير فعالة بطريقة إيجابية والتآزر والتعاون مع المنظمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين، للعناية بأنشطة متعددة الأطراف، وتعزيز معايير المراجعة والمحاسبة الدولية للقطاع العام، ووضع مؤشرات وطنية رئيسية لتقييم التقدم الاجتماعي، والمشاركة في التحسين المستمر للحوكمة على مستوى العالم، وتقديم صوت مستقل وموحد بشأن القضايا المحورية الدولية والإقليمية في المجتمع الدولي.

الفصل الخامس

نتائج المؤتمر

٣٤- ناقش المؤتمر العديد من القضايا لكنه وافق على أن المبدأ الإرشادي لفلسفة الإنتوساي يجب أن يلتزم بالتوجه للمستقبل والتطلع إلى الخارج. وتمتلك المنظمة الفرصة للمساهمة في جداول الأعمال العالمية والإقليمية على أساس خبرتها وتجربتها في الحوكمة الرشيدة ومراجعة القطاع العام.

٣٥- وأشاد المؤتمر بالعمل الممتاز الذي قامت به كل من لجان الإنتوساي ومجموعات عملها ولجان مهامها الخاصة. وأعرب الإنكوساي عن بالغ شكره لرؤساء تلك اللجان والمجموعات التي أكملت مهامها وأدت رسالتها ورحب مع التقدير بأولئك الذين يتولون مسئوليات جديدة.

٣٦- وتمثل نهاية سنة ٢٠١٣ نقطة في منتصف الطريق للخطة الاستراتيجية الثانية للإنتوساي التي تغطي الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٦. وأعرب أعضاء الإنتوساي، في المداولات التي جرت خلال الإنكوساي الحادي والعشرين، عن ارتياحهم للتقدم الذي احرزته المنظمة حتى الآن بالمقارنة مع الخطة. كما توصل الأعضاء إلى الاستنتاجات والاتفاقيات المحددة الآتية:

إعلان بكين

١٢

■ الإنكوساي الواحد والعشرون

المعايير المهنية

- الترحيب بتعزيز إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة عن طريق تنقيح مبادئ المراجعة الأساسية وغيرها من المعايير (الملحق الثاني)، وزيادة التركيز على احتياجات المراجعين والمستخدمين التي تمثلها هذه الإنجازات.

- اعتماد التفويض المنقح للجنة واعتزامها إيجاد حلول مستدامة من شأنها أن تقدّم ضمانات كافية لوضع الإطار والإجراءات القانونية الواجبة للمعايير المهنية للإنتوساي وتطويرهما في المستقبل.

بناء القدرات

- الإشادة بالتحسن الكبير في قدرة المنظمة على دعم الأجهزة العليا للرقابة في بناء قدراتها، على وجه الخصوص بالتقدم الذي أحرزته الأمانات الفنية الإقليمية والتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة.

- تقدير المساهمة المتواصلة لمبادرة تنمية الإنتوساي في دعم الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الإنتوساي في جهودهم الرامية إلى تعزيز قدرتهم على الأداء والاستقلالية والكفاءة المهنية.

- المصادقة علي الخطة الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٨ لمبادرة تنمية الإنتوساي وتفويضها المنقح الذي يبرز دورها وعملها الموسع عبر جميع أهداف الإنتوساي.

تبادل المعرفة

- الثناء على العمل الذي يسلط الضوء على قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة: إحداث فرق في حياة المواطنين (الملحق الثالث)، وإنشاء إرشاد للأجهزة العليا للرقابة المشاركة في بشأن المساءلة والمراجعة للمساعدات المتعلقة بالكوارث (الملحق الثاني).

- تشجيع الأجهزة العليا للرقابة علي تطوير قدراتها على الاستجابة للتحديات التي تفرضها الصعوبات المالية والاقتصادية الحالية في أجزاء كثيرة من العالم، على سبيل المثال من خلال تعزيز أو توسيع مراجعتها للآليات الإشرافية والتنظيمية.

- تشجيع الأعضاء علي التطبيق الحازم للاستراتيجية والأدلة الإرشادية التي وضعتها الإنتوساي في مجال الاتصالات والاستخدام الفعال لما تم تصميمه وتطويره من أدوات لهذا الغرض.

إعلان بكين

١٣

■ الإنكوساي الواحد والعشرون

الإنتوساي – منظمة نموذجية

- الترحيب بخطط تطوير الخطة الإستراتيجية للإنتوساي للفترة من ٢٠١٧ إلي ٢٠٢٢، وتحديد الاحتياجات المستقبلية للمنظمة والمتعلقة بتوفير الموارد.

- الإشارة لإنشاء لجنة إشرافية تختص بالقضايا الناشئة (الملحق الرابع).

قضايا أخرى

- الموافقة على ضرورة قيام الإنتوساي بدور في جدول أعمال التنمية للأمم المتحدة فيما بعد سنة ٢٠١٥.

٣٧– دعا المؤتمر، علاوة على ذلك، أعضاء المنظمة إلى ما يأتي:

- إعطاء الأولوية لاعتماد وتنفيذ إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة كما شجعه قرار الأمم المتحدة، ومطالبة الجهات المانحة وشركاء التنمية الآخرين بإعطاء نفس الأولوية.

- الاستجابة بشكل إيجابي للنداء العالمي الثاني بشأن المقترحات الصادرة عن التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة.

- العمل بنشاط على تعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة.

- اغتنام الفرصة للمساهمة بشكل كامل في تحديد مستقبل المنظمة.

- دراسة زيادة المساهمة في الموارد المتاحة للمنظمة.

٣٨– تؤكد من جديد، في ختام الإنكوساي الحادي والعشرين، المنظمة وأعضاؤها طموحاً لا يتزعزع لجعل الإنتوساي منظمة نموذجية وتقديم برامج عالية الجودة تقوم علي أساس أعلى المعايير المهنية والمثل العليا الإنسانية.

إعلان بكين

اختتام المؤتمر بالتقدير للصين والأمل للإمارات العربية المتحدة

حيث يصل الإنكوساي الحادي والعشرين إلي الاختتام يوم السبت الموافق ٢٦ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣، أعرب الموفدون بالإجماع عن امتنانهم وتقديرهم للسيد/ ليو جيايي والعاملين بمكتب المراجعة الوطني الصيني، الذين عملوا بلا كلل لكفالة نجاح المؤتمر. اتسم تخطيط وإدارة كل جانب من جوانب المؤتمر بالامتياز — حيث لمسنا دفء الضيافة وكرم الوفادة من لحظة وصول الموفدين إلى بكين — وساهم هذا بشكل جوهري في جعل المؤتمر حدث هام في تاريخ الإنكوساي.

دعوة إلى الإنكوساي الثاني والعشرين

الدكتور حارب العميمي، رئيس ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة، يتطلع للترحيب بأعضاء الإنتوساي إلى الإنكوساي الثاني والعشرين سنة ٢٠١٦.

يتطلع ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة، بشرف وفخر، لاستضافة المؤتمر القادم للإنتوساي (الإنكوساي الذي ينعقد كل ثلاث سنوات) سنة ٢٠١٦.

وقدّم معالي الدكتور/ حارب العميمي، رئيس ديوان المحاسبة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي، الدعوة الرسمية في كلمته التي ألقاها أمام الإنكوساي الحادي والعشرين. وقد قبلت الدعوة بالإجماع من جانب الإنكوساي الحادي والعشرين في الجلسة العامة الختامية.

أشار الدكتور/ العميمي، في كلمته أمام المؤتمر، إلي أن حكومة الإمارات العربية المتحدة تولي أهمية كبيرة للإنكوساي الثاني والعشرون وسوف تدعم هذا الحدث بقوة من حيث التمويل والموارد البشرية وأماكن انعقاد المؤتمر والأمن. وأضاف معاليه أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستسعى جاهدة لجعل هذا الحدث ناجحاً، ومناسبة لا تُنْسَى ومثمرة لأقصى درجة ممكنة.

وستتقرر الخطط التفصيلية لمؤتمر سنة ٢٠١٦، مثل اختيار الموضوعات والمسئولين عنها، في اجتماع المجلس التنفيذي المنعقد في نوفمبر (تشرين ثاني) ٢٠١٤. وسيقوم ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة، في سنة ٢٠١٥، باستضافة الاجتماع السنوي للمجلس التنفيذي.

أضواء علي المجلس التنفيذي الخامس والستين

اجتماع المجلس التنفيذي الخامس والستين يوم السبت الموافق ٢٦ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠١٣، في بكين، الصين. ويظهر بالصورة من اليسار إلى اليمين، جوزيف موسر، أمين عام الإنتوساي، النمسا؛ ليو جيايي، مراجع عام الصين؛ تشو ويبيي، مدير عام إدارة العلاقات الخارجية، مكتب المراجعة الوطني لجمهورية الصين الشعبية؛ حارب العميمي، رئيس ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة؛ سالم الفلاسي، مراجع مساعد، الإمارات العربية المتحدة.

عقد المجلس التنفيذي الخامس والستين بعد اختتام الإنكوساي الحادي والعشرين في بكين، حيث وافق علي الإجراءات الآتية:

١- الموافقة علي المجلس التنفيذي الجديد الذي يضم ١٨ عضوا، بيانهم كالآتي: النمسا وجزر البهاما والصين والإكوادور ومصر والجابون واليابان والمكسيك ونيوزيلندا والنرويج وباكستان وبولندا وروسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا وفنزويلا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة.

٢- انتخاب الأستاذ/ أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية، بمنصب النائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي، وبالتالي رئيس اللجنة المالية والإدارية — وتتألف هذه اللجنة، على مدى السنوات الثلاث المقبلة، من الصين والإكوادور والنرويج والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. وسيعمل في اللجنة كل من النمسا وجنوب أفريقيا كعضوين بحكم منصبهما.

٣- انتخاب الأجهزة العليا للرقابة لكل من اليابان والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية كمسئولي اتصال للأهداف الأول والثاني والثالث، على التوالي؛ وتعيين الأستاذة/ مونيكا جونزاليس–كوس، من الجهاز الأعلى للرقابة النمسا، بمنصب مدير التخطيط الاستراتيجي.

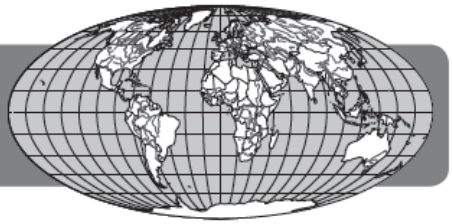

أحداث الإنتوساي سنة ٢٠١٤

يناير/كانون ثاني	فبراير/شباط	مارس/آذار
	١١–١٢ اجتماع المجلس التنفيذي العاشر للباساي، أوكلاند، نيوزيلندا ١٩–٢٠ اجتماع المجلس التنفيذي السادس والأربعون للآسوساي، مانيلا، الفلبين ٢٥–٢٦ الاجتماع لسابع لمجموعة عمل الإنتوساي للمؤشرات الوطنية الرئيسية، كوتا، بالي، إندونيسيا	٤–٥ اجتماع مجلس مبادرة تنمية الإنتوساي، أوسلو، النرويج ٢٤–٢٧ المؤتمر الثاني والعشرون لرابطة مراجعي العموم، مالطا
أبريل/نيسان	**مايو/أيار**	**يونيه/حزيران**
٧–٩ الاجتماع السابع للجنة الفرعية لمراجعة الأداء، أمستردام، هولندا	٦–٧ الاجتماع الأول لمجموعة عمل الإنتوساي للتحديث المالي والإصلاح التنظيمي، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية ١٩–٢٢ الاجتماع الحادي عشر للجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية، البحرين ٢٧–٢٨ اجتماع اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية، فيلنيوس، ليتوانيا	١٥–١٩ اجتماع المجلس التنفيذي الحادي والأربعين للأوروساي، والمؤتمر التاسع للأوروساي، اجتماع المجلس التنفيذي الثاني والأربعين للأوروساي، لاهاي، هولندا
يوليو/تموز	**أغسطس/آب**	**سبتمبر/أيلول**
	١٩–٢٢ المؤتمر السابع عشر للباساي، أبيا، ساموا	٨–١٠ اجتماع لجنة بناء القدرات، ليما، بيرو ١٦–١٧ الاجتماع السابع للجنة المحفزة للتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة، باريس، فرنسا ١٧–١٨ الاجتماع السنوي للجنة الفرعية لمراجعة المطابقة، أوسلو، النرويج ٢٥–٢٧ المؤتمر المشترك الثاني للآسوساي – الأوروساي، موسكو، روسيا الاتحادية

ملاحظة المحرر:

ينشر هذا الجدول الزمني دعماً لاستراتيجية اتصالات الإنتوساي وكوسيلة لمساعدة أعضاء الإنتوساي علي تخطيط وتنسيق جداول المواعيد. وشملت هذه الميزة المنتظمة للمجلة الأحداث على نطاق منظمة الإنتوساي وعلى نطاق الأقاليم بأسرها، مثل: المؤتمرات، والجمعيات العامة، واجتماعات المجلس التنفيذي. وبسبب المساحة المحدودة، سيتم إدراج العديد من الدورات التدريبية واللقاءات المهنية الأخرى التي توفرها الأقاليم طبقاً للمساحة المتاحة. وللحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.

وللحصول على معلومات الاتصال، قم بزيارة الموقع: http://www.intosai.org/regional-working-groups.html.

INTOSAI